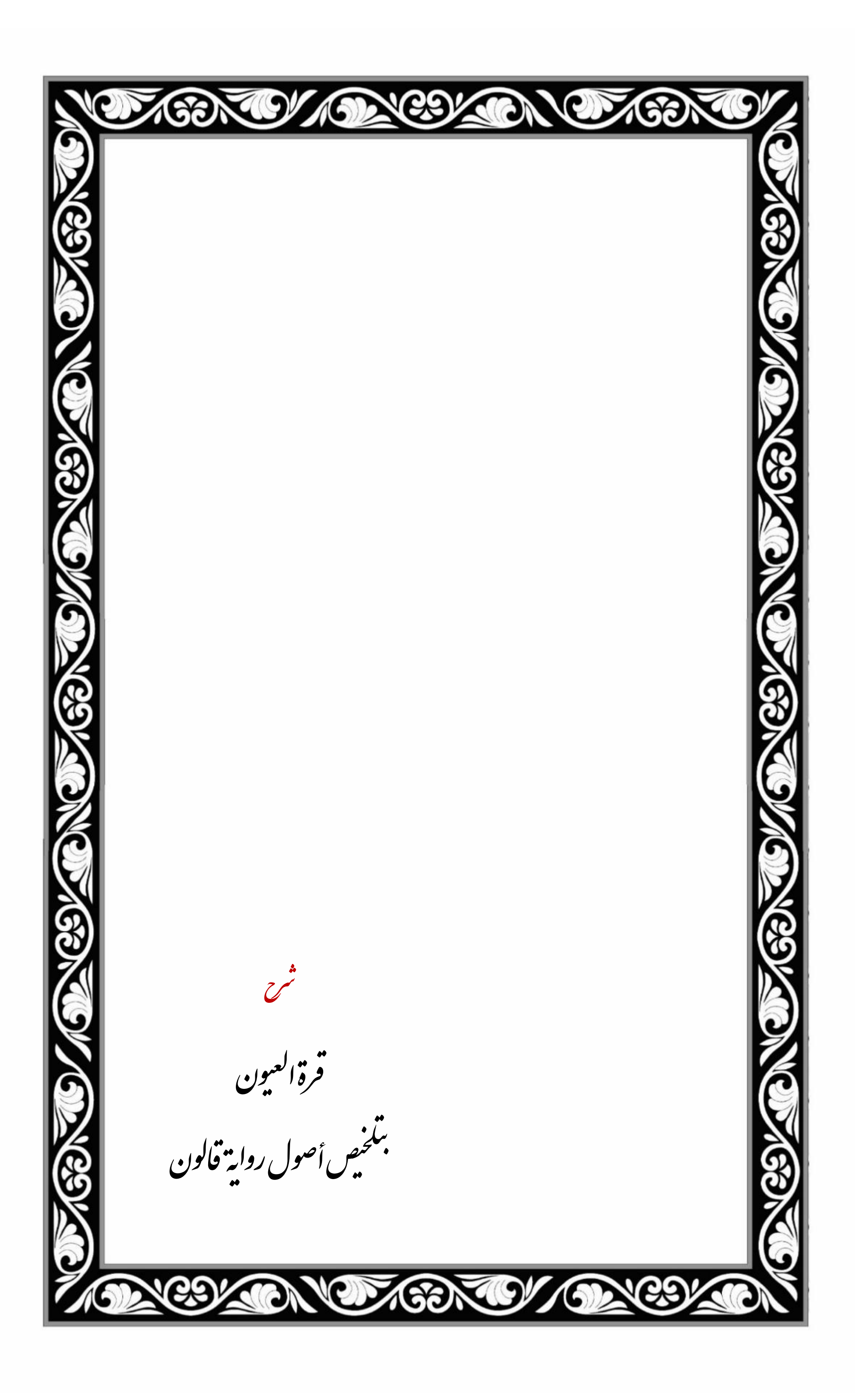
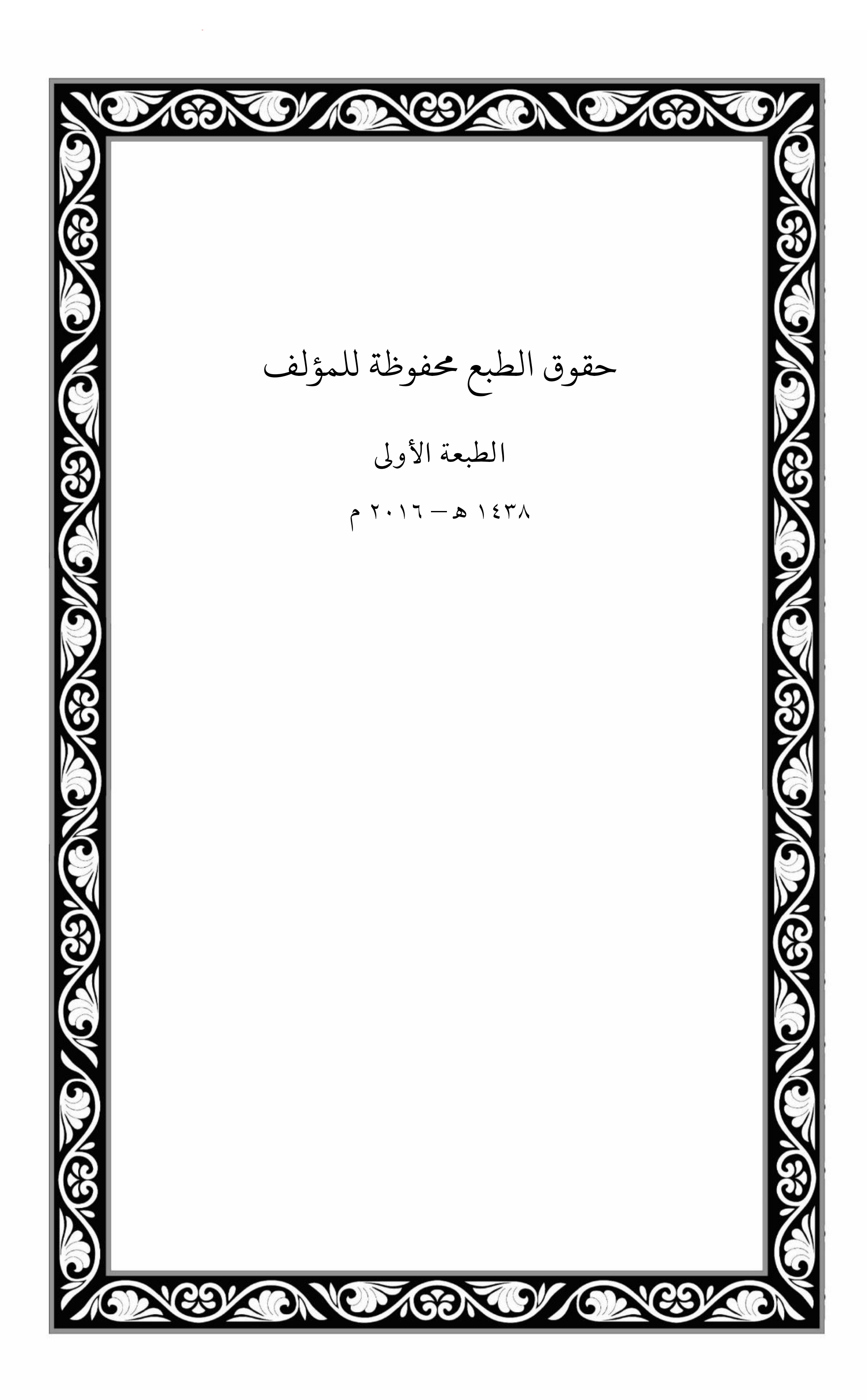


شرح

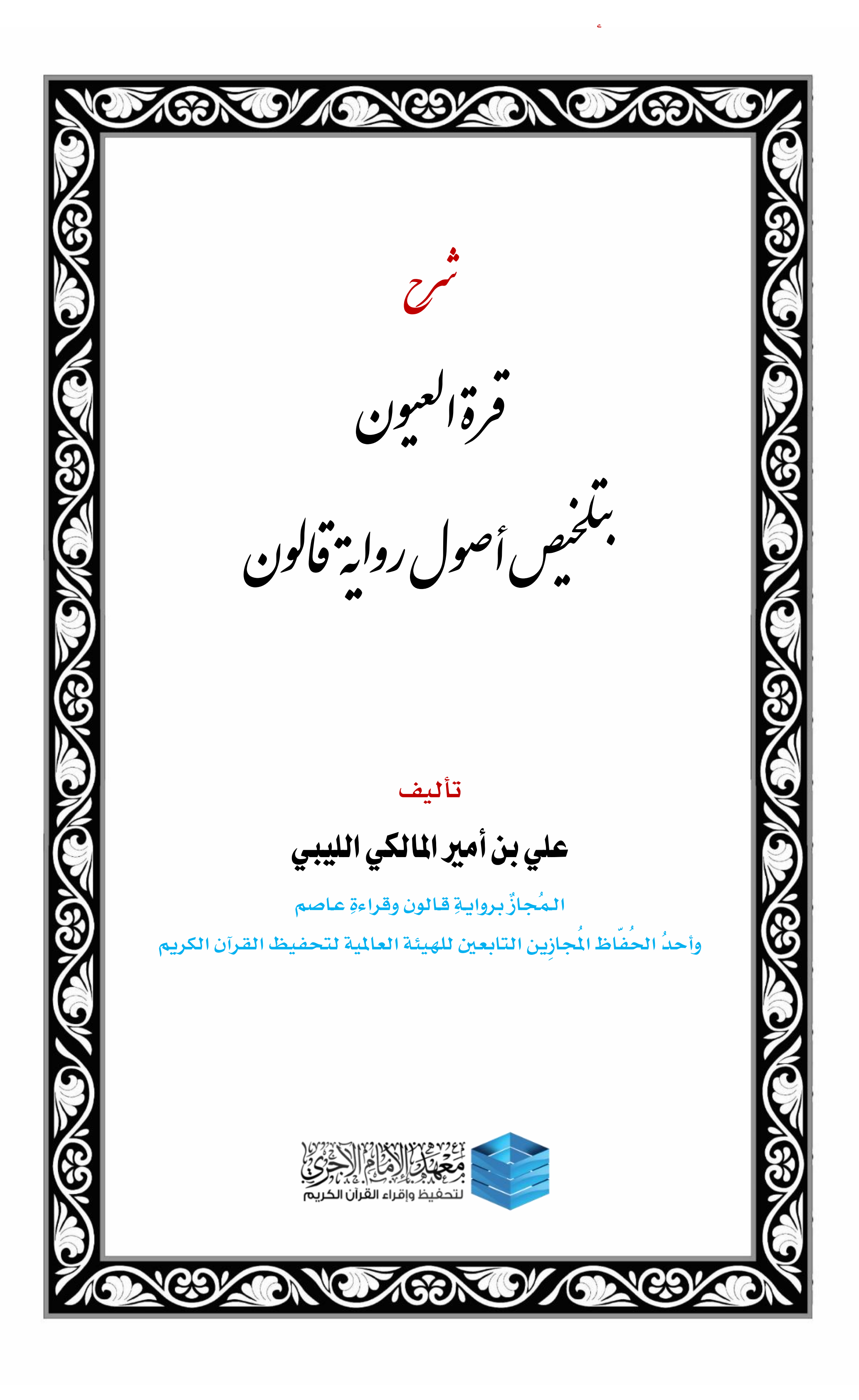
قرة العيون

بتلخيص أصول رواية قالون



الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ – ٢٠١٦ م



شرح

قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون

تأليف

علي بن أمير المالكي الليبي

المُجازُ بروايةِ قالون وقراءةِ عاصم

وأحدُ الحفّاظ المُجازِين التابعين للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم

معهد الإمام الآجري لتحفيظ وإقراء القرآن الكريم


بسم الله الرحمن الرحيم

دليل المحتويات

تقريظ الشيخ د. علي رضا المدني للأصل المشروح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله النبي الأُمِّيّ الأمين محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد اطلعت على رسالة الأخ الفاضل علي بن أمير المالكي التي سماها: «قرة العيون بتلخيص أصـــــول رواية قالون»، فألفيتها رسالة مفيدة لخصـَت أصول رواية قالون بشكل ميســــــر لكل طالبِ علمٍ يهتم بالقراءات، مع دعم كلامه بجداول جميلة من ابتكاره تســـــهيلاً للفهم ودعماً للحفظ؛ فجزاه الله خيراً، وأعانه على إتمام مشروعه في بقية الروايات.

وكتب

علي رضا المدني

[مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف]

في ٢٥ / ٦ / ١٤٣٣ هـ

تقريظ الشيخ د. إبراهيم كشيدان للأصل المشروح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله، وصحبه، ومن اتبع هداه.

أما بعد، فقد تصفحت هذا الكتاب الموسوم بـ«قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون» لمؤلفه (علي بن أمير المالكي)، فوجدته جامعاً للمقاصد، حاوياً للفوائد والنكت المفيدة، والتنبيهات الفريدة، فيما يخص أصول رواية قالون، فهو كتاب جيد في موضوعه، فجزاه الله خيراً.

كتبه

د. أبو إسماعيل: إبراهيم بن محمد كشيدان

المجاز بالقراءات الأربع عشرة، والفقه المقارن، والقواعد الفقهية

١/١٢/١٤٣٤هـ

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ لله، نحمَده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

أما بعد:

فهذا شرح لكتابي: «قُرّة العيون بتلخيص أصول رواية قالون»[١]، يوضح معانيَه، ويُقَرِّبُ مقاصدَه، ويفصِّلُ مسائلَه، ويبيِّن مجُمَلَه، ويَذْكُرُ دلائلَه، وفيه تنبيهات، وإجاباتٌ عن مُشْكلات، وردودٌ على المبالغين في التحريرات.

وهذا الشرح في الأصل دروسٌ صوتيةٌ ألقيتُها على إذاعة معهد الإمام الآجري لتحفيظ وإقراء القرآن الكريم[٢]، ثم أشار علي بعض الأفاضل نشرَ الشرحِ مكتوبًا مع الشرح الصوتي؛ حتى يكون أنفع مما لو كان مسموعًا فقط، فقمت بمراجعة التفريغات، وعدّلتُ فيها ما يلزم من التعديلات، وأعدتُ صياغةَ عدد من العبارات، وزدتُ عليها كثيرا من الفوائد والزيادات.

---

(١) هو كتابٌ مختصر، لخصتُ فيه أصولَ رواية قالون من طريق «الشاطبية» بطريقةٍ ميسّرة، واستعنتُ بالخرائط الذهنية والجداول. وقد طُبع الكتاب ثلاث طبعات، والثالثة هي المعتمدة عندي حتى الآن، وهي منشورة على الشبكة ومتاحةٌ للتحميل. وسأخرج له قريبًا -إن شاء الله- طبعةً رابعةً منقحةً ومَزيدةً.

(٢) هو معهد إلكتروني تابع لشبكة الإمام الآجري العلمية (www.ajurry.com).

هذا، وقد جعلت الكتاب على ثلاثة أقسام:

القسم الأول– مقدمات مهمة ممهِّدة للدخول في موضوع الكتاب.

والقسم الثاني– شرح أبواب الأصول.

والقسم الثالث– تتمة تتضمن ذِكرَ مسائلَ هامةٍ لقالون لا بد للقارئ من معرفتها.

وقد حرصتُ قدر الإمكان على سهولة الأسلوب، ووضوحِ العبارة ودقَّتِها، وشرح المعاني التي فيها غموض، كما اعتنيتُ بذكر الشواهد من «الشاطبية» كلما تيسر لي، وسِرْتُ في التحريرات على النهجِ ذاتِه الذي انتهجتُه في الأصل؛ وهو اعتمادُ ما اختارَه وقرَّرَه الإمامُ الشاطبيُّ، وعدمُ التحكُّمِ عليه أو إلزامِه بما لا يَلْزَمُه، إلا فيما اتفق عليه علماء القراءات، وَذلك –إن شاء الله– وَفقَ قواعد ثابتة، ومنهج محدد. وقد تَحْصُلُ مني حَيْدَةٌ عن هذا النهج خطأً أو غفلةً، كما حصل في مواضع يسيرة في الأصل، تنبهتُ لها بعد مزيد من البحث والنظر في هذا الموضوع، وتداركتُها هنا ونبهتُ عليها والحمد لله.

وأنبه هنا على ثلاثة أمور:

الأول– أنّي اقتبستُ أكثرَ مادةِ هذا الشرح من مصنفاتِ علماء القراءة وعلماء العربية، ومما أفدتُه من شيوخ هذا العلم الذين أخذتُ عنهم، وليس لي فيها إلا الجمع، والتأليف، والترتيب، والتلخيص، والتقريب؛ إذ إن المقصد الأساسي من تأليفي هذا الكتاب هو تقريب وتذليل هذا العلم لطلابه.

الثاني– عندما أطلق العزو للداني فمعنى ذلك أن الكلام من «التيسير»، وعندما أطلق العزو لشراح «الشاطبية» فمعنى ذلك أن الكلام مِن شروحهم لها، وعندما أطلق العزو لابن الجزري فمعنى ذلك أن الكلام من «النشر».

الثالث– أنني لم يتيسر لي هذه المرة كذلك الحصولُ على مصحفٍ إلكتروني

كُتِب على ما يوافق روايةَ قالون لأنْسَخَ الكلمات القرآنية منه، فصنعتُ كما في الأصل، بل إنني في هذه المرة لم يتيسر لي كتابة كثير من الكلمات بخط المصحف أصلا؛ لضيق الوقت عن ذلك، وكثرة الكلمات الواردة في الشرح.

وفي ختام هذه المقدمة أسجل شكري وتقديري لكل من أعانني على إتمام هذا الكتاب، كما أسجل شكري الجزيل للأخ المفضال لقمان بن أبي القاسم الانصاري (المدير العام لشبكة الإمام الآجري) الذي يبذل الكثير من ماله ووقته وجهده في خدمة معهدنا. أسأل الله الكريم أن يجزي الجميعَ خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل في موازين حسناتهم!

وإني أرجو مِن كلِّ ناصحٍ يجدُ خطأً أو قصورًا[1]؛ ألَّا يبخل عليّ بالنصح والتوجيه[2]، وله مني الشكر والتقدير، كما أرجو منه أن يلتمس لي العذر في ذلك، فلقد كنت حريصًا على الوصول إلى الصواب، وبذلتُ الكثير من الوقت والجهد لإخراج هذا الكتاب.

وأنبه على أن هذه النسخة مؤقتة وليست هي المعتمدة، وأما النسخة المعتمدة فسأنشرها بعد الحصول على التقديم والتقييم للكتاب من بعض المشايخ الذين أرسلتُه إليهم لمراجعته.

أسأل الله الكريم أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقه القبول، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما صدر من خطإٍ، وأن يختم لي بالحسنى! إنه سميع مجيب.

---

(١) وهو واجدٌ ذلك لا محالة؛ فقد أبى اللهُ أن يتم إلا كتابه.

(٢) وذلك على البريد الإلكتروني: ali_almaliki_1406@yahoo.com .

القسم الأول

المقدمات

هذا القسم يحوي بعضَ المقدمات التمهيدية، مما رأيتُ أن الحاجة تدعو إلى ذكره مما يعين على فهم الكتاب.

ومحتويات هذا القسم كالآتي:

١- المبادئ العشرة لعلم القراءات.

٢- القراءات والروايات والطرق، والخلاف الواجب والخلاف الجائز.

٣- القراءات العشر الصغرى والقراءات العشر الكبرى.

٤- القارئ والمقرئ.

٥- الأصول والفرش.

٦- التحريرات.

٧- ترجمة مختصرة للإمام نافع.

٨- ترجمة مختصرة للإمام قالون.

٩- إسناد رواية قالون.

١٠- طريق «الشاطبية» لرواية قالون.

المبادئ العشرة لعلم القراءات

ينبغي لكل شارعٍ في فَنٍّ أن يَعْرِف مبادئَه العشرة المشهورة؛ كي يكون لديه تصوُّرٌ إجماليّ له؛ فيسهل عليه الدخول فيه. بعكس ما لو دخل في العلم وهو لا يدري عنه شيئا، فإنه حينئذ يستثقله.

وقد جمع محمد بن علي الصبّان هذه المبادئ في قوله:

إن مبادئ كلِّ فنٍّ عَشَرَهْ　　الحدُّ والموضوعُ ثم الثمرهْ
وفضلُه ونسبةٌ والواضعْ　　والاسمُ لِاستمدادُ حكمُ الشارعْ
مسائلٌ والبعضُ بالبعض اكتَفَى　　ومَنْ دَرَى الجميعَ حاز الشّرَفَا

وبما أن هذا الكتاب مِن كُتُب علم القراءات؛ فلْنتكلم عن مبادئ علم القراءات.

حَدُّه (تعريفه): قال القسطلاني: «هو علم يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع...» اهـ.

وقال عبد الفتاح القاضي: «علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاق واختلافا مع عزو كل وجه لناقله» اهـ.

قال الشيخ محمد بازمول: «وإذا كان العلم في اصطلاح التدوين هو مجموع المسائل المتعلقة بجهة مخصوصة؛ فإن تعريف القراءات كعلم مدوَّن هو (مجموع المسائل المتعلقة بـ[ـاتفاق و] اختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى في الحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع)...، أو: (مجموع المسائل المتعلقة بالنطق بالكلمات

القرآنية وطريق أدائها اتفاق واختلافا، مع عزو كل وجه لناقله)» اهـ.

موضوعه: الكلمات القرآنية من حيث أحوالها الأدائية التي يُبحَثُ عنها فيه؛ مثل: المد، والقصر، والإظهار، والإدغام، ونحو ذلك.

ثمرته: الصَّوْنُ عن الخطإ في القرآن، ومعرفةُ ما يَقرأ به كل واحد من الأئمة القراء، وتمييزُ ما يُقرَأ به وما لا يُقرَأ به، وغير ذلك من الفوائد.

فضله: هو من أشرف العلوم؛ لِتَعَلُّقِه بكتاب الله ﷻ.

نسبته من العلوم: هو أحدُ علومِ القرآن.

واضعه: أئمة القراءة. وقيل: إن أول من وضعه هو أبو عمر حفص بن عمر الدُّوري. وأول مَن دَوَّنَ فيه: أبو عُبَيْد القاسم بن سَلاّم.

اسمه: علم القراءات(١).

استمداده: من النقول الصحيحة المتواترة عن أئمة القراءة عن النبي ﷺ.

حكم الشارع فيه: هذا العلم فرضُ كفايةٍ تَعَلُّمًا وتعليمًا.

مسائله: قواعده، كقولنا: كلُّ همزتَيْ قطعٍ تلاصقَتَا في كلمةٍ سَهَّلَ ثانيَتَهما الحرمِيَّان والبصري.

---

(١) القراءات جَمْعُ قراءة، يقال: قرأ يقرأ قراءة وقرآنا فو قارئ وهُم قُرّاء وقارئون.
ومادة (ق ر أ) ذكر كثيرون أنها تدور في لسان العرب حول معنى الجمع والاجتماع. قالوا: فالقراءة مَصْدَرٌ مِن قرأتُ الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وفرّق ابنُ القيم بين قري يقرى وبين قرأ يقرأ؛ فالأولى من باب الياء من المعتل، ومعناها الجمع والاجتماع، والثانية من باب الهمز، ومعناها الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه مقدارا محددا لا يزيد ولا ينقص. ويدل عليه قوله تعالى: {إن علينا جمعه وقرآنه}، ففرق بين الجمع والقرآن، ولو كان واحدا لكان تكريرا محضا.

القراءات والروايات والطرق والأوجه والخلاف الواجب والخلاف الجائز

القراءات جمع قراءة. والقراءة في الاصطلاح: كلُّ خلاف يُنسَب لإمامٍ من العشرة مما أَجْمَعَ عليه الرواةُ عنه.

مثال ذلك: في قوله تعالى: ﴿بَلۡ عَجِبۡتَ وَيَسۡخَرُونَ﴾ قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بالضم -أي:﴿ بَلۡ عَجِبۡتُ ﴾-، وقرأ الباقون بالفتح، من دون خلاف عن أيٍّ من هؤلاء القراء، أي إن الرواة عن هؤلاء القراء لم يختلفوا عنهم في ذلك، فلذلك نقول: هي بالضم قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر، وبالفتح قراءة الباقين، فالخلاف هنا على مستوى القراء، وليس على مستوى من هو تحتهم؛ لذا أطلقنا عليها: (قراءة).

والروايات جمع رواية. والرواية في الاصطلاح: كل ما نُسب للراوي عن الإمام القارئ. زاد بعضهم: (ولو بواسطة)؛ ليَدْخُل في ذلك مِثْلُ روايةِ الدوري عن أبي عمرو؛ فهي بواسطة يحيى اليزيدي.

مثال الرواية: لفظ: ﴿ وَهۡوَ ﴾ عند نافع؛ اختُلف على نافع في هذه الكلمة؛ فرواها عنه قالون بإسكان الهاء -من جميع طرقه-، ورواها ورش بضم الهاء -من جميع طرقه-، فإذن هذا خلاف على مستوى الرواة، فلذلك نقول: هي بالإسكان رواية قالون، وبالضم رواية ورش.

وقد يُطلق على الرواية قراءةً تجَوُّزًا.

والطرق جمع طريق. والطريق في الاصطلاح: ما نُسِب للآخذ عن الراوي وإن سَفُلَ. أي: سواء أكان هذا الآخذُ آخِذًا عن الراوي مباشرة أم بواسطة أم بواسطتين... وهكذا نزولاً، فما نُسِبَ لأحد من هؤلاء يسمى طريقًا.

مثال ذلك: في قوله تعالى: ﴿ يسٓ ۞ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾، وقوله: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾، اختُلف عن حفص في هذين الموضعين؛ فروى الإدغامَ عنه زرعانُ من جميع طرقه إلا طريقَ «المصباح»، وجمهورُ مَن روى عن حفص رووا فيها الإظهار، فلذلك نقول: الإدغامُ طريقُ زرعانَ عن حفصٍ إلا طريقَ «المصباح» عنه -أي عن زرعان-، والإظهار طريق الجمهور عن حفص.

فإذن عندنا ثلاث طبقات:

الأولى- القراء.

الثانية- الرواة، وهم الآخذون عن القراء.

الثالثة- أصحاب الطرُق، وهم مَن تحت الرواة، سواء أخذوا عنهم مباشرة أو بواسطة.

وهذا مثال شاملٌ للقراءة والرواية والطريق:

إثبات البسملة بين السورتين قراءةُ ابن كثير، وقراءةُ عاصم، وقراءةُ الكسائي، وقراءةُ أبي جعفر، وروايةُ قالون عن نافع، وطريقُ الأصفهاني عن ورش، وطريقُ صاحب «الهادي» عن أبي عمرو، وطريقُ صاحب «العنوان» عن ابن عامر، وطريق صاحب «التذكرة» عن يعقوب، وطريق صاحب «التبصرة» عن الأزرق عن ورش.

أي إن ابنَ كثير وعاصمًا والكسائيَّ وأبا جعفرٍ لم يَختلف عنهم الرواة عنهم في ذلك، وأن نافعا اختُلف عنه في ذلك فروى عنه الإثباتَ قالونُ بلا خلاف عنه -أي بلا خلاف عن قالون-، وورش اختُلف عنه؛ فروى الإثباتَ عنه الأصفهانيُّ وصاحبُ «التبصرة» عن الأزرق عنه، وهكذا دواليك.

والأوجُه جمع وجه، وهو في الاصطلاح: ما كان على غير ما ذُكِرَ مما هو راجعٌ إلى تخيير القارئ فيه، وذلك كأوجه البسملة بين السورتين لمن بَسْمَلَ، وأوجه الوقف

على أواخر الكلم، وأوجه الوقف على عارضِ السكونِ، والأوجه بين سورتي الأنفال وبراءة.

إذا عَلِمتَ ذلك؛ فاعلم أن خلافَ القراءاتِ والرواياتِ والطرقِ خلافُ نصٍّ وروايةٍ؛ فلو أَخَلَّ القارئُ بشيء منه كان ذلك نقصًا في الرواية، **فهو وضده واجب في إكمال الرواية**.

وأما خلاف الأوجه فليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير؛ فبأيِّ وجهٍ أَتَى القارئُ أَجْزَأَ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالا بشيء منها، **فهو وضده جائز في القراءة**؛ من حيث إن القارئ مخيَّر في الإتيان بِأَيِّهِما شاء.

واعلم أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث أنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به وملازمة له وميلا إليه، لا غير. وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرِف به، وقُصِد فيه وأُخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، فقيل: قراءة نافع -أو حرف نافع-، قراءة ابن كثير -أو حرف ابن كثير-...، وهكذا، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد. ولم يَمنع واحِدٌ منهم اختيارَ الآخرِ ولا أنكره، بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء العشرة روي عنه اختياران أو أكثر.

القراءات العشر الصغرى والقراءات العشر الكبرى

القراءات العشر هي: قراءة نافع، وقراءة ابن كثير، وقراءة أبي عمرو، وقراءة ابن عامر، وقراءة عاصم، وقراءة حمزة، وقراءة الكسائي، وقراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خَلَفٍ العاشِر(١).

والسبعُ الأُوَلُ يطلق عليها: (القراءات السبع)(٢)، والثلاث الأخيرة يطلق عليها: (القراءات الثلاث) أو: (القراءات الثلاث المتممة للعشر).

أما القراءات السبع فمقطوع بتواترها(٣) في جملتِها و جمهورِ أفرادها، وأما الثلاث المتممة فمختلَف فيها، والذي تحَرَّرَ من كلام أهل العلم أنها متواترة برُوَاتِها المشهورين في جمهور أفرادِها.

---

(١) وهو نفسُه راوي حمزة، له رواية عن حمزة، وله قراءة خاصة به، والعلماء عندما يتحدثون عن روايته عن حمزة يقولون: (خلفُ حمزة)، وعندما يتحدثون عن قراءته يقولون: (قراءة خلف العاشر) أو (اختيار خلف).

(٢) وهي غير الأحرف السبعة. وللوقوف على كلام العلماء في الأحرف السبعة ارجع إلى كتب علوم القرآن وإلى الكتب المفردة في ذلك.

(٣) **القراءة المتواترة**: هي التي رواها جماعة عن جماعة (من غير تعيين عدد –على الصحيح–) إلى منتهاها يمتنع تواطؤهم على الكذب.

والقراءة الآحادية: هي التي لم تبلغ درجة التواتر. وهي قسمان: مشهورة، وغير مشهورة.

فالمشهورة: هي التي صح سندها، ووافقت رسم المصحف –ولو احتمالا–، ووافقت وجها من العربية، واشتهرت عند القراء بالقبول.

وغير المشهورة: هي التي اختل فيها شرط من شروط القراءة الآحادية المشهورة، وهي أنواع بحسب القبول.

ومن الكتب التي جَمَعَت القراءات السبع: منظومة: «حرز الأماني ووجه التهاني»[١] لأبي محمد القاسم بن فيرُّه الشاطبي ﵀ (ت٥٩٠هـ)، وهي المعروفة بـ«الشاطبية»، وهي أشهر الكتب التي جمعت السبع، وهي التي يقرأ عامةُ المسلمين بمضَمَّنِها.

ومن الكتب التي جمعت الثلاث المتممة للعشر: منظومة: «الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية»[٢] للشمس أبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري ﵀ (ت٨٣٣هـ)، فكانت هذه المنظومة متممةً لـ«الشاطبية»، بحيث إنهما جمَعتا مجتمعتَيْن القراءاتِ العشرَ.

وكلٌّ من «الشاطبية» و«الدرة» اكتفتَا عن كل قارئ بروايتين، وهذه الروايات على التفصيل هي:

- روايتا قالون وورش عن نافع.
- وروايتا البَزِّي وقُنْبُل عن ابن كثير.
- وروايتا الدُّوري والسُّوسي عن أبي عمرو.
- وروايتا هشام وابن ذَكْوان عن ابن عامر.
- وروايتا شعبة وحفص عن عاصم.
- وروايتا خلف وخلاد عن حمزة.

---

(١) هي منظومة لامية مكونة من ١١٧٣ بيتا من البحر الطويل، ضمَّنَها الشاطبيُّ كتابَ: «التيسير في القراءات السبع» للإمام الحافظ المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، وأضاف إليه بعض الزيادات، وهي ما اصطُلح فيما بعدُ على تسميتها: (زيادات القصيد).

(٢) هي منظومة مكونة من ٢٤٠ بيتا، جعلها ابن الجزري على مثل بحر «الشاطبية» ورويِّها، واستخدم فيها رموز الشاطبي في العزو للقراء الثلاث بنظام معين.

- وروايتا أبي الحارث والدوري عن الكسائي.

- وروايتا ابن وَرْدان وابن جمَّاز عن أبي جعفر.

- وروايتا رُوَيْس ورَوْح عن يعقوب.

- وروايتا إسحاق وإدريس عن خلف العاشر.

ثم إن كلا من «الشاطبية» و«الدرة» اكتفتا عن كل راوٍ بطريق واحد، باستثناء طريق إدريس عن خلف العاشر؛ فإن ابن الجزري اختار له طريقين. فصار مجموعُ ما حَوَتْه «الشاطبية»: سبع قراءات، وأربع عشرة رواية[1]، وأربع عشرة طريقا. ومجموع ما حوته «الدرة»: ثلاث قراءات، وست روايات، وسبع طرق. ومجموع ما حوته القصيدتان معا: عشر قراءات، وعشرون رواية، وإحدى وعشرون طريقًا.

والقراءات العشر من طريقي «الشاطبية» و«الدرة» يطلق عليها كثيرون اسم: (القراءات العشر الصغرى)، سمَّوْها بالصغرى مقابلةً بالعشر الكبرى، وإليك توضيح معنى العشر الكبرى:

عندما ألّف ابنُ الجزري كتابَه العظيم: «النشر في القراءات العشر» أورد فيه كلَّ ما صح من القراءات، فلم تتجاوز العشرَ التي سبق سردُها، وأورد المقبولَ مِن مشهورِ منقولِ الروايات، واقتصر عن كل قارئ على روايتين، وهي عينُ ما اقتصرت عليها

---

(١) وهذه الروايات الأربع عشرة ليست هي ما يطلق عليه: (القراءات الأربعَ عشرة)، فالقراءات الأربع عشرة هي مصطلح يُطلق على القراءات العشر مع القراءات الأربع الشواذ، والقراءات الأربع الشواذ يُطلق عليها أيضا: (القراءات الأربع الزائدة على العشر)، وهي: قراءة ابن محيصن، وقراءة اليزيدي، وقراءة الحسن البصري، وقراءة الأعمش. وهذه القراءات شاذة بالاتفاق -وإن كان فيها ما صح وثبت-؛ وذلك لأنها لم تجتمع فيها شروط القراءة الآحادية غير المشهورة.

«الشاطبية» و«الدرة» من الروايات، ثم اختار عن كل رواية طريقين، وعن كل طريق طريقين، فيكون عن كل راو أربعُ طرقٍ غالبا، وحيث لم يتأتَّ له ذلك من رواية خلف وخلاد عن حمزة؛ جعل عن خلف أربعة عن إدريس عنه، وعن خلاد بنفسه أربعة، وفي رواية رويس التمارِ عنه أربعة، وفي رواية إسحاق أربعة (اثنان عن نفسه واثنان عن أبي عمر عنه)، وفي رواية إدريس أربعة عن نفسه؛ ليتم عن كل راو أربعة، ويكون عن الرواة العشرين ثمانون طريقا، ثم تتشعب هذه الطرق بعد ذلك فتبلغ عدةُ الطرق عن القراء العشرة قريبا من ألف طريق[١].

قال رحمه الله في مقدمة «طيبة النشر»[٢]:

وهـذه الـرواةُ عـنـهـم طُـرُقُ أصـحُّهـا في نشـــــرنـا يحُقَّقُ
بـاثـنـين في اثـنـين وإلا أربـعُ فـهْـيَ زُهـا ألـفِ طـريـقٍ تجْـمَـعُ

فمجموع ما حوته «طيبة النشر»: عشر قراءات، وعشرون رواية، وقُرابة ألف طريق.

وهذا أضعافُ أضعافِ ما حَوَتْه طريقًا «الشاطبية» و«الدرة» من الطرق، ولذا أُطلِق على القراءات العشر من طريق «طيبة النشر»: (القراءات العشر الكبرى)[٣].

---

(١) وصفها ابن الجزري بقوله: «هي أصحُّ ما وُجد في الدنيا وأعلاه، ولم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند مِن تقدمنا من أئمتنا عدالتُه، وصحت معاصرتُه، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم».

(٢) هي منظومة على بحر الرجز، مكونة من ١٠١٥ بيتا، ضمَّنَها ابنُ الجزري جملةَ المسائلِ الموجودةِ في «النشر». فكل ما فيها موجود في «النشر»، ولا عكس. وقد استخدم فيها رموز الشاطبي وزاد عليها رموزا كثيرة، واستكثر من الرموز في عزو القراءات بطريقة تحتاج إلى شرح وتدقيق وانتباه.

(٣) وليُنتبه إلى أن المغاربة يطلقون مصطلح: (العشر الصغرى) على الطرق العشرية عند الإمام نافع من خلال كتابه: «التعريف باختلاف أصحاب نافع».

فالقراءات العشر الصغرى هي التي من طريقي «الشاطبية» و«الدرة»، والقراءات العشر الكبرى هي التي من طريق «طيبة النشر».

هنا سؤال: هل الطرق التي حوتها طريقا «الشاطبية» و«الدرة» موجودة ضمن طريق «طيبة النشر»؟

الجواب: نعم.

إذن فمعنى هذا أن القراءات العشر الصغرى جزءٌ من القراءات العشر الكبرى، وبعضٌ منها. وعليه؛ فإن من قرأ بالعشر الكبرى أو أُجيز بها؛ فقد قرأ وأُجيز بالعشر الصغرى ضِمْنًا.

واعلم أن هذه الكتب الثلاثة هي فقط التي يُقرأ بها في زماننا عند المشارقة.

القارئ والمقرئ

القارئ: هو مَن حَفِظَ القرآن عن ظهر قلب. وهو إما مبتدئٌ أو مُنْتَهٍ.

فالمبتدئ: مَنْ شَرَعَ في الإفراد إلى أن يُفرِدَ ثلاثًا مِن القراءات.

والمنتهي: من نَقَلَ مِن القراءات أكثَرَها وأشهرَها.

والمُقْرِئ: هو العالم بالقراءات، الراوي لها مشافهةً.

ومما سبق يتبين لنا أن بينَ المقرئِ والقارئِ عمومًا وخصوصًا مطلَقًا؛ فكل مقرئٍ قارئٌ ولا عكْس.

الأصول والفرش

الأصول جمع أصل، والأصل في اللغة عُرِّف بعدة تعريفات متقاربة، ومِن أشملِها معنىً قولُ مَن قال: هو ما ينشأ عنه الشيء.

وأما في الاصطلاح؛ فالأصول هي القواعد المطَّرِدة التي ينطبقُ حُكمُها على كل جزئياتها، والتي يَكْثُر دَوْرُها، وتَطَّرِد، ويَدْخل في حكمِ الواحدِ منها الجميعُ؛ بحيث إذا ذُكر حرفٌ من حروف القرآن الكريم ولم يقيَّد - يَدخل تحتَه كلُّ ما كان مثلَه.

مثلاً: إشباعُ المدِّ في حرف المدِّ الذي يتلوه سكونٌ لازمٌ - يكون مطَّرِدًا في كل كلمةٍ تَرِدُ في القرآن فيها حرفُ مدٍّ يتلوه سكون لازم.

وقد يخالفُ القارئُ القاعدةَ في كلمات يسيرة. مثال ذلك: نعلم أنّ من أصول رواية حفص أنه في باب الهمزتين من كلمة يحقِّقُ كلتا الهمزتين، لكنه في كلمة: ﴿ءَاْعۡجَمِيّٞ﴾ سهّل الهمزة الثانية، فهذا خروج منه عن أصله.

والأصول الدائرة على اختلاف القراءات هي: الاستعاذةُ، والبسملةُ، وسورةُ أمِّ القرآن، والإدغامُ الكبيرُ، وهاءُ الكناية، والمدُ والقصرُ، والهمزتان من كلمة، والهمزتان من كلمتين، والهمزُ المفردُ، ونقلُ حركةِ الهمزة إلى الساكنِ قبلها، والسكتُ على الساكنِ قبل الهمز وغيرِه، ووقْفُ حمزة وهشام على الهمز، والإدغامُ الصغيرُ، والكلامُ في ذالِ (إذ) ودالِ (قد) وتاءِ التأنيث ولامِ (هلْ) و(بلْ) وحروفٍ قرُبت مخارجُها، وأحكامُ النون الساكنة والتنوين، والفتحُ والإمالةُ وبين اللفظين، وإمالةُ هاء التأنيث وما قَبْلها في الوقف، ومذاهبُ القراءِ في الراءات واللامات، والوقفُ على أواخر الكلم، والوقفُ على مرسومِ الخط، وياءاتُ الإضافة، وياءاتُ الزوائد.

ويقابل الأصولَ **الفرشُ**: ويُعنى بهذا المصطلح: الكلماتُ التي يقل دورها وتَكرارها مِن حروف القراءات المختلَفِ فيها في القرآن الكريم، ولم تطّرد. فإنّ الفرش إذا ذُكِر فيه حرفٌ فإنه لا يتعدى أولَ حرف من تلك السورةِ إلا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك.

أُطلِق عليها: (الفَرْش) لانتشارها، فكأنها انفرشت -أي انتشرت وبُسطت-، ولأنها لمّا كانت مذكورةً في أماكنها من السور فهي كالمفروشة. وتسمى -أيضًا-: (الفروع)؛ مقابلةً بالأصول، و: (الجزئيات)؛ مقابلةً بالكليات -وهي الأصول-.

مثال الفرش: قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾؛ قرأ عاصم والكسائي ويعقوب: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، وقرأ الباقون: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

مثال آخر: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾؛ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾، وقرأ الباقون: ﴿يَخْدَعُونَ﴾.

ويأتي في الفرش مواضع مطردة حيث وَقَعَتْ، وهي بالأصول أشبَهُ منها بالفرش، مثل: تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾، والكلام في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، والاستفهامين، وغير ذلك.

ويبتدئ القراء بذكر الفرش من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس؛ لأن الكلمات الفرشية في سورة الفاتحة يذكرونها أثناء كلامهم على سورة الفاتحة في الأصول.

التحريرات(١)

من معاني (التحرير) في اللغة: التقويم. ومنه تحريرُ الكتابِ وغَيْرِه.

وأما في الاصطلاح؛ فله عدة تعريفات(٢)، **منها**: أنه العناية بتنقيح القراءة من أي خطإٍ أو خلل -كالتلفيق(٣)، والوهم، ونحو ذلك-.

---

(١) قد أطلتُ وتوسعتُ قليلا في هذا الباب لحاجة طالب القراءات الماسّةِ إلى معرفته ومعرفة ما ينبغي عليه فيه، ولكثرة الخلاف والكلام فيه، ولِـمَا للإخلال فيه مِن نتائج وأبعاد سلبية.

(٢) جمعها خالد أبو الجود في مقدمة رسالته للماجستير والتي حقق فيها كتاب: «الروض النضير» للمتولي، فمن أراد الوقوف عليها فليرجع إليها هناك.

(٣) التلفيق في اصطلاح القراء: التنقل بين القراءات أثناء التلاوة مِن غيرِ إعادةٍ لأوجُهِ الخلافِ، ودون الالتزام بروايةٍ معيَّنةٍ؛ كأن يقرأ: {وهو} في موضعٍ بِضَمِّ الهاءِ وفي موضعٍ آخرَ بإسكانها. وذكر بعض العلماء أن التلفيق يشمل أن تنسب إلى القارئ ما ليس من طريقه، ويشمل كذلك القراءةَ بحرف لم تقرأ به.

ويطلق على التلفيق أيضا: (الخلط)، و: (التركيب).

وقد اختُلف في حكمه على أقوال، ذَكَرَها ابنُ الجزري في «النشر» فقال: «...ولذلك مَنَعَ بعضُ الأئمةِ تركيبَ القراءات بعضِها ببعض، وخطَّأَ القارئَ بها في السنة والفرض. قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في كتابه: «جمال القراء»: «وخَلْطُ هذه القراءات بعضها ببعض خطأٌ». وقال الحبر العلامة أبو زكريا النووي في كتابه: «التبيان»: «وإذا ابتدأ القارئ بقراءةِ شخصٍ مِن السبعة فينبغي ألّا يَزال على تلك القراءة ما دام للكلامِ ارتباطٌ، فإذا انقضى ارتباطُه فله أن يقرأ بقراءةِ آخَرَ من السبعة. والأَوْلى دوامُه على تلك القراءة في ذلك المجلس». قلت: وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في «فتاويه». وقال الأستاذ أبو إسحاق الجَعْبَري: «والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر، وإلا كُرِه». =

ومنها: أنه الاجتهاد بالبحث والتحري لوضع تقييداتٍ لما أطلقه صاحبُ كتابٍ ما مِن أوجُهٍ للقراء، وذلك وَفْقًا للطرق التي أَسْنَدَ منها القراءات. وبعضُ أصحاب هذا التعريف يختصرونه في كلمتين؛ فيقولون: هو التقييد بالتدقيق.

ومنها: أنه التدقيق في القراءات، وتقويمها، وتمييز كل رواية على حدة، من طرقها الصحيحة، وعدم خلط رواية بأخرى.

ومن فوائد علم التحريرات:

١- الاستعانة بها في معرفة وضبط العزو إلى الطرق والكتب، والاستفادة منها في

= قلت: وأجازها أكثرُ الأئمة مطلقًا، وجَعَلَ خطأَ مانِعي ذلك محقَّقًا.

والصواب عندنا في ذلك التفصيلُ، والعدولُ بالتوسط إلى سواء السبيل. فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنعُ من ذلك منْعُ تحريم، كمن يقرأ: {فتلقى آدم من ربه كلمات} بالرفع فيهما أو بالنصب؛ آخِذًا رفْعَ {آدم} من قراءةِ غيرِ ابن كثير، وَرَفْعَ {كلمات} من قراءة ابن كثير. ونحو: {وكفلها زكريا} بالتشديد مع الرفع أو عكس ذلك. ونحو: {أخذ ميثاقكم} وشِبْهِه مما يركَّب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرِها؛ فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضًا؛ من حيثُ إنه كَذِبٌ في الرواية، وتخليطٌ على أهل الدراية. وإن لم يكن على سبيل النقل بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح ومقبول، لا مَنْع منه ولا حَظْر، وإن كنا نَعِيبُه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات؛ مِن وجْهِ تَسَاوِي العلماء بالعوام، لا مِن وجْهِ أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كلٌّ مِن عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفا عن الأمة، وتهوينا على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءةَ كل روايةٍ على حِدَةٍ لَشَقَّ عليهم تمييزُ القراءة الواحدة، وانعكس المقصود من التخفيف، وعاد بالسهولة إلى التكليف. وقد روينا في «المعجم الكبير» للطبراني بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله بن مسعود: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يُلحِقوا به ما ليس منه»...» اهـ.

معرفة الأحكام الواردة في الكتب.

٢- الوقايةُ من الوقوع في التركيبِ والتلفيقِ في القراءة.

٣- التنبيه على الأوجه الضعيفة، وبيان سبب ضعفها؛ ليتجنب القارئ القراءة بها.

٤- النص على القراءات الممنوعة بسبب التركيب نتيجة لجمع القراءات في ختمة واحدة.

٥- بيان الخطإ والسهو والوهم الذي قد يقع في كتب القراءات.

٦- ومن فوائدها بالنسبة للمتون: تفصيلُ أُجمِلَ، وتقييدُ ما أُطلِق، وتوضيحُ ما أَشْكَلَ.

وقد أَدْخَلَ بعضُ المتأخرين في تعريفِ التحريراتِ - الاستدراكَ على صاحب الكتاب، أي: إلزامه بأوجُه موجودة في أصولِ كتابِه ولكنه تركها ولم يضمنها كتابَه[١].

ولكن هذا يخالف ما هو متقرر عند القراء من جواز اقتصار القارئ على بعضِ ما رواه اختيارا منه. ولذا لا تعتبر هذه تحريرات، بل إضافات عليها لا تلزمه إلا اختيارا منه[٢].

فينبغي أن نميز بين ما هو من باب التوضيح وبين ما هو من باب الاستدراك، وأن يُتعامَل مع كل منهما بما يليق. فالتوضيح ينسب إلى مؤلف الكتاب[٣]،

---

(١) مثلما فعل كثير من المتأخرين مِن إلزام الشاطبي بالأخذ بأوجهٍ من «التيسير» كان قد تَرَكَ الأخذَ بها اختيارًا وقصدًا، فألزموه هم بها بحجة أنها موجودة في «التيسير» الذي هو أصل «الشاطبية»!

(٢) فإن قيل: فما حكم القراءة بهذه التحريرات التي يزيدها هؤلاء المحررون من باب الاختيار والظن؟ فالجواب: يقول الشيخ إيهاب فكري: إذا كانت تحريرات معتبرة فيمكن القراءة بها على أنها اختيار من أصحابها، فيُقرأ بها مع نسبتها إلى أصحابها لا إلى صاحب المتن.

(٣) مثال ذلك: أن نجد في «طيبة النشر» عبارةً ظاهرُها جوازُ وجهٍ ما، ثم عندما نبحث في «النشر» نجد أن ابن الجزري يمنع هذا الوجه؛ فنقيِّدُ ظاهرَ كلامِه في «الطيبة» بكلامه الذي في «النشر»؛ =

والاستدراك ينسب إلى مَن استدركه، لا إلى مؤلف الكتاب(١).

والواقع أنه حصل عند كثير من المتأخرين خَلْطٌ وعدمُ تفريق بين ما هو من الاستدراك وبين ما هو من التوضيح، فحصل بسبب ذلك أخطاء علمية كثيرة وكبيرة.

تحريرات «الشاطبية» عبر القرون

قبل أن نتكلم على تحريرات «الشاطبية» نحتاج إلى أن نَذْكُرَ منهجَ الشاطبي في تأليفها؛ حتى يكون لدينا تصَوُّرٌ لحقيقة الأمر قبل معرفةِ ما يترتب عليه.

إنّ المقصدَ الرئيسَ للإمام الشاطبي من تأليف «الشاطبية» هو اختصارُ كتابِ: «التيسير في القراءات السبع» للإمام أبي عمرو الداني، قال في مقدمتها:

وفي يُسْرِها التيسيرُ رمت اختصارَه فأجْنَتْ بعون الله منه مؤمَّلا

إلا إن «الشاطبية» ليست اختصارًا محْضًا لـ«التيسير»، ولم يَلْتَزِمْ ويَتَقَيَّدْ فيها بما حواه «التيسير» من المرويات والأوجُهِ بحيث لا يخرج عنه في شيء، بل زاد عليه أشياءَ مِن اختياراته، وأغْفَلَ منه أشياء، ورَتَّبَ أوجُهَ الخلاف، وضعَّفَ بعضَها، وصحح أخرى، وكلُّ ذلك زيادة منه وتمحيصا للروايات. وكُلُّ مَنْ يتأمل كلام الشاطبي أو يقارن بين «الشاطبية» و«التيسير» يَظهَر له ذلك جَلِيًّا.

وليس هذا مَعِيبًا على الشاطبي، ولا تثريب عليه فيه. فأما ما أغفلَ ذِكْرَه من «التيسير» فوَجْهُه ما ذكرناه آنفًا مِن أن القارئ لا يلْزَمُه الأخذُ بكل ما جاء من طريقه؛ إذ له الاقتصار على بعضه اختيارا وقصدا، وليس لنا أن نلزمه بالأخذ بما تَرَك.

= فنَمْنَعُ ذلك الوجهَ من طريقه، وننسب هذا المنعَ إليه.

(١) وبناء على هذا قال بعض العلماء: إنَّ تحريرات الأزميري والمتولي ومن سار على نهجهما إنما هي في الحقيقة مستدركات واختيارات لهم.

وأما ما زاده على ما في «التيسير» فقد نَصّ عليه في مقدمة منظومته؛ حتى لا يَعيبَ عليه أحد؛ فقال بعد كلامه السابق:

والفَـافُهـا زادت بِنَشْـرِ فـوائـدٍ فَـلَفَّتْ حيـاءً وَجْهَها أن تُفَضَّلا

قال أبو شامة: «...فتلك الألفافُ نَشَرَتْ فوائدَ زيادةً على ما في كتاب: «التيسير»؛ مِن زيادةِ وجوهٍ، أو إشارةٍ إلى تعليلٍ، وزيادةِ أحكامٍ، وغير ذلك مما يذكره في مواضعه...» اهـ.

وقال السمين الحلبي: «أي زادت أبياتُها -مع اختصارها- على «التيسير» ببسطِ فوائدَ لم تكن فيه، فمنها باب كامل أودعه إياها -وهو باب مخارج الحروف وصفاتها-، ومنها الثناء على قراءة، ومنها التعليل لوجوه القراءة، وما تضمنته من اللغة وصياغة الأدب وزيادة وجوه في القراءات» اهـ.

وقد صَنَّفَ بعضُ الدارسين هذه الزيادات إلى ثلاثة أصناف:

١- زيادات في الأبواب.

٢- زيادات في أصول القراء.

٣- زيادات في فرش الحروف.

وقد اصطُلح على تسميةِ ما زاده الشاطبي على «التيسير» بـ(زيادات القصيد)[1].

---

(١) وقد اعتنى ببيان هذه الزيادات عدد من العلماء، سواء من الشُّرَّاح -كالسخاوي، وأبي شامة، والموصلي، والجعبري-، أو مِن غيرِهم -كابن الجزري-، وهناك من من أفردها بالتصنيف، كأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي في كتابه: «بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير»، واختصره في منظومةٍ، وإيهاب فكري في كتابه: «إنصاف الإمام الشاطبي»، وسامي بن محمد ابن عبد الشكور في بحثه: «ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع».

فإن سألَ سائل: ما مَصْدَرُ هذه الزيادات؟

فالجواب: أنّ هذه الزيادات منها ما هو مِن طريقِ الداني ولكن في غيرِ «التيسير» –وهو الأكثر–، ومنها ما هو من غير طريق الداني أصلا –وهو الأقل–، وهي من مروياته المسنَدَةِ التي لا تمر بالداني، حيث إن الشاطبي لديه الكثير من المرويات المسنَدة، مِنها ما يمر بالداني، ومِنها ما لا يمر به، وأنتَ إذا نظرتَ في «النشر» ستجد عددًا من أسانيده مما لا يمر بالداني[١]، فكيف بغيرها مما لم يُذكَر في «النشر»[٢]؟!

(١) وإليك ما في «النشر» مِن أسانيده إلى قالون كمثالٍ على تَعَدُّدِها وعدمِ انحصارِها في الداني:
قرأ الشاطبيُّ برواية قالون على أبي الحسن علي ابن هُذَيْل، وهو على أبي داود سليمان بن نَجَاح، وهو على الداني، وهو على أبي الفتح فارس بن أحمد، وهو على عبد الباقي بن الحسن، وهو على إبراهيم بن عمر، وهو على ابن بُويَان، وهو على أبي بكر أحمد بن محمد بن الأشعث (المعروف بأبي حسان)، وهو على أبي نَشِيط، وهو على قالون.
(ح) وقرأ الشاطبي على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النَّفْزِي، وهو على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلامِ الفَرَس، وهو على سليمان بن نجاح وأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدّوش وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن البيّاز، ثلاثتُهم على الداني.
(ح) وقرأ محمد بنُ غلامِ الفَرَس على أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع، وهو على عبد الله بن سهل، وهو على أبي سعيد خلف بن غُصْن، وهو على أبي الطيب عبد المنعم ابن عبيد الله بن غَلْبون، وهو على صالح بن إدريس، وهو على القزّاز، وهو على أبي حسان.
فأنت ترى أن الطريقَ الأخيرَ لم يَمُرَّ بالداني.

(٢) ومن هنا تعلم خطأَ مَن ظنوا أن أسانيدَ الشاطبي في «الشاطبية» تنحصرُ في «التيسير» وبناءً على هذا يُلْزِمُون الشاطبيَّ ألا يَخْرُجَ عمَّا في طرق «التيسير»، ثم يلزمون الداني ألا يخرج عن أسانيده التي ذكرها في أول «التيسير»، بحجة ان هذا هو التحرير! ولم ينتبه هؤلاء إلى أن أسانيد الداني في «التيسير» لا تنحصر هي كذلك فيما ذكره في أوَّلِه. وهذا قد نَصَّ عليه هو نفسُه؛ فقال بعد أن ساق الأسانيد: «هذه بعض الأسانيد التي أدت إلينا الروايات روايةً وتلاوةً». وهذا يفيد أنه لم =

فالشاطبي لم يأتِ بهذه الزيادات من عند نفسه، فإن من المعلوم أن أئمة القراءة -ومنهم الشاطبي- لا يستجيزون القراءة أو الإقراء إلا بما قرءوا به، بل قد نص الشاطبي في منظومته على أنه لا مَدْخَلَ للقياس في القراءة.

وقد قبِلَ الأئمةُ زيادات القصيد في الجملة، وقرءوا وأقرءوا بها قرونًا من الزمان، ولم يمنعوا منها شيئا بحجة أنها خروج من الشاطبي عن طريقه، مع عِلْمِهِم بذلك، إلى أن حصل من المتأخرين ما حصل مما سيأتي بيانُه.

والشاطبي يجوز له الاختيار فيما يرويه من طرقه كما فعل المتقدمون من القراء؛ لأن أهلية الاختيار متحققةٌ فيه، وقد أجاز الأئمةُ زياداتِ غيره عن طرقهم اختيارًا -كما سيأتي-، مما يُعطي الشاطبيَّ الإذنَ فيما فعل، فتطَّرِدُ القاعدةُ له. وعليه؛ فمن يمنع أيَّ زيادة من زيادات القصيد يلزمه أن يَمْنَعَ كلَّ زيادات القصيد ولا يقتصرَ على مَنْعِ بعضِها دون بعض، ويلزمه كذلك أن يَمنَعَ أيَّ زيادةٍ لأحدٍ من القراء عن طرقه[١]؛ حتى يتبعَ قاعدةً واحدةً ولا يتناقضَ. وكِلا الأمرين يصعب التزامه، بل يمتنع.

نأتي الآن إلى الكلام على تحريرات «الشاطبية»..

لو نظرنا إلى شروح «الشاطبية» التي كتبها تلاميذُ الشاطبي أو تلاميذُهم أو مَن بعدَهم إلى وقت ابن الجزري؛ لوجدنا أن مؤلفيها كانوا يتعاملون مع «الشاطبية» على ما هي عليه، ويكتفون بشرح وتوضيح القراءات الواردة فيها، ولا نجد في هذه

= يذكر إلا بعضَ أسانيده لمِا أورده فيه، لا كلَّها، فكان على هؤلاء أن يقولوا فيما يخَرج فيه عن طرقه التي ذكرها: إنه خروج منه عن طريقه الذي ذَكر إسنادَه. لا على ما لم يَذكر إسنادَه؛ إذْ كلامُه واضحٌ في أن له طرقًا أخرى لمِا أورده في كتابه لمَ يذكرها.

(١) و قد قال ابنُ الجزري في «النشر» -بعد أن حكى اختيارا للداني-: «وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟».

الشروح من الاستدراكات -في الغالب- إلا استدراكات لغوية من بعض القراء والمفسرين، وكذلك لا نجد فيها -في الغالب- تعرُّضا لِذِكْرِ الطرق والخروج عنها؛ مراعاة لصحة الاختيار في القراءات، وإشارةً منهم إلى أن الشاطبي لم يفعل شيئا يوجب الاختلاف على فِعْلِه هذا من حيث القراءة بما زاده أو المنع من ذلك، وتجد في عدد من هذه الشروحِ التصريحَ بأن الوجه الفلاني هو من زيادات القصيد، وتجد في مواضع أخر التصريح بأن الوجه الفلاني ذكره الداني في «التيسير» وتركه الشاطبي، ومع ذلك لا نجد من هؤلاء الشراح رَدًّا للقراءات الواردة في «الشاطبية» بمثل هذا المنهج الموجود الآن، وكذلك لا نجد فيها العبارةَ التي يرددها المتأخرون كثيرا؛ والتي تقول: (هذا الوجه خروج عن طريقه؛ فلا يقرأ به)، وأيضا لا نجد من يُلزم الشاطبي بأوجُهٍ من «التيسير» تَرَكَها اختيارا منه. مع أن أولئك الشراح كانوا علماء بارعين، ويعرفون ما يَقْرَءُون به.

ثم لما جاء ابنُ الجزري مضى على منهجِ مَنْ قَبْلَه من المحققين في بيان ما زاده الشاطبي على «التيسير»، واختَلَفَ عنهم في عبارته فقط عند الإشارة إلى تلك الزيادة -وإن كان المضمون واحدا-، فالمحققون الذين سبقوا ابن الجزري أشاروا إلى الزيادات من خلال نصوص الداني في كتبه الأخرى غير «التيسير»؛ بأنه قرأ بهذا الوجه على شيخه الفلاني من الطريق الفلاني فحصَل الخُلْفُ بذلك، وأما ابن الجزري فكانت عبارته تارةً مشتملة على عبارة: الخروج عن الطريق؛ في دلالةٍ على أن الوجهَ ليس طريقَ الداني في «التيسير» وإنما من طريقِ غيرِه، وتارةً يشير إلى أن الزيادة الفلانية من كتب الداني -كالمحققين قبله-، وتارةً يجمع بين الأمرين، فهذه ثلاث أساليب لابن الجزري عند التعليق على مسائل «الشاطبية» و«التيسير».

وقد تمَيَّزَ ابنُ الجزري بكثرة التنبيه على ذلك، والظاهر مِن مذهبِه أن هذا إنما كان

للعلم بما في طرقهم وللتنبيه على أن هذه اختيارات خرجوا بها عن طرقهم، فلا نجده يقول في موضعٍ ما في «النشر»: (هذا خروج من فلان عن طريقه فلا يقرأ به).

والدليل على ذلك: أنه راعى الاختيار في القراءات[(١)]، بل كان يقدم الاختيار على مراعاة الطريق[(٢)]، بل كان هو نفسه يختار[(٣)]، ولم يمنع ابنُ الجزري الخروجَ عن طرق

---

(١) وإليك بعض الأمثلة على ذلك فيما يتعلق بالشاطبي:

١- لم يَرُدَّ ابنُ الجزري اختيارَ الشاطبيِّ عدمَ النقل وقفًا في نحو: {من أجر} لحمزة، مع أن هذا الوقف لم يجوزه الداني ولا شيخه أبو الفتح.

٢- قال في حرف {يعذب من} بسورة البقرة: «وَلَكِنْ لمَّا كَانَ الإِدْغَامُ لِابْنِ كَثِيرٍ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الجُمْهُورُ أَطْلَقَ الخِلَافَ فِي «التَّيْسِيرِ» لَهُ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَمَا عَلَيْهِ الأَكْثَرُونَ، وَهُوَ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنْ طُرُقِهِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ، وَالوَجْهَانِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ صَحِيحَانِ» اهـ.

فأنت ترى أنه مشّى الإدغام من طريقيهما ولم يقل: إنه خروج عن الطريق فلا يُقرأ به.

٣- في {محياي} بسورة الأنعام قال: «والوجهان صحيحان عن وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ، إِلَّا أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ نَافِعٍ بِالإِسْكَانِ، وَاخْتِيَارَهُ لِنَفْسِهِ الفَتْحُ -كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ-».

فأثبتَ الخلاف عن ورش وهو يجزم في الموضع نفسه أن الفتح اختيار له خرج به عن طريقه.

بل إنه في {هئت لك} ذكر قال: «...وَلِذَلِكَ جَمَعَ الشَّاطِبِيُّ بَيْنَ هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ [أي فتح وضم التاء مع الهمز] عَنْ هِشَامٍ فِي قَصِيدَتِهِ فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ كِتَابِهِ [وهو الفتح] لِتَحَرِّي الصَّوَابِ». فأنت ترى أن ابن الجزري لم يمنع هنا أيضا الخروج عن الطريق اختيارا.

(٢) مثال ذلك: ذَكَرَ في «النشر» أن التحقيق أن يُقرأ للسوسي من «التيسير» بالسكت بين السورتين، مع أن طريقه الوصل. فقدم الاختيار على مراعاة الطريق. وكذلك فعل في رواية ابن ذكوان؛ فذكر أن التحقيق أن يُقرأ له من «التيسير» بالسكت بين السورتين، مع أن طريقه البسملة.

(٣) مثال ذلك: أنه في إسكان {يرضه} لهشام بعدما ذكر الخلاف فيه: «وَقَدْ تَتَبَّعْتُ رِوَايَةَ الإِسْكَانِ عَنْ هِشَامٍ فَلَمْ أَجِدْهَا فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ سِوَى...» فذكر عدة طرق ثم قال: «وَلَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ طُرُقِنَا، وَفِي ثُبُوتِهِ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عِنْدِي نَظَرٌ، وَلَوْلَا شُهْرَتُهُ عَنْ هِشَامٍ وَصِحَّتُهُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ لَمْ =

المصنفين التي ذكروها في مقدمات كتبهم إلا لأسباب أُخَر، كما لو كان يرى أن الحرف الفلاني لا يثبتُ عن القارئ أصلا(١).

وقد كانت تعليقات ابن الجزري على «التيسير» و«الشاطبية» عُمدةً لمن جاء بعده؛ لما تميزت به -إضافة إلى ما سبق- من التحرير والتحقيق، ولكن وقعت شُبْهَةٌ لدى كثير من العلماء في أواخر القرن العاشر وبدايات القرن الحادي عشر سببُها استعمالُ ابن الجزري لِعبارة: (الخروج عن الطريق) عند الكلام على زيادات الشاطبي، وهي: هل مراد ابن الجزري بهذه العبارة منع القراءة بهذه الزوائد، أم أنه أراد بها مجرد التنبيه على أنها زيادات على «التيسير» كما فعل المحققون قبله؟

ومما زاد الأمرَ اشتباها تصريحُ ابن الجزري في بعض المواطن بعدم القراءة من «التيسير» والشاطبية» في بعض المسائل(٢).

= نَذْكُرُهُ». فأنت ترى أنه مع أن هذا الحرف ليس من طرقه اختاره؛ فقال في الطيبة: «...والخلفُ لا»، يعني أن السكت عن هشامٍ بخلاف. وأقرأ بهذا الحرف، وقرئ به من وقته إلى وقتنا هذا.

(١) كما منع إدغام {وجبت جنوبها} لابن ذكوان من طريق «الشاطبية» لأنه يرى أن هذا الحرف لا يثبت عن ابن ذكوان أصلا.

(٢) يقول الدكتور سامي عبد الشكور في «ما زاده الشاطبي على التيسير بين القراءة والمنع»: «تَبَيَّنَ من خلال تَتَبُّع ابن الجزري أن المنع من القراءة لم يكن عاما في كل مسائل الخلاف، بل هو محصور في نوع خاص من تلك المسائل، فمن المعلوم أنه لما كانت طرق «الشاطبية» و«التيسير» ضمن أسانيد الإمام ابن الجزري؛ كان لزاما عليه تفنيد تلك الراويات الواردة من تلك الطرق، إذ إنه صرح في كتاب: «النشر» أنه لا يأخذ إلا بما صح من طرق كتابه، فكان من جملة ما علق عليه على تلك الطرق قوله: «ولا ينبغي أن يُقرأ بهذا الوجه من «الشاطبية» و«التيسير»»، فتتبعت تصريحه بعدم القراءة في كتابه: «النشر» فوجدت أن ذلك الحكم وقع على نوع خاص من تلك الراويات ولم يكن في غيرها، ألا وهو ما انفرد به الإمام الداني في بعض =

وكانت هذه الشبهةُ سببَ ظهور كتب التحريرات، والأساسَ الذي بُنِيَ عليه الخلافُ بين المتأخرين في تحريرات «الشاطبية»؛ فمنهم مَن فَهِم أن كلام ابن الجزري مجرد تنبيه، وهذا هو الصحيح -كما قررنا آنفا-، ومنهم مَن فَهِم أنه مَنْعٌ، وَقَرَنوا بين تصريح ابن الجزري بالمنع من القراءة في المواضع المشار إليها وبين عبارة (الخروج عن الطريق)؛ فجعلوا بعد ذلكَ كلَّ تعليقٍ لابن الجزري على أي رواية بلفظ الخروج عن الطريق أنه يعني المنع، فأخذوا يتتبعون ألفاظ ابن الجزري في تلك المسائل، وأفردوا لها كتبًا خاصة، ونَظَموا فيها، وهذا الفهم لم يكن معروفا قَبْلَهُم، وإنما كان منشؤه في بدايات القرن الحادي عشر، وحصل بسببه اضطرابٌ كثيرٌ في الأخذ والمنع من زيادات «الشاطبية»، مع عدم مراعاة اختيار الشاطبي. في البداية

= روايات «التيسير» وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي.

ثم تتبعت ما انفرد به الإمام الداني والإمام الشاطبي، فوجدت أن حكم ابن الجزري بالمنع وقع في نوع خاص من المنفرد أيضا، ألا وهو ما كان من ذوات الأسباب عنده أدى لعدم الأخذ به عند ابن الجزري من طريق «التيسير» و«الشاطبية»، كأن تكون الرواية المنفردة جاءت في «التيسير» حكايةً لمذهب الغير، أو تتميما لفائدة، أو أن تكون مما توهمه الشاطبي على حد زعْم ابن الجزري، أو أن الرواة على خلاف الرواية المذكورة. وقد بيّنتُ -بحمد الله- تلك الأسباب وتلك الانفرادات في مواطنها من البحث الثاني... .

والسبب الذي جعل ابن الجزري لا يأخذ بتلك الروايات المفردة من «التيسير» و«الشاطبية» أنه لم يقرأ بهذه الروايات من تلك الطرق؛ لما اشترطه في كتابه من عدم الأخذ إلا بما صح، أما ما كان حوله شبهة أو سبب قادح فلا، وأن قراءته بهذه الروايات إنما كانت من طرقه الأخرى في غير «التيسير» والشاطبية». وقد بينت ذلك أيضا في مواضعه.

وأما ما لم يصرح فيه ابن الجزري بالمنع فإنه يذكره على أنه انفراد فقط، دون تصريح بالمنع، وهذا لا يعني أن ابن الجزري يمنع لمجرد انفراد الشاطبي أو الداني بأحد الوجوه» اهـ.

كانوا يمنعون أحرفا قليلة، ثم تطور الأمر إلى أن مُنِعَت مئاتُ الأوجه التي كانت مقبولةً ومأخوذًا بها عند المتقدمين[١]. ومع ذلك لم يلتزم أولئك القراء بهذا المنهج، ولم يسيروا على قاعدة واحدة، بل حصل عندهم تناقض واضطراب في مناهجهم ومذاهبهم، فمثلا: في تحريراتهم على «الشاطبية» تارة يمنعون أوجُهًا بحجة أنها خروج من الشاطبي عن طريقه[٢]، وتارة يقبلون أوجهًا خرج فيها الشاطبي عن طريقه ويقولون: (هذا من زيادات القصيد، ويُقرأ به)[٣]، بل إنهم أحيانا يلزمونه بأحرف ليست من طريقه أصلا، وبعضُها قد نبَّه على أنه تَرَكَها[٤]، وهذا تناقض واضح!

وابن الجزري لم يُرِدْ قطعًا هذا الفهمَ الذي خرجوا به، وهذه المناهجَ التي بُنِيَتْ

---

(١) حتى وصل الحالُ ببعضهم إلى القول بإلغاء كلِّ زيادات «الشاطبية»، والاقتصارِ منها على القراءة بما وافقت فيه «التيسيرَ» فقط! وبالغ بعضهم فقال: (لا حاجة إلى حفظ «الشاطبية»، هاهو «التيسير» موجود بين أيدينا، يكفينا أن نرجع إليه ونقرأ منه)! يالله العجب! أفهؤلاء أعلمُ مِن كُلِّ العلماء الذين تَلَقَّوْا هذه القصيدة بالقبول وقرءوا بها وأقرءوا طيلة هذه القرون؟!

(٢) وأمثلة هذا كثيرة جدا، منها: منع وجه الإسكان في ميم الجمع لقالون، ومنع وجه الإدغام لابن كثير في {ويعذب من يشاء} بسورة البقرة، ومنع قراءة {يبصط} و{بصطة} بالسين لخلاد.

(٣) من ذلك: فتح ذوات الياء لورش، وقصر البدل له أيضا، والتوسط لقالون، والقصر للدروي.

والأكثر من ذلك أنهم لم يمنعوا اختيارَ الشاطبي وجهَ النقلِ وقفًا لحمزة في نحو: {مِن أجر} مع أن الداني وشيخه أبا الفتح يمنعانه! وكذلك لم يمنعوا مد البدل لورش مع أن الداني له مؤلفات في منع مد البدل! كما أنهم أخذوا في حرفي {بالسوق} و{على سوقه} بوجه الواو بعد الهمز المضموم، مع أنه ليس من طرق الشاطبي ولا الداني ولا «طيبة النشر»!

فأنت ترى أنهم يختارون هذا بينما لم يمنعوا أشياء أخرى دون ذلك!

(٤) كما فعلوا في كلمة: {أئمة}؛ حيث زادوا وجه الإبدال على طريق «الشاطبية» بحجة أنه صح من طريق «الطيبة» فيُقرأُ به! مع أن الشاطبي نبه على أنه تركه.

على هذا الفهم، وقد كانت السمة البارزة في تحريرات هؤلاء المحررين أَخْذُ الآخِر عن الأول دون النظَر والتتبع والاستقراء لمنهج ابن الجزري في التعليق على زيادات القصيد، وقد أثبتنا آنفا بما لا مرية فيه أن ابن الجزري لم يُرِدْ هذا الذي فهموه، وأن تصريحَه بعدم الأخذ ببعض تلك الزيادات كان مخصوصا ببعض الروايات من ذوات الأسباب فحسب. فجاء هؤلاء فعمموا ذلك على جميع الزيادات، ومنهم من أخذ بعضًا وترك بعضًا، في اضطرابٍ واضحٍ، واختلافٍ بينهم كثيرٍ، وعلى أساس غير سليم، وعلى غيرِ ضابطٍ ولا قاعدةٍ جامعةٍ، فكُلٌّ فريقٍ منهم صَدَرَ عَمَّا فَهِمَه.

وإن من أسباب وقوعهم فيما سبق: عدم التأمل في مسألة الاختيار عند القراء[١]، وعدم مراعاتها. فالقارئ قد يقرأ على عدة مشايخ، ثم يؤلِّف مؤلفًا ويسنده من طريق معينة، فيدع أشياء من طريقِ كتابِه اختيارا فلا يضمنها إياه، ويضيف إلى الكتاب أشياء من مروياته الأخرى التي يرويها من غير الطريق الذي أَسْنَدَه منها. وهذا الأمر كان مقررا عند السلف بشروطه المعروفة[٢]، وإليك بعض الأمثلة التي تدل على ذلك:

١- خلفٌ البزار مع أنه يسند اختيارَه من طريق حمزة إلا أنه خالفه في أشياء

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع يُرجع إلى كتاب: «الاختيار عند القراء .. مفهومُه، مراحلُه، وأثرُه في القراءات» لأمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلاته.

(٢) ومنها:

- أن يقع ممن توفرت فيه أهلية الاختيار.
- أن يكون الوجه المختار مما اجتمعت فيه شروط القراءة الصحيحة.
- أن يكون القارئ قد قرأ به أو سمعه في الجملة.
- أن لا يؤدي إلى الوقوعِ في محذور نحوي أو لغوي.
- أن ينسبه المختارُ لنفسه، لا إلى شيوخه، ولا إلى صاحب الكتاب الذي يقرأ من طريقه، وإلا عُد ذلك تلفيقا.

اختارها من مروياته الأخرى، وترك أكثرَ الأحرف التي انتُقدت على حمزة[١]، ولم يخرج عن قراءة أهل الكوفة فيما عدا السكت بين السورتين من رواية إسحاق عنه.

٢- أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف أخذها من قراءته على غير ابن كثير.

٣- الكسائي اعتماده في الأصل على قراءة حمزة، وقرأ على غيره، ونظر في وجوه القراءات، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة، وخالف حمزةَ في نحو ثلاث مئة حرف اختارها من قراءته على شيوخه الآخرين.

٤- كان نافع يقول: «قرأتُ على سبعين من التابعين...، فنظرتُ إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذتُه، وما شذ فيه واحدٌ تركتُه، حتى ألّفتُ هذه القراءة في هذه الحروف». فهذا نص صريح منه على أنه اختار.

٥- ورش روايته عن نافع بإسكان الياء في { محياي}، وزاد لنفسه فتحَ الياء اختيارا منه. وروايته عن نافع في {أراكهم} بالفتح، وزاد لنفسه التقليل اختيارا منه.

---

(١) ومن باب المناسبة والفائدة أورد هذه النقول ردا على من يطعن في قراءة حمزة:

قال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال»: «قد انعقد الإجماع بأخرة على تلقِّي قراءةِ حمزةَ بالقبول،، والإنكارِ على من تكلم فيها، ...[و] يكفى حمزةَ شهادةُ مِثْلِ الإمام سفيان الثوري له؛ فإنه قال: ما قرأ حمزةُ حرفًا إلا بأثرٍ» اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: «وَالقِرَاءَةُ المَعْرُوفَةُ عَنْ السَّلَفِ المُوَافِقَةُ لِلْمُصْحَفِ تَجُوزُ القِرَاءَةُ بِهَا بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الأَئِمَّةِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ الأَئِمَّةِ بَيْنَ قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ وَخَلْفٍ، وَبَيْنَ قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَالكِسَائِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو وَنُعَيْم. ولمَ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: إنَّ القِرَاءَةَ مخُتَصَّةٌ بِالقُرَّاءِ السَّبْعَةِ [وأن] مَا خَرَجَ عَنْ هَذِهِ السَّبْعَةِ فَهُوَ بَاطِلٌ...» اهـ.

وقد كتب علماء القراءة في هذه المسألة عدة كتابات، استقلالا وضمنا، فليُرجع إليها للوقوف على تفصيل الكلام.

٦- حفص بن سليمان روايته عن عاصم بفتح الضاد في {ضعف} و{ضعفا} بسورة الروم، ووزاد لنفسه الضم اختيارا.

٧- ابن مجاهد زاد لنفسه وجهَ الفتح في {الناس} لِدُوريِّ أبي عمرو اختيارا منه، مع أنه لم يقرأ من طريق اليزيدي إلا بالإمالة.

وكل هذه الاختيارات وأمثالها قَبِلَهَا المسلمون، ولم يطعن أحد فيما اختاروه بحجة أنها خروج عن الطرق، ولم يلزمهم أحد بالأخذ بما تركوه، وهذا من أوضح الأدلة، فمن رد هذا يلزمه رد عمل المسلمين طيلة هذه القرون.

إذا تقرر ذلك؛ فلماذا نقبل اختيارات هؤلاء ونرفض اختيار الشاطبي أو الداني أو ابن الجزري أو غيرهما من أئمة القراءة؟

وإنّ ما وصل إليه حالُ كثير من المحررين المتأخرين من الاضطراب والتوسع والخطإ - جعل كثيرا من القراء يسلكون عدة مسالك حيال ذلك، فمن ذلك:

١- التغافل، وذلك بترك كل واحد يقرأ بالتحريرات التي يريدها، المهم ألا يقرأ إلا بتحريرات.

وهذا المسلك هو ما يطبَّق عمليا في أكثر الأحيان، حيث لا يَعترض أحدٌ على من يقرأُ بتحريراتٍ لم يقرأ هو بها. ولكن هذا الحل إنما يصلح مع المقلدين الذين يلتزمون بما قرءوا به ولا يطلبون دليلا عليه، ولا يرجحون بين تحريراتهم وتحريراتِ غيرِهم. ولا يصلح للقراء المجتهدين الذين يبحثون عن الدليل، وكذلك الذين قرءوا بتحريرات مختلفة ويحتاجون أن يرجحوا بينها، فهم لا يرضون إلا بالبحث عن حل لهذا الخلاف. أيضا هذا الحل لا تقبله المعاهد والكليات العلمية، فإن البحث العلمي هو مرتكزها، ولا ينبغي أن يقبلوا أقوالًا لا دليل عليها، لأن المفترض في هذه المراكز أن تكون مراكزَ عِلْمٍ لا مراكزَ تقليدٍ.

٢- الاطِّراح، أي اطراح كل التحريرات رأسًا، وإلغاؤها جملة وتفصيلا، والاقتصار على القراءة بظواهر «الشاطبية» و«الدرة» و«الطيبة» المعتمدة.

وهذا الحل خرج به عبد الفتاح القاضي ونادى به هو وبعض علماء القراءات بالأزهر؛ بسبب ما رأوا من كثرة التحريرات، وتعددها، واختلافها، والاضطرابِ الواقع في كثير منها. وقد تغلَّب هذا الرأي على غيره فاعتُمَد في معاهد القراءات بالأزهر، وعليه أغلب معاهد وكليات تعليم القراءات في العالم الإسلامي.

ولكن هذا الحل يؤخذ عليه أنه لا يناسب أهل العلم والاجتهاد والتحقيق الذين لا يقبلون أن يأخذوا بما منعه الشاطبي والداني وابن الجزري ثم ينسبوا ذلك إليهم. فهذا الحل فيه خطأ علمي؛ لأنه يترتب عليه القراءة بأوجه ثبت عنهم منعُها بيقين، فكيف يُقرأ من طرقهم بغير اختياراتهم؟!

أيضا لم يلق هذا الحل قبولا عند الأكثر، فما زالوا يقرئون بالتحريرات، وبعضهم يُلزِم بها طلابَه، وأيضا بدأت بعض الكليات القرآنية بالعودة إلى الأخذ بالتحريرات.

٣- الترجيح بين التحريرات المختلفة. وهذا الحل يقرره أتباع مدرسة الأزميري، ويرون أنها أدق وأفضل التحريرات. هكذا يقولون.

ولكن هذا المسلك لم يكن حلا صوابا أيضا؛ لأنه يؤدي في النهاية إلى منع أوجه كثيرة جدا سيتضح في زماننا وبعد زماننا أن الصواب الأخذ بها.

٤- ضبط الرواية ونسبة كل رواية وكل تحرير وكل اختيار لصاحبه، وأن تراعى الأصول التي درج عليها القراء.

فما في «الشاطبية» -مثلا- هو الذي يلزم الشاطبي، فإذا استدرك عليها عالم فإننا نبين أن ذلك استدراك له، ولا نعزوه للشاطبي أو نقول: هذه تحريرات «الشاطبية».

فالحل هو القراءة بظاهر الكتب حتى يحصل اليقين بترك هذا الظاهر. ولا نقيد ما

في ظاهر الكتب إلا باليقين، كنص المؤلف على ذلك صراحةً في موطن آخر، أو حكاية طلابه إياه عنه(١)، أو أن يمنع عالم وجها معينا وأسناده يمر به(٢)، ونحو ذلك. وأما الظنون فلا تقدح في الأخذ بظاهر كلام المؤلف.

وأُرشدُ القارئَ الكريمَ إلى ما كتبه المقرئ إيهاب فكري حيدر حول موضوع التحريرات عموما، وتحريرات «الشاطبية» خصوصا؛ مثل كتاب: «إنصاف الإمام الشاطبي»، و«تأصيل التحرير»، بالإضافة إلى ما تضمنه كتابه: «تقريب الشاطبية»، وكذلك ما كتبه الدكتور سامي بن محمد ابن عبد الشكور في بحثه الموسوم بـ«ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع». وقد استفدت أكثر هذا الباب من هذه المصادر.

---

(١) كما حكى السخاوي عن الشاطبي أنه كان لا يختار في المد مرتَبَتَيْ فويق القصر وفويق التوسط. فلهذا لا يُقرأ بهما من طريقه؛ لأنه لم يخترهما، وهل يؤخذ من طريقه بغير اختياره؟!

ومثاله أيضا: قول الشاطبي: «وخلفهمُ في ناس في الجر حصلا»، ظاهر كلامه هذا أن الإمالة في {الناس} المجرورة لأبي عمرو من روايتيه. ولكن السخاوي قال: «وهذا الخلاف منسوب في القصيدة إلى أبي عمرو دون الدوري والسوسي؛ لما ذكرت، وكان شيخُنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك» اهـ.

(٢) مثلا: بعض زيادات القصيد لم يصححها ابن الجزري، ولم يقرئ بها؛ فحيث إننا نقرأ بمضمن «الشاطبية» من طريق ابن الجزري فلا نقرأ بها؛ لعدم اتصال سندها حينئذ؛ لأن كل أسانيد القراءات في زماننا تمر بابن الجزري، ولا يستثنى من ذلك إلا قراءة نافع؛ فللمغاربة فيها أسانيد لا تمر به.

وللوقوف على الزيادات التي لم يصححها ابن الجزري ارجع -على سبيل المثال- إلى «إنصاف الإمام الشاطبي»، فقد عقد لها فصلا خاصا.

ترجمة الإمام نافع

هو الإمامُ الحَبْرُ العَلَمُ نافعُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي نُعَيْمٍ الليثيُّ -مَوْلاهُم- المدنيُّ القارئُ، أحدُ القرّاء السَّبْعَة.

أشهر كناه: أبو رويم. وهو أصبهاني الأصل. ولد في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بِضْعٍ وسبعين من الهجرة.

كان أسوَدَ اللونِ حالكًا، صبيحَ الوجه -أي جميلَه-، حَسَنَ الخُلُق، فيه دُعابة، زاهدًا جوَادًا.

وقد اشتهر من مناقبه ما أورده الذهبي في «طبقات القراء» وابن الجزري في «غاية النهاية» وغيرُهما من طريق أحمد بن هلال المصري؛ قال: قال لي الشيبانيُّ: قال لي رجل ممن قرأ على نافع: إن نافعًا كان إذا تكلم يُشَمُّ مِن فِيهِ رائحةُ المسك. فقلت له: يا أبا عبد الله -أو: يا أبا رويم- ، أتتطيب كلما قعدتَ تقرئ؟ فقال: ما أَمَسُّ طيبًا، ولكني رأيت -فيما يرى النائمُ- النبيَّ ﷺ وهو يقرأ في فِيَّ؛ فمن ذلك الوقت أشم مِن فِيَّ هذه الرائحة.

ولكن هذا السند فيه رجل مبهم، وفيه من هو مجهول. وقد قال الذهبي: «لا تَثْبُتُ هذه الحكايةُ من جهةِ جهالةِ رواتها». وحين أَوْرَدَ هذا الخبرَ في سير أعلام النبلاء صدَّرَه بما يشعر بتضعيفه؛ فقال: «ورُوِيَ أنَّ نافعًا...». ولم أعثر لهذا الخبر -فيما بين يديّ من مصادر- على إسنادٍ غير هذا.

أخذ نافعٌ القراءة عرضًا عن جماعة من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، وشَيْبَة بن نِصَاح بن سَرْجَس المدني، وأبو داود عبد الرحمن بن

هُرْمُز الأعرج المدني، وأبو رَوْح يزيد بن رُومَان المدني، وأبو عبد الله مسلم بن جُندب المدني، وصالح بن خَوَّات، والأصبغ بن عبد العزيز النحوي، وعبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، والزُّهْري.

قال أبو قُرَّة موسى بن طارق: سمعته يقول: قرأت على سبعين من التابعين.

وقال ابن الجزري: قد تواتر عندنا عنه أنه قرأ على الخمسة الأُوَل.

روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا خلقٌ كثير، منهم: عيسى بن مِينَا (قالون)، وعثمان ابن سعيد (ورش)، والإمام مالك بن أنس -وهو من أقرانه-.

كان عالمًا بوجوه القراءات، متبعًا لآثار الأئمة الماضين ببلده، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وصار الناسُ إليها مدةً من الزمن.

قال الليث بن سعد: قَدِمتُ المدينة سنة ثلاث عشرة ومئة، فوجدتُ نافعًا إمامًا في القراءة لا يُنازَع.

وقال مالكٌ لمن سأله عن البسملة: سَلُوا عن كلِّ علمٍ أهلَه، ونافعٌ إمامُ الناس في القراءة.

أقرأَ الناسَ نيِّفًا عن سبعين عامًا، وأمَّ الناسَ بمسجد رسول الله ﷺ ستين سنة.

وأما في رواية الحديث فقد اختُلِفَ فيه؛ فقال أحمد: «ليس في الحديث بشيء»، وقال مَرةً: «لَيِّنٌ»، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صَدُوقٌ صالحُ الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حِبَّان في الثقات، وقال ابن عَدِيّ: «...لم أرَ في حديثه شيئًا منكَرًا، وأرجو أنه لا بأس به».

وهو قليل الحديث، مع أنه روى عن نافع عن ابن عمر، وعن الأعرج عن أبي هريرة، وعن جماعةٍ، ولكنه تَصَدى للإقراء، ولم يُخْرَجْ له شيء في الكتب الستة.

توفي رحمه الله سنة ١٦٩ هـ. وقيل غيرُ ذلك.

ترجمة الإمام قالون

هو قارئ المدينة ونحويُّها، الإمامُ أبو موسى عيسى بنُ مِينَا بنِ وَرْدَانَ بنِ عيسى بنِ عبد الصمدِ الزُّرَقي، مولى بني زهرة.

ولد سنة ١٢٠ هـ.

يقال: إنه ربيبُ نافعٍ. وقد اختص به نافعٌ كثيرًا، وهو الذي سماه: قالون؛ لجودة قراءته، فإن (قالون) لفظةٌ روميةٌ تعني: جَيِّد.

قال ابن الجزري: «سألتُ الرومَ عن ذلك فقالوا: نعم. غير أنهم نطقوا لي بالقاف كافًا -على عادتهم-».

قرأ قالون على نافع سنة ١٥٠ هـ، ولمَ يَزَل يقرأ عليه حتى مَهَرَ وحَذَق.

قال: قرأت على نافع قراءتَه غيرَ مرةٍ، وكتبتها في كتابي.

وقال النَّقَّاش: قيل لقالون: كم قرأتَ على نافع؟ قال: مالا أحصيه كَثْرَةً، إلا أنني جالسته بَعد الفراغ عشرين سنة.

وقال عثمان بن خرَّزَاذ: حدثنا قالون قال: قال لي نافع: كم تقرأ عليّ! اجلس إلى أسطوانةٍ حتى أُرسل إليك من يقرأ عليك.

وقد أخذ عن نافعٍ أيضًا قراءةَ أبي جعفر عَرْضًا، وعَرَضَ أيضًا على عيسى بن وردان (أحد رواة أبي جعفر).

طال عمُرُه، وبَعُد صيتُه، واشتَهَر أمرُه، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز في زمانه، ورحل إليه الناس.

روى القراءةَ عنه خَلْقٌ كثيرٌ، منهم: ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن صالح

المصري الحافظ، وأبو الحسن أحمد بن يزيد الحُلْواني، وأبو نَشِيط محمد بن هارون الرَّبَعي.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت علي بن الحسن الهِسِنْجَاني قال: كان قالونُ عيسى بنُ مينا أصمَّ شديدَ الصمم، فلو رفعتَ صوتَك حتى لا غاية؛ لم يَسمعْك، وكان يُقرَأ عليه القرآن، فكان يَنظُر إلى شفتَيِ القارئِ ويَرُدُّ عليه اللحنَ والخطأَ» اهـ.

وأما في رواية الحديث؛ فقد ذكره ابن حِبان في الثقات، وقال الهيثمي: «حديثُه حَسَن»، وقال الذهبي: «أما في القراءة فَثَبْتٌ، وأما في الحديث فيُكتَب حديثُه -في الجملة-، سئل أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك وقال: تكتبون عن كل أحد!»، وقال الألباني: «لم يوثقه غيرُ ابنِ حبان».

توفي ﷺ بالمدينة سنة ٢٢٠ هـ.

إسناد رواية قالون

قرأ قالون على نافع، وقرأ نافع –كما سبق– على سبعين من التابعين، منهم: يزيدُ بنُ القعقاعِ، وعبد الرحمن بنُ هرمز، وشَيْبَةُ بن نِصَاحِ، ومسلمُ بنُ جندب، ويزيدُ ابنُ رُومَان، وهؤلاء أخذوا عن أبي هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عَيَّاش بن أبي ربيعة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وهم عن أُبَيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو عن خاتم النبيين نبينا ورسولنا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

وقد اتصل سندي بقالون مِن طُرُقٍ، هذه بعضُها:

قرأتُ القرآن الكريم كلَّه برواية قالون من طريق «الشاطبية» على محمد بن إبراهيم ابن محمد الإسكندراني، الشهير بمحمد سُكَّر (شيخ مقرأة مسجد الفحّام بالإسكندرية)، وهو على محمد بن عبد الحميد بن عبد الله بن خليل الإسكندراني (شيخ قراء الإسكندرية السابق)، وهو على محمد بن عبد الرحمن الخليجي الإسكندراني (شيخ قراء الإسكندرية الأسبق)، ونَفِيسة بنت أبي العلا الإسكندرانية، وهما على عبد العزيز بن علي بن كُحَيْل الإسكندراني (شيخ قراء الإسكندرية في وقته)، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدُّسُوقي (شيخ قراء دُسوق في وقته)، وهو على علي الحدَّادي الأزهري، وهو على إبراهيم بن بَدَوي العُبَيْدي المصري (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن حسن الأُجْهُوري المصري، وهو على أبي السَّمَاح أحمد بن رجب البَقَري المصري، وهو على أبي الإكرام محمد بن قاسم البقري القاهري (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن شحاذة اليَمَنِي المصري (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو قرأ على والده من أول القرآن إلى

قول الله ﷻ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾، ثم توفي والدُه قبل أن يُكمل، فاستأنف ختمةً على تلميذِ والدِه أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنباطي المصري.

وقد قرأ شحاذةُ اليمني على ناصر الدين محمد بن سالم الطَّبْلاوي المصري (شيخ قراء وقته)، وهو على أبي يحيى زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري السُّنَيْكِي المصري (شيخ قراء وقته)، وهو على زين الدين أبي النَّعِيم رضْوان بن محمد العُقْبي (شيخ قراء في وقته)، وأبي القاسم طاهر بن محمد بن علي النُّوَيْري، وشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أَسَد بن عبد الواحد الأُمْيُوطِي المصري، وشهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن يوسف القَلْقِيلِي الإسكندري، أَرْبَعَتُهُم قرءوا على أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَري (شيخ قراء وقته).

(ح) وقرأ عبد الرحمن بن شحاذة على علي بن محمد بن غانم المقدسي، وهو على محمد بن إبراهيم السَّمَدِيسي، وهو على الأميوطي.

(ح) قرأت القرآن كله برواية قالون من طريق «الشاطبية» على محمد الشريف بن إدريس حَوِيل الليبي، وهو على إبراهيم بن محمد كُشَيْدان الليبي، وهو على بكري ابن عبد المجيد الطرابيشي الدمشقي، وهو على محمد سَلِيم بن أحمد الرفاعي الحُلْواني الدمشقي (شيخ قراء الشام في وقته)، وهو على والده أحمد بن محمد علي الرفاعي الحلواني الدمشقي (شيخ قراء الشام في وقته)، وهو على أحمد بن رمضان المَرْزُوقي المكّي (شيخ قراء مكة في وقته)، وهو على العُبَيْدي بالسند السابق.

(ح) وقرأ إبراهيم كشيدان على مصباح بن إبراهيم بن محمد الشيخ وِدْن الدُّسوقي (الشهير بمصباح ودن)، وهو على الفاضلي علي أبو لَيْلَة الدسوقي (شيخ قراء دسوق في وقته)، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدسوقي بسنده السابق.

(ح) قرأت برواية قالون من طريق «الشاطبية» سورةَ الفاتحةِ ومئةَ آيةٍ من سورة البقرة على إبراهيم كشيدان، وأجازني بما قرأت وبباقي القرآن.

(ح) قرأت من أول القرآن إلى منتصف سورة النساء برواية قالون من طريق «الشاطبية» على حسن بن مصطفى الورّاقي، وأجازني بما قرأتُ عليه وبباقي القرآن، وهو قرأ على علي بن محمد بن توفيق النَّحَّاس المصري، وهو على عامر بن السيد ابن عثمان المصري (شيخ عموم المقارئ المصرية في وقته)، وهو على همّام بن قطب بن عبد الهادي الزاهر المصري، وهو على غُنَيْم بن محمد بن غنيم المصري، وهو على حسن بن محمد بُدَير الجُرَيْسِي المصري (المعروف بالجريسي الكبير)، وهو على أحمد بن محمد الدُّرِّي المصري (الشهير بالتِّهامي)، وهو على أحمد بن محمد المصري (المعروف بسَلَمُونة)، وهو على العبيدي بالسند السابق.

(ح) وقرأ حسن الوراقي برواية قالون من طريق «الشاطبية» على مصباح وِدْن بسنده السابق.

(ح) قرأت برواية قالون من طريق «الشاطبية» من أول القرآن إلى الآية الثمانين من سورة آل عمران على أبي حمزة رفعت بن حسن الشرقاوي، وأجازني بما قرأتُ وبباقي القرآن، وهو قرأ على نادي بن حداد القط، وهو على سعد بن أحمد أبو طالب، وهو على عبد المنعم بن حسن الخيّال، وهو على محمد بن علي بن خلف الحسيني، الشهير بالحداد (شيخ عموم المقارئ المصرية في وقته)، وهو على حسن بن خلف الحسيني، وهو على المتولي بسنده السابق.

(ح) قرأ ابن الجزري على أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي البغدادي المصري، وهو على أبي عبد الله تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري، وهو على أبي الحسن كمال الدين علي بن شُجاع الهاشمي المصري الضرير (صِهر

الشاطبي)، وهو على أبي محمد القاسم بن فِيرُّه الشاطبي الرُّعَيْني الأندلسي (صاحب «الشاطبية»)، وهو على أبي الحسن علي بن محمد بن هُذَيْل البَلَنسي، وهو على أبي داود سليمان بن نَجَاح الأموي، وهو على أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (صاحب «التيسير»)، قال: «حدثنا بها أحمد بن عمر بن محمد الجيزي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن مُنِير، قال: حدثنا عبد الله بن عيسى المدني، قال: حدثنا قالون عن نافع. وقرأت بها القرآن كلَّه على شيخي أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران المقرئ الضرير، وقال لي: قرأتُ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن المقرئ، وقال: قرأتُ على إبراهيم بن عمر المقرئ، وقال: قرأتُ بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بُويَان، وقال: قرأتُ على أبي بكر أحمد بن محمد بن الأشعث، وقال: قرأتُ على أبي نَشِيط محمد بن هارون، وقال: قرأتُ على قالون، وقال: قرأتُ على نافع».

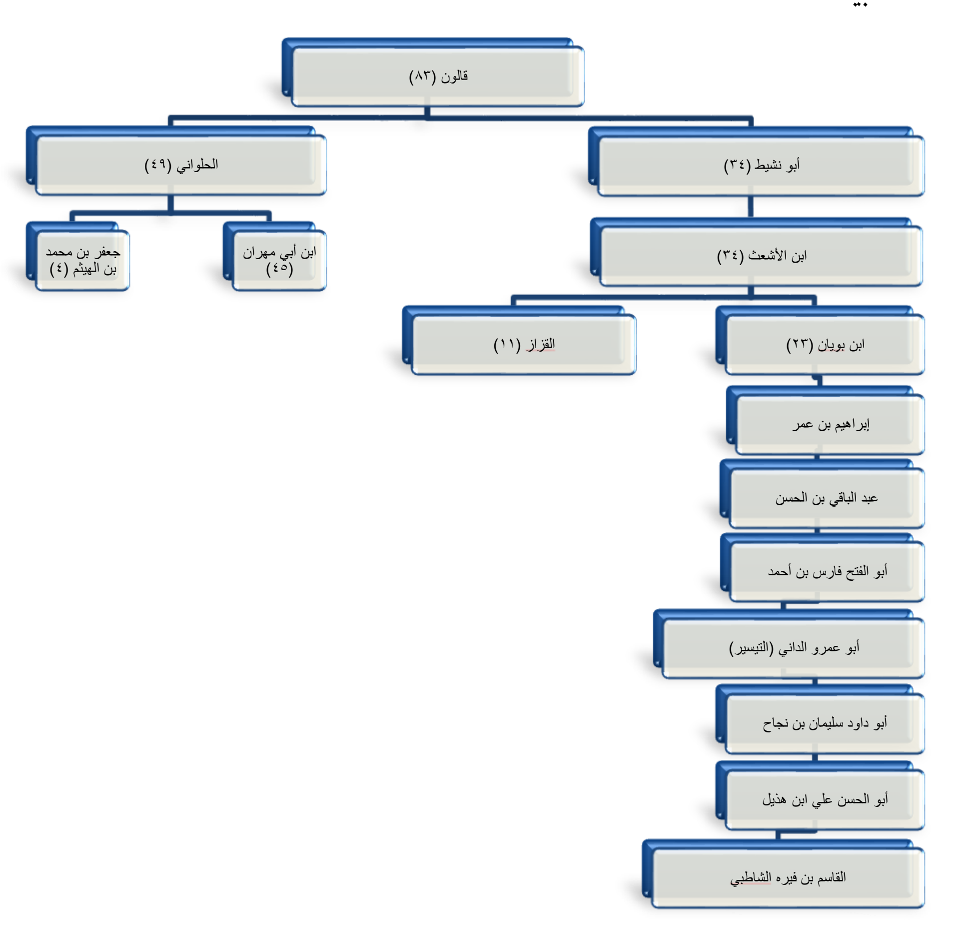
طريق «الشاطبية» لرواية قالون

لقالون من طريق «طيبة النشر» ٨٣ طريقا، يجمع هذه الطرق طريقان رئيستان:

الأولى- طريق أبي نشيط محمد بن هارون الربَعي (ويتفرع منها ٤٣ طريقا).

الثانية- طريق أحمد بن يزيدَ الحلواني (ويتفرع منها ٤٩ طريقا).

والمخطط التالي يبين لك كيف تنقسم هذه الطرق، ويبين من أين تتفرع طريق «الشاطبية»:



وهذه الطريق هي الطريق الرئيس التي يروي منها الشاطبي روايةَ قالون في قصيدته -كما ذكرنا سابقًا-، وأما ما أورده من زيادات القصيد فهو من طرقٍ أُخَر.

فبان لك أن طريق «الشاطبية» ليست هي طريقَ أبي نشيط رَأْسًا كما يظن البعضُ؛ وإنما هي إحدى الطرق المتفرعة من طريق أبي نشيط، فطريق أبي نشيط أوسع وأعمّ.

تنبيه:

شاع بين كثير من المبتدئين -وخصوصا في بلادنا- أن لقالون من طريق «الشاطبية» سبعةَ -أو ثمانيةَ- أوجهٍ فقط، وهذه العبارة خطأ؛ فإن الأوجه التي تجوز لقالون من طريق «الشاطبية» أكثر من هذا. وأكتفي هنا بمثال مصغَّر يوضح خطأ تلك المقالة:

ميم الجمع لنا فيها وجهان: الإسكان، والصلة

والمد المنفصل لنا فيه وجهان: القصر، والمد

والتوراة لنا فيها وجهان: الفتح، والتقليل

والهمزتان من كلمتين المضمومةُ أولاهما المكسورةُ ثانيتُهما – لنا فيها وجهان: الإبدال، والتسهيل

والمد المغيَّرُ السببِ لنا فيه وجهان: الاعتداد بالأصل، والاعتداد بالعارض

لو اكتفينا بهذه الأمثلة ولم نستمر في الاستقصاء وحَسَبْنَا الأوجه التي يمكننا القراءة بها لوجدناها ٢ × ٢ × ٢ × ٢ × ٢ والناتج ٣٢ وجها!

فماذا لو استقصينا الأوجه الجائزة الأخرى؟! فتأمَّل.

القسم الثاني

أبواب الأصول

هذا القسم يحوي شرحَ أبواب الأصول. وهي على النحو الآتي:

١- الاستعاذة.

٢- البسملة.

٣- هاء الكناية.

٤- المد والقصر.

٥- الهمزتان من كلمة.

٦- الهمزتان من كلمتين.

٧- الهمزُ المفردُ.

٨- النقلُ.

٩- الإظهار والإدغام.

١٠- أحكامُ النون الساكنة والتنوين.

١١- الفتحُ والإمالةُ وبين اللفظين.

١٢- أحكام الراءات.

١٣- أحكام اللامات.

١٤- الوقفُ على أواخر الكلم.

١٥- الوقفُ على مرسومِ الخط.

١٦- ياءاتُ الإضافة.

١٧- ياءاتُ الزوائد.

الباب الأول
الاستعـــاذة

أولا: تعريفها

الاستعاذة لغة: مصدر استعاذ يستعيذ، ومعناها اللَّجَأُ والاعتصام. والألف والسين فيها للطلب، فـ(استعاذ) أيْ طلبَ العَوْذَ.

وأما في عُرف علماء القراءة فهي: لفظٌ يحصل به الالتجاء والاعتصام بالله من الشيطان الرجيم عند إرادة قراءة القرآن الكريم.

والاستعاذة ليست من القرآن إجماعا، وَلَكِنَّهَا تُطْلَبُ لِقِرَاءَتِهِ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ مِنْ أَعْظَمِ الطَّاعَاتِ، وَسَعْيُ الشَّيْطَانِ لِلصَّدِّ عَنْهَا أَبْلَغُ.

ثانيا: حكمها

يرى جمهور العلماء أنها مستحبة، قالوا: إن الأمر الوارد فيها لِلنَّدْبِ، واستدلوا لذلك بما حكاه بعض العلماء من إجماع السلف على سنيته.

وَذهب بعض العلماء -كعَطَاءٍ وَالثَّوْرِيِّ وابن حزم- إلى وجوبها؛ أَخْذًا بِظَاهِرِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾، وَلمُوَاظَبَة النبي ﷺ عليها، وَلأَنَّهَا تَدْرَأُ شَرَّ الشَّيْطَانِ، وَمَا لاَ يَتِمُّ الوَاجِبُ إلاَّ بِهِ فَهُوَ وَاجِب.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا تَعَوَّذَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي عُمْرِهِ فَقَدْ كَفَى فِي إِسْقَاطِ الوُجُوبِ.

وَقَالَ بَعْضُ العلماء: كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دُونَ أُمَّتِهِ.

هذا ما وقفتُ عليه من أقوال العلماء في الاستعاذة. ولا شك أن في الإتيان بها خروجًا من هذا الخلاف.

ثالثا: صيغتها

صيغتُها المختارة من حيث الرواية هي: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم). ولا حرج على القارئ في الإتيان بغير هذه الصيغة مما صح عن أئمة القراءة، مثل: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)، و(أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه)[١].

قال الشاطبي رحمه الله:

على ما أتى في النحل يُسْــرا وإن تَزِد لـربـك تـنـزيـلا فـلســت مجـهـلا
وَقَـدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُــولِ فَلَمْ يَزِدْ وَلَوْ صَــحَّ هذَا النَّقْلُ لمَ يُبْقِ مجُمْلَا

رابعا: محلها

الصحيح أنها قبلَ القراءة، بل نقل ابنُ الجزري الإجماع على ذلك، وقال: «ولا يصح قولٌ بخلافه عن أحد ممن يُعتبر».

قال الشنقيطي في «أضواء البيان»: «وقولُه تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ معناه: فَإِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَةَ القُرْآنِ فَاسْتَعِذْ. فالكلامُ عَلَى حَذْفِ الإِرَادَةِ. ويَرِدُ كثيرا فِي القُرْآنِ وَفِي كَلَامِ العَرَبِ حذفُ الإرادة لِدَلَالَةِ المقَامِ عَلَيْهَا، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآيَةَ، أَيْ: إذا أَرَدْتُم القِيَامَ إِلَيْهَا -كمَا هُوَ ظَاهِرٌ-، وَكقَوْلهُ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾، أَيْ: إِذْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَتَنَاجَوْا فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْم والعدوان ومعصية الرسول، لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ يُرَادُ فِعْلُهُ، وَلَا يَصِحُّ النَّهْيُ عَنْ فِعْلٍ مَضَى وَانْقَضَى.

---

(١) يراجع «أصل صفة صلاة النبي ﷺ» للألباني (ج١ ص٢٧٠ وما بعدها).

خامسا: الجهر والإسرار بها

ذكر علماء القراءة أن المختارَ الجهرُ بالاستعاذة، واستثنوا من ذلك أربع حالات قالوا: إنه يستحب فيها الإسرار بها، هي:

١- إذا قرأ سرًّا.

٢- إذا قرأ خاليًا -سواء قرأ جهرًا أو سرًّا- .

٣- إذا قرأ في الصلاة.

٤- إذا قرأ في الدَّوْرِ ولم يكن في قراءته مبتدِئًا (ومفهومه أنه إن كان هو المبتدئَ بالقراءة في الدور فإنه يجهر؛ لأنه صار حينئذ بحضرة من يسمع قراءته).

قالوا: لأن المعنى الذي من أجله استُحب الجهر -وهو الإنصات- فُقِدَ في هذه الأربعِ المواضع.

قال الشاطبي رحمه الله:

إذا ما أردتَ الدهرَ تقرأُ فاستعذ　　　جهارا من الشيطان بالله مُسجَلا

وقال أيضا:

وإخفاؤه فصلٌ أباه وُعاتُنا　　　وكم مِن فتى كالمهدوي فيه أعمَلا

قال السخاوي: «نقَلَ إخفاء التعوذ عن حمزة ونافع في قوله: (فصلٌ أباه وعاتنا)، وأشار بظاهر اللفظ إلى ضعف هذا المذهب...» اهـ.

وقال ابن القاصح: «أي روى إخفاء التعوذ عن حمزة ونافع، وجَهَرَ به الباقون. هذا هو المقصود بهذا النظم في الباطن، ونبه بظاهره على أن من ترجع قراءته إليهم من الأئمة أبَوُا الإخفاءَ ولم يأخذوا به، بل أخذوا بالجهر للجميع، ولذلك أمر به مطلقا في أول الباب...» اهـ بتصرف واختصار.

وقد جمع الحالات السابقة الحسينيُّ في «إتحاف البرية» بقوله:

إذا ما أردتَ الدهرَ تقرأُ فاستعذ	وبالجهر عند الكل في الكل مسجلا
بشرطِ استماعٍ وابتداءِ دراسةٍ	ولا مخُفِيا أو في الصلاةِ ففصِّلا

وفي «الموسوعة الفقهية»: «لِلْفُقَهَاءِ وَالقُرَّاءِ فِي الجَهْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ أَوِ الإِسْرَارِ بِهَا آرَاءٌ:

أَوَّلُهَا- اسْتِحْبَابُ الجَهْرِ بِهَا. وَهُوَ قَوْل الشَّافِعِيَّةِ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدَ أَئِمَّةِ القُرَّاءِ، لَمْ يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ إِلاَّ حَمْزَةُ وَمَنْ وَافَقَهُ. قَال الحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي «جَامِعِهِ»: «لاَ أَعْلَمُ خِلاَفًا فِي الجَهْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِ القُرْآنِ وَعِنْدَ ابْتِدَاءِ كُل قَارِئٍ بِعَرْضٍ أَوْ دَرْسٍ أَوْ تَلْقِينٍ فِي جَمِيعِ القُرْآنِ، إِلاَّ مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ وَحَمْزَةَ».

وَقَيَّدَ الإِمَامُ أَبُو شَامَةَ إِطْلاَقَ اخْتِيَارِ الجَهْرِ بِمَا إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ مَنْ يَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ؛ لِأَنَّ الجَهْرَ بِالتَّعَوُّذِ إِظْهَارٌ لِشَعَائِرِ القِرَاءَةِ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَنَّ السَّامِعَ يُنْصِتُ لِلْقِرَاءَةِ مِنْ أَوَّلِهَا لاَ يَفُوتُهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَإِذَا أَخْفَى التَّعَوُّذَ لَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ بِالقِرَاءَةِ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَفُوتَهُ مِنَ المَقْرُوءِ شَيْءٌ، وَهَذَا المَعْنَى هُوَ الفَارِقُ بَيْنَ القِرَاءَةِ خَارِجَ الصَّلاَةِ وَفِي الصَّلاَةِ، فَإِنَّ المُخْتَارَ فِي الصَّلاَةِ الإِخْفَاءُ؛ لِأَنَّ المَأْمُومَ مُنْصِتٌ مِنْ أَوَّل الإِحْرَامِ بِالصَّلاَةِ.

الثَّانِي- التَّخْيِيرُ بَيْنَ الجَهْرِ وَالإِسْرَارِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ. قَال ابْنُ عَابِدِينَ: لَكِنَّهُ يَتْبَعُ إِمَامَهُ مِنَ القُرَّاءِ، وَهُمْ يَجْهَرُونَ بِهَا إِلا حَمْزَةَ فَإِنَّهُ يُخْفِيهَا. وَهُوَ قَوْل الحَنَابِلَةِ.

الثَّالِثُ- الإِخْفَاءُ مُطْلَقًا. وَهُوَ قَوْلٌ لِلْحَنَفِيَّةِ، وَرِوَايَةٌ لِلْحَنَابِلَةِ، وَرِوَايَةٌ عَنْ حَمْزَةَ.

الرَّابِعُ- الجَهْرُ بِالتَّعَوُّذِ فِي أَوَّل الفَاتِحَةِ فَقَطْ، وَالإِخْفَاءُ فِي سَائِرِ القُرْآنِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ عَنْ حَمْزَةَ.

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيِ المَالِكِيَّةِ فِي مَسْأَلَةِ الِاسْتِعَاذَةِ خَارِجَ الصَّلاَةِ، لَكِنْ يُسْتَأْنَسُ بِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ المُسَيِّبِ أَنَّهُ سُئِل عَنِ اسْتِعَاذَةِ أَهْل المَدِينَةِ أَيَجْهَرُونَ بِهَا أَمْ يُخْفُونَهَا؟ قَال: مَا كُنَّا نَجْهَرُ وَلاَ نُخْفِي، مَا كُنَّا نَسْتَعِيذُ البَتَّةَ» اهـ بتصرف يسير.

سادسا: إعادتها بعد قطع القراءة

إذا قطع القارئ تلاوتَه؛ فإما أن يكون قَطْعُه بنيّة الإعراض عن القراءة، وإما أن يكون لسببٍ عارضٍ مع إرادة العودة إلى القراءة.

في الحالة الاولى يأتي بالاستعاذة إذا أراد أن يقرأ مرة أخرى.

وفي الحالة الثانية لا يخلو العارض من حالين: إما أن يكون اضطراريا[١]، وإما أن يكون اختياريا.

فإن كان اضطراريا لم يُعد الاستعاذة. ما لم يَطُلِ القطعُ. فإن طال أعادها.

وإن كان اختياريا فلايخلو من حالين: إما أن يكون أمرا له علاقة بالقراءة[٢]، وإما أن يكون أمرًا أجنبيًّا خارجًا عن جنس القراءة وموضوعها ولا صلة له بها[٣].

ففي الحال الأولى لا يُعِيد الاستعاذة. ما لم يَطُلِ القطعُ. فإن طال أعادها.

وفي الحالة الثانية يعيد.

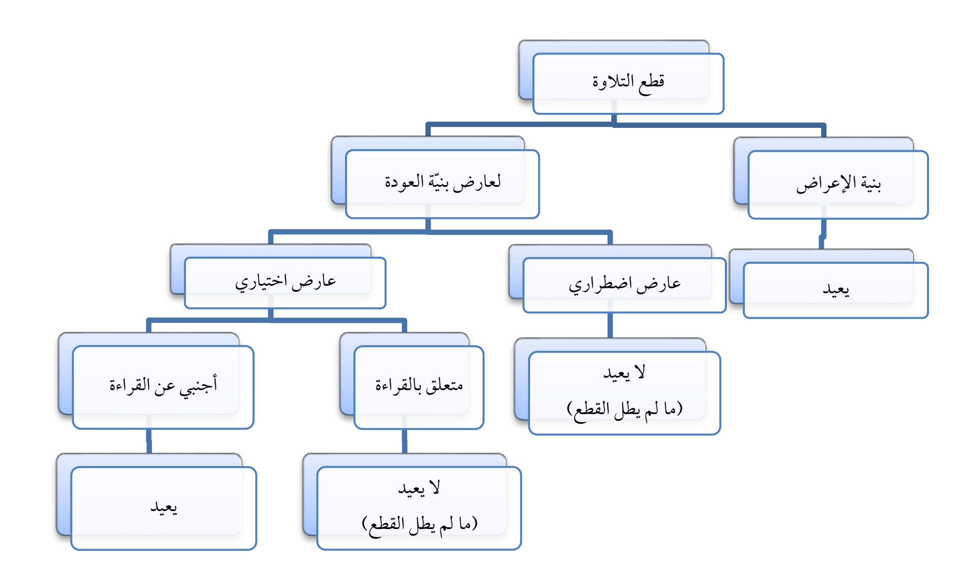
والخريطة الذهنية التالية تلخص الحالات السابقة:

---

(١) كسعال، أو عطاس، أو نسيان.

(٢) كتفسيرٍ، أو سجودِ تلاوةٍ، أو تبيين حكمٍ، أو تصحيح خطإٍ.

(٣) كردّ سلامٍ، أو حديثٍ مع الآخرين.


قطع التلاوة
بنية الإعراض
لعارض بنيّة العودة
يعيد
عارض اضطراري
عارض اختياري
لا يعيد
(ما لم يطل القطع)
متعلق بالقراءة
أجنبي عن القراءة
لا يعيد
(ما لم يطل القطع)
يعيد

الباب الثاني
الـبسمـلـة

أولا: تعريفها

البسملةُ لغةً: مصدر بسمل يبسمل إذا قال أو كتب: بسم الله. وهو من الأفعال المنحوتة[١].

وقد جاء في بعض كتب اللغة -كالمعجم الوسيط وغيره- أن البسملة في اللغة: قول: بسم الله الرحمن الرحيم.

فلا أدري هل هناك فرق جوهريٌّ بين التعبيرين أم أنهما من باب اختلاف التنوع؛ لأنه كما تلاحظون في التعريف الثاني زيادة: (الرحمن الرحيم).

وأما في عرف القراء؛ فالبسملة هي قول: بسم الله الرحمن الرحيم.

وفي «المنير في أحكام التجويد» لم يفرقوا بين تعريف البسملة في اللغة والاصطلاح، فهي عندهم بمعنى واحد لغة واصطلاحا.

وقد اتفق جميع العلماء على أن البسملة بعضُ آيةٍ من سورة النمل، واختلفوا في كونها آية من سورة الفاتحة على قولين، وقد جاء في كتاب: «المنير» أن علماءَ العدد الكوفيين والمكيين يعدونها آية منها، بينما غيرهم من علماء العدد لا يعدُّونها كذلك، وأنه لا خلاف بين علماء العدد في عدم عدّ البسملة آية من بقية السور غير الفاتحة.

وأما الفقهاء؛ فقد جاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية» أنه اختلفت مذاهبهم في

---

(١) النحت: اختصار كلمتين فأكثر في كلمة واحدة. فبدل أن تقول -مثلا-: (قال: بسم الله)؛ تقول: =(بَسْمَ). وبدل أن تقول: (قال: لاحول ولا قوة إلا بالله)؛ تقول: (حَوْقَلَ)، وهكذا في نظائرهما.

البسملة؛ فمذهب أكثر الفقهاء والمشهور عند الأحناف والأصح عند الحنابلة أنها ليست آية من الفاتحة وَلا مِنْ غيرها من السور، وَأنَّهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ القُرْآنِ كُلِّهِ أُنْزِلَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّوَرِ وَذُكِرَتْ فِي أَوَّل الفَاتِحَةِ.

وَالمَشْهُورُ عِنْدَ المَالِكِيَّةِ أَنَّ البَسْمَلَةَ لَيْسَتْ آيَةً مِنَ القُرْآنِ إلا فِي سُورَةِ النَّمْل فَإِنَّهَا جُزْءٌ مِنْ آيَةٍ، وَأنه يُكْرَهُ قِرَاءَتُهَا بِصَلاَةِ فَرْضٍ -لِلإِمَامِ وَغَيْرِهِ- قَبْل فَاتِحَةٍ أَوْ سُورَةٍ بَعْدَهَا. وَقِيل عِنْدَ المَالِكِيَّةِ بِإِبَاحَتِهَا وَنَدْبِهَا وَوُجُوبِهَا فِي الفَاتِحَةِ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ البَسْمَلَةَ آيَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الفَاتِحَةِ وَمِنْ كُل سُورَةٍ، وهو قولُ ابنِ المبارك. وفي رواية عن الشافعي وأحمد أنها آية من الفاتحة فقط[١].

ثانيا: حكم البسملة عند افتتاح القراءة

تثبت البسملة عند افتتاح القراءة بأوائل السور سوى سورة التوبة.

قال الشاطبي رحمه الله:

ولا بـد منها في افتتـاحـك ســورة   سواها[٢] ....

وأما عند افتتاح القراءة بغير أوائل السور[٣] فذكر الشاطبي أن القارئ مخيَّر بين الإتيان بالبسملة وعدمِه. وخالفَ في هذ جمهورَ المغاربة الذين يرون أنه لا بسملة هنا. وأظن أن وجه إثبات البسملة عند من أثبتها -كالشاطبي وغيره- هو التبرك.

وفي هذا يقول الشاطبي:

.... وفي الأجزاء خيّرَ مَن تلا

(١) وللوقوف على أدلةِ كلِّ قولٍ راجع الموسوعة (ج ٨ ص٨٣ وما بعدها).

(٢) الضمير هنا يعود على سورة التوبة.

(٣) وهو ما كان بعدَ أوَّلها ولو بكلمة. ذكره النويري.

والمقصود بالأجزاء هنا: كل آية ابتُدئ بها في غير أول سورة، وليس المقصود الأجزاءَ المصطلح عليها-مثل جزء عم، وجزء تبارك، وجزء قد سمع-.

وظاهرُ عمومِ كلام الشاطبي أنك حتى لو بدأت من أثناء سورة التوبة فإنك مخير بين الإتيان بالبسملة وعدمِه.

فهذا هو الأصل في هذه المسألة؛ أن القارئ في غير أوائل السور مخيّر.

وقد ذكر السخاوي وابن الجزري وغيرهما أن الشاطبي كان يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِۚ﴾، ونحوِه؛ وعلل بعضهم لذلك بقوله: «لِما في ذلك من البشاعة». قال ابن الجزري: «وكذا كان يفعل أبو الجود غياث بن فارس وغيره، وهو اختيار مكي في غير «التبصرة». وينبغي -قياسًا- أن يُنهى عن البسملة في قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ ﴾ وقوله: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ ونحوِ ذلك؛ للبشاعة أيضا» اهـ.

وهناك من لا يوافق الشاطبي في هذا ويرى أن الوقف بين الاستعاذة وأول المقروء كافٍ في صحة المعنى، من دون الحاجة إلى الفصل بينهما بالبسملة، ولعل هذا القول أقرب؛ إذ قد وُجد ما يُشبه ذلك في القرآن وكانَ الوقفُ كافيا في صحة المعنى. والله أعلم.

وفي حال إثبات البسملة فإنه يجوز لنا مع الاستعاذة أربعةُ أوجه:

١- قطع الجميع. أي: قطع الاستعاذة عن البسملة، وقطع البسملة عن أول المقروء -سواء أكان المقروءُ أولَ سورةٍ أم كان غيرَ ذلك-.

٢- قطعُ الأول ووصلُ الثاني بالثالث.

٣- وصلُ الأول بالثاني وقطعُ الثالث.

٤- وصل الجميع.

وأما في حال عدم إثبات البسملة فإنه يجوز لنا مع الاستعاذة وجهان:

١ - قطع الاستعاذة عن أول المقروء -سواء أكان المقروءُ أولَ التوبة أم غيرَ ذلك-

٢- وصل الاستعاذة بأول المقروء.

ثالثا: البسملة بين السورتين

عند انتهاء القارئ من قراءةِ سورةٍ وشروعِه في قراءة سورةٍ بعدها فإنه يُثبت البسملة، سواء أكانت السورة الأولى بعد الثانية في ترتيب المصحف أم قبلها، وسواء أكانت تتلوها مباشرة أم لا، بل ولو وُصِلَت السورة بأولها -وذلك بأنْ يكرر القارئُ السورةَ-.

قال الشاطبي:

وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرْيَةً وَتحَمُّلَا

قال ابن القاصح: «أخبر أن رجالا بسملوا بين السورتين آخذين في ذلك بسنةٍ نموها، أي رفعوها ونقلوها، وهم: قالون، والكسائي، وعاصم، وابن كثير، وأشار إليهم بالباء والراء والنون والدال من قوله: (بسنة رجال نموها درية)...» اهـ.

ويجوز لنا عند وصل السورتين ثلاثةُ أوجُهٍ:

١- قطع الجميع. أي قطع آخر السورة الأولى عن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة الثانية.

٢- قطع الأول ووصل الثاني بالثالث.

٣- وصل الجميع.

وأما وصل الأول بالثاني وقطع الثاني عن الثالث فهو وجه ممتنع؛ لأن البسملة لأول السورة وليست لآخرها.

قال الشاطبي:

ومهما تَصِلْها معْ أواخِرِ سورةٍ فلا تقِفَنَّ الدهرَ فيها فتَثْقُلا

ويستثنى من ذلك ما لو كانت السورةُ الثانيةُ سورةَ التوبة؛ فإننا لا نبسمل بينها وبين ما قبلها، سواء أكانت السورةُ التي قبلَها سورةَ الأنفال أو غيرَها.

قال الشاطبي:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً لتنزيلها بالسيف لستَ مبسمِلا

وإنما لَنَا أحدُ الأوجهِ الثلاثة الآتية:

١- قطع آخر السورة عن أول التوبة. وهذا الوجه هو المختار؛ لأن أقل أحواله أن يكون وقفا على رأس آية.

٢- السكت بينهما سكتةً لطيفةً، وذلك بقطع الصوتِ زمنًا دُونَ زمنِ الوقفِ عادةً مِن غَيْرِ تَنَفُّسٍ. وهذا المقدار يُضبط بالمشافهة، ولا أرى أن من الصواب تقديره بأنه حركتان؛ فهو أقل من ذلك.

وهذا الوجه أفضل من الوصل.

٣- وصلهما.

الباب الثالث

ميم الجمع

أولا: تعريفها

هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكرين حقيقةً أو تنزيلًا.

قولنا: (الميم)جِنْسٌ يدخل فيها كل ميم، سواء كانت من أصل الكلمة أم لا.

وقولنا: (الزائدة) فصلٌ يخُرج الميم التي من أصل الكلمة؛ لأن ميم الجمع ليست من أصل الكلمة.

وقولنا: (الدالة على جمع المذكرين) فصلٌ ثانٍ يخُرج الميم التي في المثنى (مثل: لَـهُمَا).

وقولنا: (حقيقةً أو تنزيلًا) معناه أن ميم الجمع قد تدل على جمع المذكرين حقيقةً، وذلك بأن تدل على أكثر من اثنين، مثل أن نقول لجماعةٍ موجودين: (السلام عليكم). وقد تدل على واحدٍ مُنَزَّلٍ منزلةَ الجمع، وهذا حينما نخاطب فردًا بصيغة الجمع؛ مِثْلَ أن نخاطب أحد العلماء فنقول له: (ما قولكم في كذا)، فهنا نزلناه منزلة الجمع في الخطاب.

ثانيا: أحوالها وصلًا ووقفًا

ميمُ الجمعِ حالَ الوصلِ لها حالان:

- إما أن تقع قبل متحرك. مثل: ﴿عَلَيۡهِمۡ وَلَا﴾، فهنا وقعت قبل واو مفتوحة.
- وإما أن تقع قبل ساكن. مثل: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ﴾، هنا وقعت قبل ساكنٍ؛ وهو اللام الأولى من (الذين).

فإذا وقعت قبل متحرك فلنا فيها وجهان:

١- إسكانها.

٢- ضمها وصِلَتُها بِوَاوٍ لفظية[١]، أي واوٍ ثابتةٍ في اللفظ دون الخط.

قال الشاطبي:

وصِــلْ ضَــمَّ ميمِ الجمعِ قبلَ مُحَرَّكٍ ... دِراكًا وقـالـونٌ بـتـخـيـيرِه جَـلا

قوله: (دِراكا) الدال رمز ابن كثير؛ لأن ابن كثير يصلها بواو لفظية وجها واحدا. ولكن في رواية قالون أنت مخيَّر بين الوجهين؛ ولذا قال: (وقالون بتخييره جلا).

إلا إن كان المحرَّكُ ضميرا متصلا، فحينئذ توصَلُ لجميع القراء، وهي اللغة الفصيحة حينئذ، وعليها جاء الرسم، نحو: {أنلزمكموها}، و{فأسقيناكموه}، و{فاتخذتموهم}.

وأما إذا وقعت قبل ساكن[٢] فليس فيها إلا وجه واحد؛ وهو ضمها من غير صلة؛ تخلصا من التقاء الساكنين. واختير الضم لأنه حركتها الأصلية[٣] فهي أَوْلَى مِن حركةٍ

---

(١) مقدار مد هذه الواو سنأتي عليه في آخر الباب التالي، وهو يدخل ضمن مَدّ الصِّلَة.

(٢) ولا يقع ذلك الساكن في رواية قالون إلا بعد همزة الوصل.

(٣) الأصل في ميم الجمع الضم، بدليل أنها كذلك قبل الضمير، نحو: {أنلزمكموها}. والضمائر -كما ذكر بعضهم- تَرُد الأشياء إلى أصولها.

قال السخاوي: «والأصل في هذه الميم الصلة، بدليل {أنلزمكموها}، ولأن الواو في (عليهمو) كالألف في (عليهما)؛ لأن التثنية والجمع يجريان في الزيادة مَجْرًى واحدا. فمَن حَذَفَ فللإيجاز والخفة؛ لكثرة ذلك في الكلام، ولأن ميم الجمع نابت مَنَابَ أسماء ظاهرة غائبة وحاضرة» اهـ.

و قال النويري: «الضم هو الأصل، ولهذا أُجمع عليه عند اتصال الضمير، نحو: {دخلتموه}، ويوافق الرسمَ وقفًا أو تقديرًا، وامتنع في الوقف لأن الوقف محل تخفيف» اهـ بتصرف يسير.

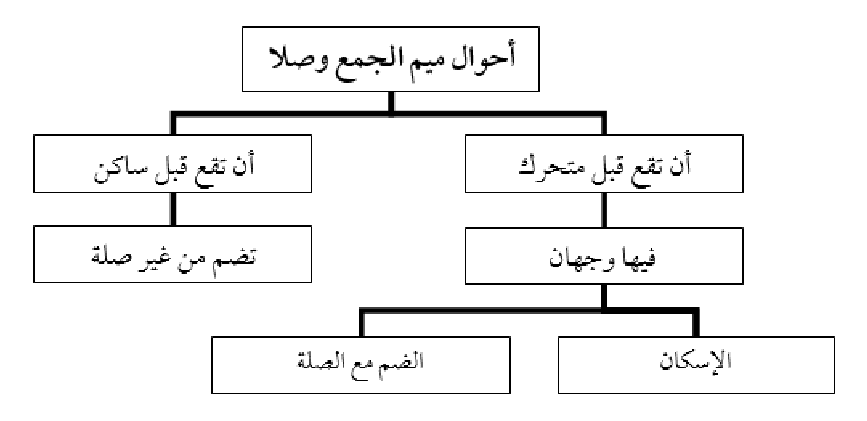
عارضةٍ، ولم تمكن الصلة لأن إثباتها يؤدي إلى حذفها لأجل ما بعدها من الساكن.

قال الشاطبي:

وَمِنْ دُونِ وَصْــلٍ ضَــمُّهَا قَبْلَ سَــاكِنٍ لِكُلٍّ وَ..............................

الشاهد قوله: (ومن دون وصل ضمها قبل ساكن) أي نضُمها من غير صلة إذا وقعت قبل ساكن لكل القراء، ثم ذكر بعد قوله: (لكلٍّ) مذاهبَ بعضِ القراء الذين لهم مذاهب خاصة في هذه المسألة، وبما أن نافعا يوافق مذهب الجمهور فيها ولم ينفرد بشيء فلا حاجة لنا لإكمال بقية البيت وذِكْرِ مذاهبِ مَن انفردوا.

وهذه خريطة ذهنية تلخص ما سبق من أحكام ميم الجمع وصلا:



هذا ما يتعلق بأحوال ميم الجمع وصلا. وأما عند الوقف عليها فإننا نقف بالسكون المحض لا غير، سواء قرأناها بوجه الإسكان أم بوجه الصلة.

وقولنا: (لا غير) يدخل فيه الوقف بالروم والواقف بالإشمام، فلا نقف عليها بحركة كاملة ولا بروم ولا بإشمام، وإنما بالسكون المحض فقط.

بقى لي التنبيه على أمرٍ انتشر مؤخرا بين طلاب هذا الفن، وقد أرجأتُ ذكرَه حتى آخر الباب لئلا يطول الفصل بين عناصر الباب. فأقول:

بعضُ من تكلم في التحريرات من المتأخرين يمنعُ وجهَ الإسكان لقالون مِن طريق

«الشاطبية» بحجة أنه خروج من الداني عن طريقه، إذ هو من روايته عن أبي الحسن طاهر ابن غلبون، لا عن أبي الفتح فارس بن أحمد، وبناء على ذلك يعتبرونه خروجًا من الشاطبي عن طريقه هو أيضا، وهذا الأمر أجبنا عنه سابقًا بما يغني عن إعادته.

وإليك -أخي القارئ- بعضَ النصوص التي تؤكد خطأ أولئك الناس فيما ذهبوا إليه، وتؤيد ما قررناه.

قال الشاطبي:

وصِلْ ضَمَّ ميمِ الجمعِ قبلَ محُرَّكٍ ... دِراكًا وقالونٌ بتخييرِه جَلا

قال السخاوي: «(جلا) أي: كشف، لأنه نبه بالتخيير على ثبوت القراءتين» اهـ.

وقال أبو شامة: «... (جلا) أي: كشف؛ وذلك لأنه نبه بتخييره بين مثلِ قراءة ابن كثير وقراءة الجماعة - على صحة القراءتين وثبوتهما، أي: يُرْوَى عن قالونَ الوجهان: الوصلُ، وتَرْكُه» اهـ.

وقال ابنُ القاصح: «...(وقالون بتخييره جلا) يعني: أن قالون رُوِيَ عنه في ضم ميم الجمع وجهان خيّرَ فيهما القارئ: إن شاء ضمَّها ووصَلَها بواو كابن كثير، وإن شاء قرأ بإسكانها كالجماعة. وحكى مكيٌّ الخلافَ مرتّبا الإسكان لأبي نشيط والصلة للحلواني. وليست جيم (جلا) رمزا؛ لتصريحه بالاسم، ومعناه: كشف؛ لأنه نبه بالتخيير على ثبوت القراءتين» اهـ.

وقال ابن الجزري في «النشر» (ج١ ص٢٧٣): «....وَأَطْلَقَ [الشاطبيُّ] التخييرَ [لقالون] فِي «الشَّاطِبِيَّةِ»...» اهـ.

والنصوص عن علماء الفن في هذا كثيرة، ولم نر أحدا منهم خطّأَ الشاطبي أو الدانيّ في اختيار جواز الوجهين وألزمهما بالاقتصار على طريق أبي الفتح.

فأي الفريقين أحق بأن يؤخذَ قولُه في هذه المسألة؟

وبعض أولئك الناس يجيزون القراءة بكِلَا الوجهين من طريق الداني والشاطبي ولكن يجعلون وجهَ الضم هو المقدمَ روايةً؛ وذلك لأنهم يرون أن كل ما رواه الداني عن أبي الفتح هو المقدم روايةً، وما رواه عن غير أبي الفتح يأتي بعده. وهذا كذلك ليس صوابا؛ فإن الشاطبي -كما رأيتَ- قد أطلق جواز الوجهين، ولم يُفَضِّلْ أحدَهما على الآخر، ولو كان الأمر كذلك عنده لَذَكَرَه، أو لذكره طلابه عنه.

فالوجهان في رواية قالون من طريق «الشاطبية» متساويان في القوة روايةً. وقد أكد لي ذلك شيخُ شيوخي محمدُ بنُ عبد الحميد الإسكندراني -شيخُ قراءِ الإسكندرية السابق- وغيرُه حين سألتُهم عن هذه المسألة.

الباب الرابع
هاء الكناية

أولا: تعريفها

هي عبارةٌ عن هاء الضمير التي يُكَنَّى بها عن المفردِ المذكرِ الغائبِ.

قولنا: (هاء الضمير) جنس.

وقولنا: (التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب) فصلٌ يخُرج الهاءَ التي يكنى بها عن المفردة المؤنثة الغائبة (مثل: معيشتها)، والهاءَ التي يكنى بها عن جماعة الذكور الغائبين (مثل: أعمالهم)، والهاءَ التي يكنى بها عن جماعة الإناث الغائبات (مثل: عليهن).

من أمثلة هاء الكناية: لَهُ، مِنْهُ، عليه، طائرَه.

ثانيا: حركتها

عندنا قاعدةٌ مختصرةٌ سهلةٌ، مَن عَقَلَها سَهُل عليه معرفةُ حركةِ أيِّ هاءِ كنايةٍ في رواية قالون. هذه القاعدة تَنُص على أن:

الأصل في هاء الكناية الضم(١)، إلا أن تقع بعد كسرة أو بعد ياءٍ ساكنةٍ؛ فإنها حينئذ تكسر(٢).

---

(١) بدليل ضمِّها في نحو: هُم، ومنهُم.

(٢) لمجاورة الياء أو الكسرة؛ إذ إن الهاء تشابه الألف في الضعف والخفاء، وكما كانت الألف تمال لمجاورتهما؛ فكذا الهاء التي شابهتها تُكسر؛ لشَبَهِ الكسرِ بالإمالة، ولهذا اجمعوا على الضم فيما سوى ذلك.

وقولنا: (ياءٍ ساكنةٍ) يشمل الياء المدية اللينية، والياء اللينية فقط.

لنأخذ بعض الأمثلة ونطبق عليها القاعدة:

نؤتِهِ، أخيهِ، يعلمْهُ، رأَوْهُ، عليْهِ، بنيانُهُ، طائرَهُ، عصاهُ، فعَلُوهُ.

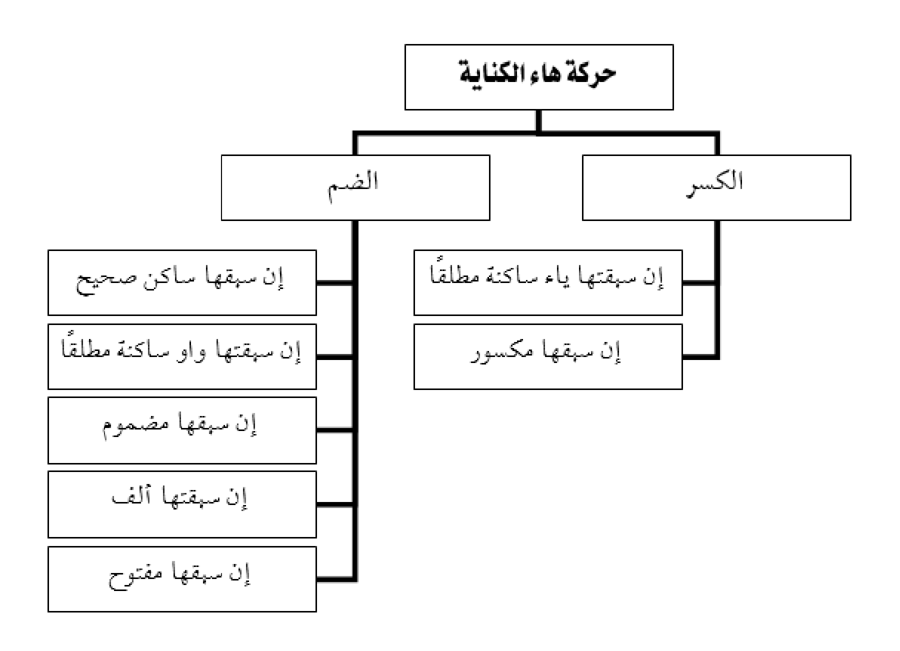
فإن قال قائل: هل هناك قاعدة نضبط بها هاء ضمير التثنية وهاء ضمير الجمع؟

الجواب: هي القاعدة السابقة عينُها.

أيضا نأخذ بعض الأمثلة ونطبق القاعدة:

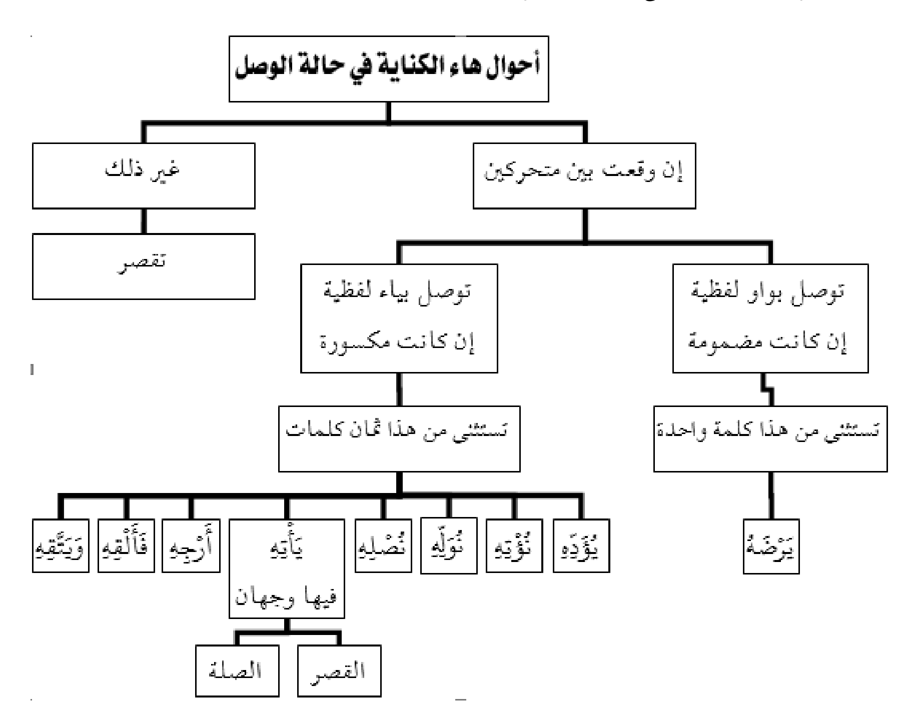
منْهُما، عليْهِما، فيهِما، عليْهِم، بنيانُهُم، يعرفونَهُم، منْهُنّ، عليْهِنّ، فيهِنّ، كلُّهُنّ.

وهذه خريطة ذهنية تلخص ما سبق:



ثالثا: أحوال هاء الكناية وصلا

هذه خريطة ذهنية تبين هذه الأحوال:



وهذه الكلمات التسع المستثناة وقعت في ثلاثة عشر موضعا.

وقد نظم الضباع ثماني كلمات منها في قوله:

وَقَصّــــرْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّــهْ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِـهْ فَـا لِقِـهْ يَتَّقِـهْ أرْجِـهْ كِلاَ

وَفي يَـأْتِـهِ طَـه خِلاَفٌ ....

يبقي لك فقط أن تضيف إليها كلمة: {يرضه}؛ لأنه ذكرها في بيت آخر.

ونذكر هنا أربعة أمور:

أولا- القصر في هذا الباب يراد بها ترك الصلة. وقد يعبّر عنه بـ(الاختلاس). وقد يُعبَّرُ عن الصلة في هذا الباب بـ(المد) أو (الإشباع).

ثانيا- الهاءُ في اسم الإشارة: (هَٰذِهِ) لها حكم هاء الكناية في جميع ما سبق؛ فهي

تحرك بالكسر إن سبقت بكسر، وتوصَل بياءٍ لفظيةٍ إن جاء بعدها حرفٌ متحركٌ، وتُقْصَر إن جاء بعدها حرفٌ ساكنٌ.

ثالثا: بما أن الصلة -سواءٌ أكانت صلةَ هاءِ ضميرٍ أم صلةَ ميمِ جمعٍ- هي حرفُ مدٍّ؛ فهي إذَن تمُدُّ مدًّا طبيعيًّا إن لم يأتِ بعدها همزٌ، وتُعامَلُ معاملةَ المدِّ المنفصلِ إن أتى بعدها همز.

والنوع الأول يسمى: (مد الصلة الصغرى)، والثاني يسمى: (مد الصلة الكبرى).

رابعا: بعض من تكلم في التحريرات من المتأخرين يذكرون أنه ليس في (يأته) لقالون من طريق «الشاطبية» إلا وجهُ الصلة؛ محتجين على ذلك بمثل ما احتجوا به في مَنْعِهِم وجهَ الإسكان في ميم الجمع. ونقول هنا مثلما قلنا هناك. ونذكر بعض النقول التي تؤيد ما قررناه وتثبت خطأ هؤلاء:

قال السخاوي في معرِضِ شرحِه لقول الشاطبي:

وفي الكلِّ قَصْـرُ الهـاءِ بَانَ لِسَـانُه   بِخُلْفٍ وفي طـه بوجهين بُجِّلَا

قال: «معنى قولِه : (بوجهين بجّلا) أي : وُقِّرَا فلم يُطْعنْ فيهما. وقد ذكر الحافظ أبو عمرٍو عن قالون اختلاسَ حركةِ الهاءِ في الوصل، وقال: «أقرأني بذلك أبو الحسن، وأقرأني أبو الفتح بالصلة»، وهو معنى (بوجهين بجلا)» اهـ.

وقال أبو شامة: «وأما حرفُ طه فلقالون [فيه] وجهان: القصر، والصلة» اهـ باختصار وتصرف يسيرين.

وقال ابن الجزري في «النشر» (ج١ ص٣١٠): «وَأَطْلَقَ الخِلَافَ عَنْهُ صَاحِبُ «التَّيْسِيرِ»، وَالشَّاطِبِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا».

فهاأنت ترى أنه يجوز لك أن تقرأ من طريق «الشاطبية» بأي الوجهين شئت.

الباب الخامس

المد والقصر

أولا: تعريف المد والقصر

المد في اللغة: الجذْبُ والمَطْلُ، مصدرُ: مَدَّ يَمُدُّ. ويقال: مَد الحرفَ إذا طوّله.

وأما في الاصطلاح فيراد بالمد في هذا الباب: إطالةُ الصوت بحرف المد زيادةً على المد الطبيعي الذي لا تقوم ذاتُ حرفِ المدِّ دونَه.

وبعضهم يعرفه بقوله: هو عبارة عن زيادةِ مطٍّ في حرف المد على المد الطبيعي.

قولهم في التعريفين السابقين: (حرف المد) مفرَدٌ مضافٌ، فيعم جميع حروف المد. وحروف المد هي حروف الجوف، وهي:

- الألف. ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون قبلها إلا مفتوح.
- والواو الساكنة المضموم ما قبلها.
- والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

وبعبارة مختصرة: هي الألف والواو والياء السواكنُ المسبوقاتُ بحركاتٍ من أجناسهن.

قال الجمزوري في «تحفة الأطفال»:

حُــرُوفُــــهُ ثَــلاَثَـــةٌ فَعِـيــهَــا   مِنْ لَفْظِ (وَايٍ) وَهْـيَ فِـي (نُوحِيهَـا)
وَالكَسْـرُ قَبْلَ اليَـا وَقَبْلَ الـواوِ ضَـمّ   شَــرْطٌ وَفَتْــحٌ قَبْـلَ الـــفٍ يُلْتَـزَمْ

وقال الشاطبي:

إِذَا أَلِـــفٌ أَوْ يَـــاؤُهَا بَعْدَ كَسْـرَةٍ   أَوِ الوَاوُ عَنْ ضَـــمٍّ ....

وهذه الحروف تسمى: حروف المد واللين؛ وذلك لخروجها بامتداد، وأيضا لخروجها بلينٍ من غير كُلْفَةٍ على اللسان.

فأما إن سكنت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما فحينئذ تكونان حَرْفَيْ لينٍ فقط[١]، وذلك لخروجهما بلينٍ ولكن من غير امتداد؛ إذ إن حرف اللين فقط لا يصل مقداره إلى أدنى مقدارٍ للمد -وهو الحركتان-؛ ولذا لا يطلَق عليه أنه حرف مد، وإنما فيه مَدٌّ مَا، فهو يُمدُّ مدًّا يسيرا بقدْر الطَّبْعِ، وقدَّروه بأنه دون المد الطبيعي، وهذا معنى قولِ الدانيِّ ومكيٍّ: «إن في حروف اللين من المد بعضُ ما في حروف المد»، وقد نص عليه سيبويه، وكذلك قال الجعبري: «واللين لا يخلو من أيسر مدٍّ، فيُمَد بقدْر الطبع». وهذا المقدار تضبطه المشافهةُ، والإخلال به لحن.

وكلامُنا هذا مُنْصَبٌّ على حالِ عدمِ وجودِ سببٍ يقتضي مدَّ حرفِ اللين، وأما إذا وُجد سبب فإنه يُمد، وذلك كما لو جاء بعده سكون عارض، وسيأتي تفصيل ذلك عند سرد أنواع المدود.

نعود إلى شرح تعريف المد..

قولنا: (زيادةً على المد الطبيعي) أي زيادة على مقدار المد الطبيعي الذي هو حركتان. وسنفصل الكلام على المد الطبيعي عند سَرْدِ أنواعِ المدود أيضا.

وقولنا: (الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه) أدقُّ مِن قولِ مَن قال: (الذي لا تقوم ذاتُ حرفِ المد إلا به)؛ وذلك لأن ذاتَ حرفِ المد لا تقوم بأقلَّ من مقدار المد الطبيعي، بينما تقوم بأزْيَدَ منه. وهذا المعنى يطابق التعبير الذي اعتمدناه.

---

(١) وفي هذا يقول الجمزوري:

واللين منها اليا وواوٌ سُكِّنا   إنِ انفتاحٌ قَبْلَ كُلٍّ أُعلِنا

ويقابل المد **القصر**، وهو مصدرُ قَصَرَ يَقْصُرُ.

وله في اللغة معنيان -كما ذكر ابن فارس-: الحبس، وعدمُ بلوغ الشيءِ مَدَاه وَنِهَايتَه. وَالمعنيان متقاربان.

وأما في الاصطلاح فيراد به في هذا الباب: إبقاءُ المد الطبيعي على حاله دون زيادة. أو بعبارة أخرى: ترك الزيادة على المد الطبيعي.

وليس المراد بالقصر هنا -كما قد يُظن- تركُ المد بالكلية (أي حذف ذات حرف المد رأسًا)، فإن هذا مِنْ أقبَحِ اللحنِ، ويَحْرُمُ شرعا. فافهم -وفقك الله!-.

واعلم أن القصر هو الأصل في هذا الباب؛ لعدم احتياجه إلى سبب، فيكفي فيه وجود حرف المد واللين. وأما المد فهو فرعٌ عن القصر؛ لاحتياجه إلى سببٍ يوجد بوجوده وينعدم بعدمه، وهذا السبب إما لفظيٌّ وإما معنوي، وسنقتصر هنا على بيان السبب اللفظي؛ لأن السبب المعنويَّ غير موجود في طريق «الشاطبية».

والسبب اللفظي نوعان: إما همز، وإما سكون.

وسيأتي تفصيلُ وسردُ أنواعِ المدود بعد قليل.

ثانيًا: مراتب المد

اعلم أن للمد مراتب، وهذه المراتب تقاس بالألِفَات أو بالحركات.

ما معنى الألفات؟ وما معنى الحركات؟

الألفات جمعُ أَلِف، ويراد بهذه الألِف: المدةُ الزمنيةُ اللازمةُ للنطق بألفٍ ممدودةٍ مدًّا طبيعيًا. ومن المعروف أن الألفَ الممدودةَ مدًّا طبيعيًّا قدرُها حركتان. فنخْلُصُ من هذا إلى أن مقدار الألف حركتان. فقولنا: (المد الفلاني يُمَدُّ بمقدار ألف) أي: يمد بزمن مساوٍ لزمنِ النطقِ بألفٍ ممدودةٍ مدا طبيعيا.

وأما **الحركات** فهي جمع حركة، والمراد بها هنا: المدة الزمنية اللازمة لنطقِ

حرفٍ متحركٍ -مفتوحٍ أو مضمومٍ أو مكسورٍ-. فقولنا: (المد الفلاني يُمَدُّ بمقدار حركتين) أي: يمد بزمن مساوٍ لزمنِ النطقِ بحرفين متحركين متتاليين.

وهذا كله تقريب للمتعلم لا تحديدٌ للشأن، إذ الأمر لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان.

إذا علمتَ ذلك؛ فاعلم أن المراتب التي يكون عليها حرف المد خَمْسٌ:

الأولى- القصر، وقدرها ألف، أو حركتان.

الثانية- فويق القصر، وقدرها ألف ونصف، أو ثلاث حركات.

الثالثة- التوسط، وقدرها ألفان، أو أربع حركات.

الرابعة- فويق التوسط، وقدرها ألفان ونصف، أو خمس حركات.

الخامسة- الطول أو الإشباع، وقدرها ثلاث ألفات، أو ست حركات.

وهذا جدول توضيحي لما ذكر:

المصطلح	المقدار بالحركات	المقدار بالألِفَات
فويق القصر	٣	ألف ونصف
التوسط	٤	ألفان
فويق التوسط	٥	ألفان ونصف
الطول أو الإشباع	٦	ثلاث ألفات

وأما مراتب المد الذي هو الزيادة على المد الطبيعي فهي أربع، تبدأ بفويق القصر، وتنتهي بالإشباع.

ومن أهل الأداء من ينهج نهجا آخر في قياس مقاديرِ مراتبِ المدود؛ فيحسب مقدار الزيادة فقط، من غير النظر إلى الأصل، فمثلا عندما يريد أن يعبّر عن مقدار التوسط يقول: مقداره ألف، وهو يعني بذلك أنه يزيد عن المد الطبيعي بمقدار ألف،

فمعنى قوله: مقداره ألف: أي زيادةً على المد الطبيعي، وعلى هذا فقس.

ولا يفوتني أن أذكر هنا أمرا مهما يتعلق بهذه المسألة:

نقل السخاويُّ عن شيخه الشاطبي أنه «كان يرى في المد المتصل بمدّتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقين. ويعلِّلُ عدولَه عن المراتب الأربعِ التي ذكرها صاحبُ «التيسير» وغيرهُ بأنها لا تتحقق؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا يجوز من الطول أو القِصَر، ولأن المد لكل فريق ممن ذُكِر لا يُعلَمُ عينُه وحَدُّه فيأتي به القارئ لمن نُسِبَ إليه في كل مرة من غير زيادة ولا نقصان. وإذا امتنع عِلْمُ ذلك ثَبَتَ أن ذِكْرَ ذلك تنبيهٌ على ما يؤثِر القراءُ في مذاهبهم مِنْ حَذْرٍ أو تحقيقٍ -كما ذكر أبو عمرٍو-» اهـ.

وقال صاحب «النكت»: «لم يتعرض الشاطبيُّ في القصيدِ لِذِكْرِ التفاضل في المد، فكان رأيه أنه يَمُد في المتصل مدتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى لمن بقي، وفي المنفصل: أن يمد لورش وحمزة مدةً طولى، ويمدَّ لقالونَ والدوريِّ -على رواية من يروي لهما المد- وابنِ عامرٍ والكسائي وعاصم مدةً وسطى، ويقصُر لابن كثير والسوسي بلا خلاف ولقالون والدوري -في رواية من يروي لهما القصر-.

وقيل: الأَوْلى لمن قرأ من هذه القصيدة أن يسلك طريقة الناظم ﵀، ولعله استأثر بنقله» اهـ مختصرا.

وقال ابن الجزري -بعدما سَرَدَ الكثيرَ من أقوالِ أئمةِ القراءة في مقادير المدود-: «فَهَذَا مَا حَضَرَنِي مِنْ نُصُوصِهِمْ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهَا مِنَ الِاخْتِلَافِ الشَّدِيدِ فِي تَفَاوُتِ المَرَاتِبِ، وَأَنَّهُ مَا مِنْ مَرْتَبَةٍ ذُكِرَتْ لِشَخْصٍ مِنَ القُرَّاءِ إِلَّا وَذُكِرَ لَهُ مَا يَلِيهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ قُرْبِ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِمَّا يَلِيهَا، وَإِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفَاوُتِ لَا يَكَادُ يَنْضَبِطُ، وَالمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِك غَالِبًا هُوَ: القَصْرُ المَحْضُ، وَالمَدُّ المُشْبَعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ عُرْفًا، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ المَرَاتِبُ تَجْرِي فِي المُنْفَصِلِ، وَيَجْرِي مِنْهَا فِي المُتَّصِلِ

الاِثْنَانِ الأَخِيرَانِ (وَهُمَا: الإِشْبَاعُ، وَالتَّوَسُّطُ)، يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ، وَيَشْتَرِكُ فِي ضَبْطِهِ غَالِبُهُمْ، وَتحَكُمُ المُشَافَهَةُ حَقِيقَتَهُ، وَيُبَيِّنُ الأَدَاءُ كَيْفِيَّتَهُ، وَلَا يَكَادُ تخفَى مَعْرِفَتُهُ عَلَى أَحَدٍ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ المُحَقِّقِينَ مِنْ أَئِمَّتِنَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مجُاهِدٍ، وَأَبُو القَاسِمِ الطَّرَسُوسِيُّ، وَصَاحِبُهُ أَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَلِذَلِكَ لمَ يَذْكُرْ فِي قَصِيدَتِهِ فِي الضَّرْبَيْنِ تَفَاوُتًا، وَلَا نَبَّهَ عَلَيْهِ، بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ ممِاَّ تحَكُمُهُ المُشَافَهَةُ فِي الأَدَاءِ...» اهـ.

وقد سألتُ الشيخ محمد بن عبد الحميد الإسكندراني عن هذه المسألة فقال لي: مَرْتَبَتَا فويقِ القصر وفويقِ التوسط لا يُقرأ بهما من طريق «الشاطبية»، وإنما مراتب المد من طريقه ثلاث: قصر، وإشباع، وتوسُّطٌ بينهما.

فبان لنا بوضوح مما سبق اختيارُ الشاطبي في مراتب المد. فهل يؤخذ من طريقه بغير اختياره؟!

فإذن ما يفعله بعض المحررين من نسبةِ مرتبتي فويق القصر وفويق التوسط إلى طريقه فهذا لا وجه له. فتَنَبَّهْ.

ثالثا: أنواع المدود وألقابُها:

تعددت وجهاتُ نظرِ علماء التجويد في أقسام المد، وكل ينظر إليه من جهةٍ.

ويمكن أن يُقْسَم المد وَفقَ الاعتبارات التالية:

١- كونه أصليا أو زائدا.

٢- كونه واجبا أو جائزا.

٣- كونه متصلا أو منفصلا.

٤- كونُ سببِه الهمز أو السكون.

واكتفى علماءُ التجويد المتقدمون بتقسيم المد على قسمين: أصليّ أو طبيعيّ، وزائد أو فرعيّ. لكن عددا من العلماء توسع في التقسيم، خاصة المتأخرين، حتى إن بعضهم أوصل أقسام المد إلى أكثر من تسعة وعشرين قسما.

قال الفضالي في «الجواهر المضية»: «وإذا تأملت وجدتَ أكثر هذه الألقاب متداخلا، وأكثرَ التعاليلِ غيرَ ناهضة، ومرجعَ ما عُدَّ منها زيادةً على المد الطبيعي إلى الهمز والسكون» اهـ.

ولم يجد عددٌ من العلماء كبيرَ فائدةٍ من هذه التقسيمات. وقال المرعشي في «جهد المقل»: «والاشتغالُ بمعرفة تلك الأسامي قليل الجدوى».

وسأذكر من أنواعِ وألقابِ المدودِ ما هو مشهور ومتداول في كتب التجويد والقراءات المتأخرة؛ لكي نكون على علم باصطلاحات المتأخرين فنستفيد من ذلك في فهم كلامهم.

وسأعتمد مبدأ تقسيم المدود إلى أصلية وفرعية؛ لأنه أفضلُ التقاسيمِ في ضبطِ واستيعاب أنواع المدود، ولأنه الذي مشى عليه المتقدمون من علماء القراءة. فأقول:

المد قسمان:

القسم الأول- المد الأصلي، وهو المسمى بالطبيعي، وهو المد الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه، ولا يتوقف على سبب. مثل: قال، فيه، نوح.

ومقدار المد الطبيعي ألف، أو حركتان.

قال الجمزوري في «التحفة»:

وَالمَـدُّ أَصْلِـيٌّ وَفَرْعِـيٌّ لَـهُ ... وَسَـمِّ أَوَّلًا طَـبِـيـعِـيًّـا وَهُـو
مَـا لَا تَوَقُّـفٌ لَـهُ عَلَـى سَبَـبْ ... وَلَا بِدُونِـهِ الحُـرُوفُ تُـجْتَـلَـبْ
بَلْ أَيُّ حَرْفٍ غَيْرِ هَمْزٍ أَوْ سُكُـونْ ... جَـا بَعْـدَ مَـدٍّ فَالطَّبِيعِـيَّ يَكُـونْ

وهذا القسم من المد يسمى قَصْرًا أيضا؛ فقد مرَّ بنا آنفا أن القصر هو إبقاءُ المد الطبيعي على حاله دون زيادة.

فإن قال قائل: كيف يسمى مدا وقصرا في الوقت نفسه؟!

الجواب: نحن إذا نظرنا إلى المد على أنه الزيادة على مقدار المد الطبيعي؛ فإن المد الطبيعي يسمى قصرا بهذا الاعتبار. وإذا نظرنا إلى المد على أنه مطلقُ ما تقوم به ذاتُ حرف المد؛ فإن المد الطبيعي يسمى مَدًّا بهذا الاعتبار.

واعلم أن المد الطبيعي يكون في كلمة، ويكون في هجاءِ حرفٍ من الحروف المقطَّعَة الواقعة في فواتح السور. ويسمى الأول: المدَّ الكَلِميّ، ويسمى الثاني: المدَّ الحرفيّ، وينحصر وجودُ هذا القسم في خمسة أحرفٍ مجموعةٍ في قولنا: (حَيٌّ طَهُرَ).

ويندرج تحت المد الطبيعي أنواعٌ من المدود:

النوع الأول- مد البدل، وصورته أن تأتي همزتان أولاهما متحركة وثانيَتُهما ساكنة، فالعرب في هذه الحالة تُبدِل الثانية حرفَ مدٍّ من جنس حركة الهمزة الأولى، وهذا يعم ما لو كانت الهمزة الأولى همزةَ قطعٍ أو كانت همزةَ وصلٍ مبتدأً بها. مثال ذلك: آذنَ، أوتوا، آدم، ائتوني.

ويُلحق بمد البدل كل همز ممدود لم يكن أصلُ حرف المد همزةٌ ساكنةٌ، مثل: رأى، نأي، السوأى، تشاءون.

النوع الثاني: المد الفاصل، وهو إدخال ألف بين الهمزتين المتتاليتين. وتسمى هذه الألف: (ألفَ الفَصْل). مثاله: أاذا ، أوشهدوا، أاشفقتم.

النوع الثالث: مد الصلة الصغرى، وهو أن يتلوَ صلةَ هاءِ الضمير أو صلةَ ميمِ الجمع حرفٌ غيرُ الهمزة. مثل: عنده لا، من قومه على، عليهمُ ولا .

النوع الرابع: **مد العوض**، وهو التعويض عن تنوينِ النصبِ بألف عند الوقف. مثل: سميعا، بصيرا، سبيلا.

ويستثنى من ذلك هاء التأنيث؛ فإنها يوقف عليها بالسكون، سواءٌ كانت منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة. مثل: جنةً، معيشةً، شجرةً.

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أقسام المد –ألا وهو المد الأصلي–.

القسم الثاني: المد الفرعي، ويسمى: (المد الزائد)، وهو الزائد على المد الطبيعي لسبب.

قال الجمزوري:

وَالآخَرُ الفَرْعِـيُّ مَوْقُـوفٌ عَلَـى سَبَبْ كَهَمْـزٍ أَوْ سُكُـونٍ مُسْجَـلَا

والمد إذا أُطلق فإنما ينصرف إلى هذا النوع من المد.

وقد ذكرنا أن سبب هذا المد إما همز وإما سكون، فأما ما سببه همز فهو نوعان:

النوع الأول: **المد المتصل**، وصورتُه أن يقع الهمزُ بعد حرف المد واللين في كلمة واحدة. مثل: جاء، جيء، سوء العذاب.

ويسمى هذا المد أيضا: (المد الواجب)؛ لوجوبِ مدِّه عند كل القراء –وإن اختلفوا في مقدارِ مدِّه–.

وهذا المد لقالون فيه من طريق «الشاطبية» وجه واحد هو التوسط.

النوع الثاني: **المد المنفصل**، وصورته أن يقع الهمز بعد حرف المد واللين بشرط انفصاله عنه، وذلك بأن يكونَ حرفُ المد واللين آخِرَ كلمة ويكونَ الهمزُ أولَ الكلمة التي تليها. ويستوي في ذلك الانفصالُ الحقيقيُّ والحُكْميُّ.

الانفصال الحقيقي: ثبوت حرفِ المد واللين رسمًا ولفظًا، نحو: ﴿فِي أَنفُسِهِمْ﴾.

والانفصال الحكمي: ثبوت حرف المد واللين لفظًا لا رسمًا، ومنه: يا النداء (مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾)، وها التنبيه (مثل: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾)، وصلةُ هاء الضمير (مثل: ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ﴾)، وصلةُ ميم الجمع (مثل: ﴿عَلَيۡهِمُ وَلَا﴾)، وما إلى ذلك من كل حرفِ مدٍّ حُذِفَ رسمًا وثبت لفظًا.

ولقالون من طريق «الشاطبية» وجهان في المد المنفصل: القصر، والتوسط.

قال الشاطبي:

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِبًا ... بِخُلْفِهِماَ يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلَا

قال ابن القاصح: «أمر بمبادرة القصر للمشار إليهما بالباء والطاء من قوله: (بادره طالبا)، وهما: قالون، والدوري عن أبي عمرو. ثم قال: (بخلفهما) أي: بخلاف عنهما، أي: بوجهين: القصر، والمد...، وإنما أمر بمبادرة القصر لأصالته، ولأن المد فرعه. وإذا قرأ القارئ على المقرئ نحو قراءة قالون والدوري عن أبي عمرو فالأولى أن يقدم القصر ثم يأتي بالمد بعده؛ لسهولته، لا سيما في جمع الروايات، لأن القارئ يبقى كالذي يترقى درجة درجة، فيستعين بذلك على تحرير مقادير المدود.

وبعض أهل الأداء لم يذكروا في تصانيفهم عن أبي عمرو وقالون إلا القصر في المنفصل، ولعل الناظم أشار إلى هذا المعنى حيث قال: (فالقصر بادره)...» اهـ.

ويسمى المد المنفصل أيضا بـ(المد الجائز)؛ لجواز مده وجواز قصره.

ويندرج تحت المنفصل مدُّ الصلة الكبرى، وصورته أن تأتي بعد صلة هاء الضمير أو صلة ميم الجمع همزة.

وليُنتبَه إلى أنّ الزيادة على مقدار المد الطبيعي في المد المنفصل إنما تكون حالَ الوصل بين الكلمتين، وأما إن وقفنا على الكلمة الأولى فلا زيادة على المد الطبيعي؛ لانتفاء سبب المد حينئذ. وهذا في الانفصال الحقيقي فقط، بخلاف الحكمي؛ لعدم

إمكان الوقف على يا النداء في مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، وكذا ها التنبيه، وفي صلة ميم لجمع وهاء الضمير يُحذف حرف المد عند الوقف؛ لأنهما تسكنان عند الوقف، وبسكونهما انعمدت صلتُهما، وبعدم الصلة انعدم المد أيضا. فتأمل.

وأما المدود التي سببها سكون فهي نوعان أيضا:

النوع الأول: المد اللازم، وصورته أن يأتي بعد حرف المد حرفٌ ساكنٌ في حالتَي الوصل والوقف. وسمي لازما للزوم سببه –وهو السكون– وصلا ووقفا، أو للزوم مده عند كل القراء.

وينقسم المد اللازم إلى قسمين: كلمي، وحرفي.

الكَلِمِيّ صورته أن يجتمع حرفُ المد والسكونُ الأصلي في كلمة واحدة[١]. وهو نوعان: مخفَّفٌ، ومثقَّلٌ. المخفف: ما كان سكونُه غيرَ مشدَّد (مثل: محياي)، والمثقل: ما أتى سكونه في حرف مشدد (مثل: الطامة، الصاخة، الضالين).

وأما الحرفي فصورته أن يجتمع حرفُ المد والسكونُ الأصلي في هجاءِ حرفٍ

---

(١) وأما لو اجتمعا لا في كلمة واحدة –وذلك بأنْ كان حرف المد في آخر كلمة والسكون في أول الكلمة التي تليها– ففي هذه الحالة يحُذف حرف المد وصلًا لالتقاء الساكنين، هذا هو الغالب، وقد ورد في القرآن الكريم أربعة عشر موضعا انفصل فيها حرف المد عن السكون ومع ذلك أُثبِت وصلًا وقرئ بها في المتواتِر، ولكن ليس في رواية قالون منها شيء؛ لذا لن أتطرق لذكرها. ومن أراد التوسع في ذلك فليرجع إلى كتب القراءات.

وقال المرصفي في «الطريق المأمون»: «وإذا كان هذا المد من المد اللازم فيأتُرى هل هو من المد اللازم الكلمي أم من المد اللازم الحرفي؟

لم أر فيما وقفت عليه من نبه على ذلك، وأرى أنه يسمى مدا لازما مطلقا؛ لأنه خالٍ من تقييد الكلمي والحرفي» اهـ.

من الحروف المقطَّعَة الواقعة في فواتح السور. وينحصر وجود هذا القسم في سبعة أحرفٍ منها فقط، وهي المجموعة في قول بعضِهم: (سَنَقُصُّ لَكُم). وهو نوعان أيضًا: مخفَّفٌ، ومثقَّلٌ. مثال المخفف: حم، ص، ق. ومثال المثقل: الم.

لعلك لاحظت أني قلت: (سنقص لكم) ولم أقل: (نقص عسلكم)؛ وذلك لأني أتبعُ مذهبَ مَن يرى أن المد في عَين -وهي التي في فاتحتَيْ مريم والشوري- ملحَقٌ بمد اللين لا بالمد اللازم الكلمي. والدليل على ذلك أمران:

الأول- أن الياء فيها ياءٌ لينيةٌ فقط، وليستْ ياءً مدّيّةً لينيةً.

الثاني- أن المد اللازم لا يكون إلا مُشْبَعًا، بينما الياء في عَين يجوزُ فيها الطول والتوسط من طريق «الشاطبية»، والطول والتوسط والقصر من طريق «طيبة النشر».

وحكمُ المد اللازم في جميع صوره السابقة اللزومُ. ومقدارُ مده ست حركات.

يلخص ما سبق قولُ الجمزوري:

أَقْسَـامُ لاَزِمٍ لَدَيْهِـمْ أَرْبَعَـهْ ... وَتِلْكَ كِلْمِيٌّ وَحَرْفِيٌّ مَعَهْ
كِلاَهُمَا مُخَفَّفٌ مُثَقَّلُ ... فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تُفَصَّلُ
فَإِنْ بِكِلْمَةٍ سُكُونٌ اجْتَمَعْ ... مَعْ حَرْفِ مَدٍّ فَهْوَ كِلْمِيٌّ وَقَعْ
أَوْ فِي ثُلاَثِيِّ الحُرُوفِ وُجِدَا ... وَالمَدُّ وَسْطَهُ فَحَرْفِيٌّ بَدَا
كِلاَهُمَا مُثَقَّلٌ إِنْ أُدْغِمَا ... مُخَفَّفٌ كُلٌّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا
وَاللاَّزِمُ الحَرْفِيُّ أَوَّلَ السُّوَرْ ... وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْحَصَرْ
يَجْمَعُهَا حُرُوفُ (كَمْ عَسَلْ نَقَصْ) ... وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصّ
وَمَا سِوَى الحَرْفِ الثُّلاَثِي لاَ أَلِفْ ... فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا أُلِفْ
وَذَاكَ أَيْضًا فِي فَوَاتِحِ السُّوَرْ ... فِي لَفْظِ (حَيٍّ طَاهِرٍ) قَدِ انْحَصَرْ
وَيَجْمَعُ الفَوَاتِحَ الأَرْبَعْ عَشَرْ ... (صِلْهُ سُحَيْرًا مَنْ قَطَعْكَ ذَا اشْتَهَرْ)

النوع الثاني من المدود التي سببها سكون: **المد العارض للوقف**، وصورته أن يأتي بعدَ حرفِ المدِّ أو حرفِ اللينِ حرفٌ ساكنٌ سكونًا عارضًا بسبب الوقف.

وقد سُمي بهذا الاسم لعروضِ سببِه في الوقف.

وبعضُ العلماء يفرِّقون بين ما كان فيه الحرفُ السابقُ للساكنِ العارضِ حرفَ مدٍّ ولينٍ أو حرفَ لينٍ فقط؛ فيطلِقون على الأول اسمَ: (المد العارض للوقف) أو: (المد العارض للسكون)؛ وعلى الثاني اسمَ: (مد اللين).

وسواءٌ فرَّقْنا بينهما في التسمية أو لم نفرِّق؛ فاعلمْ أنَّ بينهما فروقًا؛ منها:

١- أن الأول هو الأصل، والثاني حمُِلَ عليه وأُلحق به.

٢- أن الأَوْلى في الأول الإشباع، والأَوْلى في الثاني القصر.

٣- أن الأول أقوى من الثاني؛ فالأول لا بد أن يكون أكبرَ من الثاني أو مساويًا له.

وفي هذا يقول المنصوري:

لكلِّ مَن أشبَعَ نحوَ {الدِّينِ} ثلاثةٌ تجري بوقفِ اللِّينِ
ومَن يرى قصرا فبالقصرِ اقتصَرْ ومن يوسطه يوسِّطْ أو قَصَرْ

وفي عكس ذلك قيل:

لكلِّ مَن قَصَرَ حرفَ اللينِ ثلاثةٌ تجري بنحوِ {الدِّينِ}
وإن تُوسِّطْهُ فوَسِّطْ واشبِعَا وإن تمدَّه فمُدَّ مُشبِعَا

والمد العارض للسكون أحد أقسام المد الجائز؛ لجواز مده وجواز قصره. ويجوز فيه ثلاثة أوجه: القصر، والتوسط، والطول.

قيل: إن وجه القصر عروضُ السكون؛ فلا يُعتد به؛ لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا؛ فاستُغني عن المد، وأما وجه التوسط فاجتماعُ الساكنين مع ملاحظةِ عروض ثانيهما، فحُطَّ عن الأصل وأُعطي حكما وَسَطًا، وأما وجه الطول أو الإشباع

فحملًا على المد اللازم بجامع السكون في كل منهما.

وهذه الأوجه تجري كلها في كل عارضٍ للسكون إلا ما كان أصلُه المدَّ المتصل، نحو: {يشاء}، ففي هذه الحالة إن وَقَفْنَا فلا يجوز لنا القصرُ، إنما التوسط أو الإشباع -على تفصيلٍ سيأتي-؛ وذلك لأننا إن قصرناه قصرنا مدًّا متصلا، وهذا لا يجوز.

ويلخِّص ما سبق في هذا الباب قولُ ابن الجزري في «المقدمة»:

وَالـــمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِـــبٌ أَتَـــى ... وَجَـــائِزٌ، وَهْوَ وَقَصْـــرٌ ثَـــبَتَـــا
فَـلَازِمٌ إِنْ جَـاءَ بَعْـدَ حَـرْفِ مَدٌّ ... سَـاكِـنُ حَالَـيْـنِ، وَبِالـطُّـولِ يُـمَـدّ
وَوَاجِبٌ إِنْ جَـاءَ قَـبْـلَ هَـمْزَةِ ... مُـتَّـصِـلاً إِنْ جُـمِعَا بِـكِـلْـمَةِ
وَجَائِـــزٌ إِذَا أَتَـــى مُـنْـفَـصِلَا ... أَوْ عَـرَضَ السُّكُـونُ وَقْفًـا مُسْجَـلَا

وقولُ الجمزوري في «التحفة»:

لِلْمَـدِّ أَحْـكَـامٌ ثَـلاثَـةٌ تَـدُومْ ... وَهْيَ الوُجُوبُ وَالجَـوَازُ وَاللُّـزُومْ
فَوَاجِبٌ إِنْ جَـاءَ هَمْـزٌ بَعْـدَ مَـدّ ... فِـي كِـلْـمَـةٍ وَذَا بِمُـتَّـصِـلْ يُـعَـدّ
وَجَائِـزٌ مَـدٌّ وَقَصْـرٌ إِنْ فُصِـلْ ... كُـلٌّ بِكِلْـمَـةٍ وَهَـذَا المُـنْـفَـصِـلْ
وَمِثْـلُ ذَا إِنْ عَـرَضَ السُّـكُـونُ ... وَقْـفًـا كَـتَـعْـلَـمُـونَ نَسْتَـعِـيـنُ
أَوْ قُـدِّمَ الهَمْـزُ عَلَـى المَـدِّ وَذَا ... بَـدَلْ كَـ(آمَـنُـوا) وَ(إِيـمَـانًـا) خُـذَا
وَلَازِمٌ إِنِ الـسُّـكُـونُ أُصِّـلَا ... وَصْـلًا وَوَقْفًـا بَعْـدَ مَـدٍّ طُـوِّلَا

رابعا: التسوية بين المدود:

إذا كان في نوعٍ من أنواع المدود أكثرُ من وجهٍ، فمرَّ بك في التلاوة أحدُ أفرادِ ذلك النوع، واخترتَ أن تقرأه بأحد الأوجه؛ فحينئذ ينبغي أن تقرأ جميعَ نظائرِ ذلك النوع التي تمر بك في تلك التلاوة – ينبغي أن تقرأها بهذا الوجه الذي اخترتَه، وألّا تُفَاوِتَ بين النظائر في التلاوة الواحدة؛ لأن هذا من اللحون الخفيّة.

مثال ذلك: إذا مررت في التلاوة بمدٍّ عارض للسكون، واخترتَ أن تتوسطه، فينبغي لك حينئذ أن تتوسط جميع المدود العارضة التي تأتي بعده في هذه التلاوة، وألّا تُفاوِتَ بينها فتتوسط أَحَدَها وتقصُر الآخر أو تشبعَه بحجةِ أن العارض يجوز فيه القصر والتوسط والإشباع؛ وذلك لأن رواة القصر غيرُ رواةِ التوسط غيرُ رواة الإشباع.

وكذلك إذا اخترت وجهَ القصر فينبغي حينئذ أن تقصر جميع المدود العارضة التي تأتي بعده في هذه التلاوة، وهلم جرا.

فإن قطعتَ تلاوتك ثم ابتدأتَ تلاوةً أخرى جديدة فحينئذ يجوز لك أن تختار وجها آخر لتَمُدَّ به المدود العارضة في التلاوة الجديدة.

المهم أن تكون النظائر متماثلة في التلاوة الواحدة. وهذا من جملة التجويد. وفيه يقول ابن الجزري:

.... واللفظُ في نظيره كمِثْلِه

خامسا: قاعدة أقوى السببين في المد:

إذا اجتمع سببا مدٍّ على حرف مدٍّ واحدٍ؛ فإن كانا مختلفَيْنِ في مقاديرهما فإننا نُعْمِل السبب الأقوى منهما ونهمل الأضعف، وإن كانا متفقين فإننا نعملهما معا.

مثال ذلك: إذا كنا نقرأ بقصر المد العارض للسكون، ووقفنا على كلمة: (يشاء)؛ فهنا اجتمع سبَبَان على حرف المد: الهمز المتصل به، والسكون العارض للوقف. فهل نعامل المد هنا على أنه عارض ونمده بمقدار حركتين، أم نعامله على أنه متصل ونمده بمقدار أربع حركات؟

هنا تظهر أهمية هذه القاعدة.

اعلم أن أقوى المدود المد اللازم؛ للإجماع على مده ومقداره.

ثم المتصل؛ للإجماع على مده والاختلاف في مقداره.

ثم العارض للسكون؛ لأنه مُدَّ بحمله على اللازم كليا أو جزئيا.

ثم المنفصل؛ لأنه مُدَّ بحمله على المتصل كليا أو جزئيا.

إذا علمت هذا فاعلم أن من المدود المذكورة ما لا يجتمعان؛ كاللازم والمتصل، واللازم والمنفصل، والمتصل والمنفصل، والمنفصل والعارض.

فتخْلُصُ لنا حالتان:

الأولى- اجتماع اللازم والعارض، كما لو وقفنا على { محياي} ؛ ففي هذه الحالة:

- إن كنا نقصر العارض أو نتوسطه فإننا نُعمل اللازم ونهمل العارض؛ لأن اللازم أقوى.

- وإن كنا نشبع العارض فإننا نُعمل كلا السببين.

الثانية- إذا اجتمع المتصل والعارض، كما لو وقفنا على كلمة: {يشاء}؛ ففي هذه الحالة:

- إن كنا نقصر العارض فإننا نُعمِل المتصل ونهمل العارض؛ لأن المتصل أقوى.

- وإن كنا نتوسط العارض فإننا نعمل المتصل والعارض معا.

- وإن كنا نشبع العارض فإننا في هذه الحالة نعمل العارض ونهمل المتصل؛ لأننا عندما نشبع العارض نعتدُّ بالسكون اعتدادا كليا، فيكون بقوة اللازم، واللازم أقوى من المتصل -كما تقرر-.

يقول السمنودي في «تحفته»:

أقوى المدود لازمٌ فما اتصلْ ... فعارضٌ فذو انفصالٍ فَبَدَلْ

وسببَا مَدٍّ إذا ما وُجِدَا ... فإنّ أقوى السببين انفَرَدَا

ونحن في رواية قالون لا نحتاج إلى ذكر مد البدل في هذه القاعدة؛ إنما الذي يحتاج إليه هو من يدرس رواية ورش من طريق الأزرق.

سادسا: تَغَيُّرُ سببِ المد

إذا تغير سبب المد جاز لنا أمران: الاعتداد بالأصل، والاعتداد بالعارض.

وهذا له حالات لعلنا نتمكن من حصرها:

الحالة الأولى- أن يكون المد لازما ويتحرك الحرف الساكن بحركة عارضة، مثل: ﴿ءَآلَـٰنَ﴾، فإن أصلها: (الآن)، ثم حذفت الهمزة ونُقلت حركتها إلى اللام التي قبلها، فلنا هنا أن نعتد بالأصل فنمد مدا مشبعا، وأن نقصر اعتدادا بالعارض -وهو زوال سبب المد-، ومثل ذلك في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ في أول آل عمران.

الحالة الثانية- أن يكون المد متصلا أو منفصلا ويتغير الهمز بتسهيل أو حذف، فهنا يجوز لنا وجهان:

- المد؛ اعتدادا بالأصل
- والقصر؛ اعتدادا بالعارض -الذي هو تغيُّر السبب جزئيا أو كليا-.

مثال تغير المتصل بالتسهيل: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن﴾.

مثال تغير المنفصل بالحذف: ﴿جَا أَحَدَكُمُ﴾.

مثال تغير المنفصل بالتسهيل: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾.

والشاطبي يختار تفضيل المد مطلقا، سواء كان التغير بالتسهيل أم بالإسقاط. قال:

وإنْ حرفُ مـدٍّ قبـلَ همزٍ مغيَّرٍ   يجُـزْ قصــرُه والمــدُّ ما زال أعــدَلا

قال إيهاب فكري: «ذكر ﵀ في هذا البيت قاعدة كلية لكل القراء، فأخبر أن المد إذا وقع قبل همزٍ مُغَيَّر قد غُير بالتسهيل أو الحذف ففيه وجهان: أحدهما القصر، والثاني المد، ورجح [المدَّ] بقوله: (والمد ما زال أعدلا) أي: أرجح مِن القصر...»اهـ.

وقال أبو شامة: «هذا الخلاف يجيء على مذهب أبي عمرو وقالون والبزي؛ لأنهم يغيرون الأولى إسقاطا أو تسهيلا.

ووجْهُ القصرِ زوالُ الهمز أو تَغَيُّرُه عن لفظه المستثقَل، والمدُّ إنما كان لأجله.

ووجهُ المد النظرُ إلى الأصل -وهو الهمز-، وتَرْكُ الاعتدادِ بما عَرَضَ مِن زواله.

ونَبَّه على ترجيح وجه المد بقوله: (والمد ما زال أعدلا)؛ لقول صاحب «التيسير»: «إنه أَوْجَهُ»، فإنه قال: «ومتى سُهِّلت الهمزة الأولى من المتفقتين أو أُسقِطَت فالألف التي قبلها مُمَكَّنَةٌ على حالها مع تـخفيفها؛ اعتدادًا بها، ويجوز أن يقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظا، والأول أوجه».

ثم اعلم أن هذين الوجهين على قراءة الإسقاط إنما هما في مذهب من يقصر في المنفصل؛ كالبزي، والسوسي، وقالون والدوري في أحد الروايتين عنهما؛ فإنهم يمدون المتصل -نحو: {جاء}، {السماء}، {أولياء}-، فلما تغيرت الهمزة في قراءتهم اتجه الخلاف المذكور. وأمّا في قراءة من يمد المتصل والمنفصل جميعا فكل ذلك ممدود له بلا خلاف -كالرواية الأخرى عن قالون والدوري-؛ لأنه كيفما فُرِضَ الأمر فهو إما متصل أو منفصل، فليس لهم إلا المد. وكذا على قولِ من زعم أن الهمزة الساقطة هي الثانيةُ ليس له إلا المد في قراءته؛ لأن الكلمة التي فيها المد المتصل بحالها. ويجري الوجهان لحمزة في وقفه على نحو: {الملائكة} و{إسرائيل}. وكل هذه تنبيهات حسنة. والله أعلم.

ومضى وجهُ قولِه: (وإن حرف مد بغير فعل) مفسَّرًا في شرح قوله: (وإن همز وصل) في الباب السابق» اهـ.

وانظر كلام ابن الجزري في «النشر» (ج١ ص٣٥٤ وما بعدها)؛ فقد فصَّل الكلام على هذه المسألة، وقد ذَكَرَ هناك أن المدَّ أولى بكلِّ حالٍ في مذهب الشاطبي.

وذهب ابنُ الجزري إلى أن المد أولى فيما بقي فيه أثر الهمز فقط، وأما إذا حذف الهمز فالقصر أولى من المد، وهو ما عبر عنه في «الطيبة» بقوله:

والمـد أولى إن تغير السـبب وبقـي الأثـر أو فاقصـر أحب

وتَبِعَه على ذلك أغلب المتأخرين، وعليه فهُم يرَون أن قولَ الشاطبيِّ المذكورَ يجب تقييدُه بما يبقى فيه أثَرُ الهمزِ فقط، وأما إذا حُذِفَ الهمزُ فالقصرُ أولى مِن المد، ولذا زاد بعضُ المحررين على «الشاطبية» على بيتِ الشاطبيِّ السابقِ البيتَ التاليَ:

إذا أثَرُ الهمزِ المغيرِ قد بقي ومع حذفِه فالقصرُ كان مفضَّلا

قال إيهاب فكري: «ولا ينبغي أن يُعتبَرَ مذهبُ ابنِ الجزري تحريرًا يُلغى به مذهبُ الشاطبي؛ لأن ابن الجزري نفسه ذكر في «النشر» أن المد أولى بكل حالٍ في مذهب الداني والشاطبي؛ وذلك أنه عمل بالأصل لا بالعارض، فما في «الشاطبية» هو مذهب الشاطبي، وله دليل عليه، ولَمْ يفُت الشاطبيَّ تقييدُ مذهَبِه بذلك فيحتاجَ إلى إصلاحِ الخَرْقِ ممن بعدَه.

فأن قلتَ: فكيفَ تقرأ؟ قلتُ: اقرأ بمذهب الشاطبي والداني؛ لأنه مضمن القصيد، ثم إن شئتَ قرأتَ بمذهب ابن الجزري كاختيارٍ ممن بعد الشاطبي، ولا يُلغى مذهبُ الشاطبي باختيارِ مَن بعده» اهـ بتصرُّفٍ يسير.

هذا، واعلم أن مذهب الشاطبي في الهمزتين من كلمتين إذا كانتا مفتوحتين هو أن المحذوفة هي الهمزة الأولى لا الثانية، فإنه قال:

وأسقَطَ الُاولى في اتفاقهما معًا إذا كانتا مِن كِلْمَتَيْنِ فَتى العَلَا

ثم قال:

وقالونُ والبَزّيُّ في الفتحِ وافَقَا ....

فأنت تلاحِظُ أنه يذهب إلى أن الساقطة هي الأولى.

وهنا أنبه على أمر هام كنت قد نبهت عليه في الأصل، وأذكّر به هنا مجددا.. كلامي في هذا الشرح مقصور على رواية قالون من طريق «الشاطبية»، سواء في التقعيدات أو التقاسيم أو غير ذلك، ولا أتعرض لباقي الروايات أو باقي طرق رواية قالون إلا عَرَضًا، وعلى نُدْرَة، فلا يظنَّ أحدٌ أننا مثلا عندما نقول أن المد المتصل يُمد أربع حركات أننا نتكلم على مذهب كل القراء أو حتى على رواية قالون من جميع طرقها، لا، إنما فقط نتكلم بالنسبة إلى رواية قالون من طريق «الشاطبية». فليكن هذا منكَ على ذُكرٍ.

وقبل أن ننتقل إلى الباب التالي نذكر بعض التحريرات المهمة:

- إذا اجتمع في التلاوة مدٌّ منفصلٌ همزتُه محققة مع مدٍّ متصلٍ همزَتُه مسهَّلةٌ - نحو: ﴿هَٰؤُلَآءِ إن﴾- فثَمَّ أربعةُ أوجه:

١- قصر المنفصل مع مد المتصل.

٢- قصر الجميع.

٣- مد الجميع.

٤- مد المنفصل مع قصر المتصل.

قال ابن الجزري: «إلا أن مدَّ المنفصل مع قصر المتصل يَضْعُفُ باعتبارِ أن سبب المد المتصل -ولو تَغَيَّرَ- أقوى من سبب المد المنفصل؛ لإجماع مَن رأى قصرَ المنفصلِ على جوازِ مد المتصل وإن غُيِّرَ سببُه، دون العكس، والله أعلم» اهـ بتصرف يسير.

ولكن ذكر إيهاب فكري أن إطلاق الشاطبيِّ الحكمَ في هذه المسألة يفيد أن فيها أربعة أوجه، وصوَّبَ أن الأوجه الأربعة جائزة ولا ضعيفَ فيها، وأحال القارئ على كلام المتولي في «الروض النضير»، وأظنه قد اعتمد على القاعدة التي ذكرها المتولي

وهي أن سكوتَ مؤلف أحد الكتب عن حكم من أحكام القراءة يفيد أنه يجيز فيه كل الأوجه. فالله أعلم بالصواب.

• إذا اجتمع في التلاوة مدٌّ منفصلٌ همزَتُه مسهَّلةٌ مع مدٍّ منفصلٍ آخَرَ همزتُه محقَّقَةٌ -نحو: ﴿ هَانتُمۡ هَٰؤُلَاءِ ﴾- جاز حينئذٍ ثلاثةُ أوجه:

١- قصر الجميع.

٢- قصر الذي همزتُه مسهَّلَة مع مد الذي همزتُه محققة.

٣- مد الجميع.

٤- مد الذي همزتُه مسهلةٌ مع قصرِ الذي همزتُه محققةٌ.

وقد ذكر ابن الجزري أن الوجه الرابع لا وجه له، والشاطبي لم يتكلم فيه بشيء، فعلى قاعدة المتولي السابقة لا يُمنع منها شيء من طريقه. فالله أعلم بالصواب.

• إذا غُيِّرَ الهمزُ بالإسقاط(١) فإنّ حرفَ المدِّ الذي قَبْله سيُلاقي الهمزَ المفتوحَ الذي في أولِ الكلمةِ التي بَعْدَه(٢)، فيَكُون المدُّ هنا مِن قَبيلِ المد المنفصل(٣)، ويجوز فيه وجهان: القصرُ -لتغيُّر سببه-، والمدّ -اعتدادًا بالعارض-. والمدُّ هو الأَوْلَى -كما قدَّمنا-.

وإذا اجتمعَ مدٌّ منفصلٌ مع هذا المدِّ -نحو: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَا أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾-

---

(١) ويكون ذلك إذا وقع الهمزُ مفتوحًا آخِرَ كلمةٍ؛ وأتى بَعْدَه همزٌ مفتوحٌ أوَّلَ الكلمةِ التالية له -كما تقدَّم-.

(٢) ولا يكون هذا إلا في الوصلِ؛ إذْ في الوقف لا يكون هناك إسقاطٌ للهمزة الأولى؛ وذلك لانتفاءِ علةِ الإسقاط.

(٣) وهذا مذهب الجمهور.

جاز لنا حينئذ ثلاثة أوجه:

١- قصر الجميع.

٢- قصر المنفصل مع مد الذي أُسقِطَت همزته.

٣- مد الجميع.

ولا يجوز مدُّ المنفصلِ مع قصرِ الذي أُسقِطَت همزتُه(١).

(١) انظر تفصيلَ ذلك والتعليلَ له في «النشر» (ج١ ص٣٥٥-٣٥٦).

فصل

الألفات التي تثبت وقفا وتسقط وصلا

حديثنا في هذا الفصل يدور حول ألِف (أنا)، التي هي ألف ضمير المفرد المتكلم.

هذه الألف عند الوقف عليها نقف بإثبات الألف لا غير.

قال السخاوي في «جمال القراء»: «وذلك أن الاسم هو الهمزة والنون، وإنما جيء بهذه الألف في الوقف محافظةً على الحركة، كما يحافَظ عليها بالهاء[١]، فلهذا تُحذَف في الوصل» اهـ.

وأما في الوصل؛ فإن جاء بعدها حرفٌ ساكن؛ تحذف؛ تـخلصا من التقاء الساكنين، كما في: {أنا الله}، وإن جاء بعدها حرف متحرك؛ فإما أن يكون هذا الحرفُ همزةً أو حرفًا غيرَ الهمزة، فإن كان حرفا غير الهمزة فإنها تُحذف، كما في: {وأنا ربكم}، و{أنا نذيرٌ}، وإن كان همزةً فإما أن تكون هذه الهمزة مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فإن كانت مفتوحة أو مضمومة فإننا نثبت الألف، نحو: {أنا أَقَلَّ}، و{أنا أنبئكم}، وإن كانت مكسورةً جاز لنا إثباتُها وحذفُها، مثال ذلك: {إن أنا إلا نذير}. قال الشاطبي:

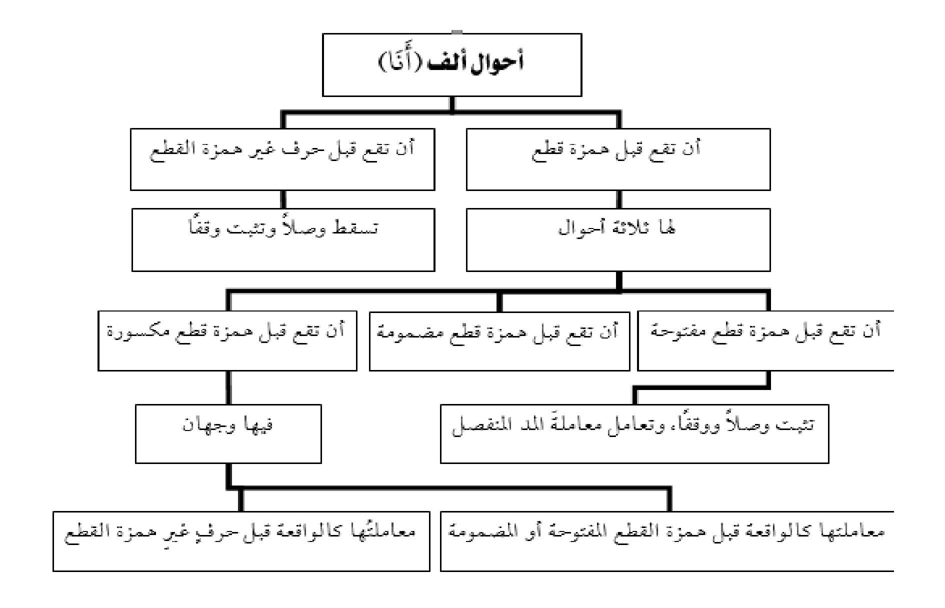
وَمَدُّ أَنا في الوَصْلَ مَعْ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحٍ أَتَى وَالـخُلْفُ في الكَسْرِ بُـجِّلا

ومراده بالمد هنا: إثبات الألف. ونحن نعلم أنه عند إثبات الألف قبل الهمزة يكون هذا مدا منفصلا.

والخريطة الذهنية التالية تلخص ما سبق:

---

(١) يعني هاء السكت.



واعلم أن ألف {لكنا} بسورة الكهف –في قوله: {لكنا هو الله ربي}– هي ألف (أنا)؛ فتحذف وصلا لأنها وقعت قبل متحرك، وتثبت وقفا، على القاعدة السابقة؛ لأن أصل الكلمة: (لكنْ أنا هو الله ربي)، فأُلْقِيَت حركةُ الهمزة على النون، وحُذِفت الهمزة؛ فالتقى مثلان؛ فأُدغِم أحدهما في الآخر. هذا ما ذهب إليه جماعةٌ؛ كالزجاج، والنحاس، وأبي علي الفارسي، ومكيٍّ، والسخاوي-. وذهب آخرون –كابنِ خالويه– إلى أن الهمزة حُذِفَتْ بحركتها، وأدغمت النون الأولى في الثانية. وبعضهم جوَّزَ الأمرين. والخلاف لفظيٌّ لا يترتب عليه شيء من الناحية الأدائية.

أذكّر هنا بأمرٍ مهم، وقد نبهتُ عليه في مقدمة الكتاب، وهو أني لم أشترط أن أذكر مواضعَ الكلمات في القرآن، إلا إذا كانت الكلمة تختص بموضعٍ دون موضعٍ، فحينئذ أفصِّل الكلام على المواضع، وأما إن كان حكم الكلمة مطردا يجري في نظائرها فإني لا أذكر ولا أستقصي مواضعها إلا نادرا، وإنما أطلق الكلام. ومن أراد الوقوف على مواضعِ كلمةٍ فليرجع إلى كتب القراءات –ولا سيما المبسوطة–.

الباب السادس
الهمزتان من كلمة

أولا: تعريفهما

هما عبارةٌ عن همزتي القطع المتحركتين المتلاصقتين الواقعتين في كلمة واحدة.

خرج بقولنا: (همزتي القطع) ما لو كانت إحداهن همزةَ وصلٍ، نحو: {أَطَّلَعَ}.

وخرج بقولنا: (المتحركتين) ما لو كانت الهمزة الثانية ساكنة، نحو: {أوتوا}، فإن أصلها: أؤتوا، فأُبدلت الهمزةُ الثانيةُ الساكنةُ حرفَ مدٍّ من جنس حركة الأولى.

وخرج بقولنا: (المتلاصقتين) ما فُصِل بينهما بفاصل، نحو: {أنبأهم}.

وخرج بقولنا: (في كلمة واحدة) الهمزتان من كلمتين، نحو: {جاء أمرنا}.

اعلم أن أكثر العرب كانوا يستثقلون الهمزة المفردة؛ فيخففونها بجميع أنواع تخفيفها، إما بالتسهيل، وإما بالإبدال، وإما بالنقل، وإما بالحذف. فما الظن بها إذا اجتمعت مع همزة أخرى؟

وقالون كان له نصيب من كل واحدة من هذه اللغات، فمن الهمزات ما حققه، ومنها ما سهله، ومنها ما أبدله، ومنها ما نقله، ومنها ما حذفه.

ثانيا: حكمهما:

بابُ الهمزتين من كلمةٍ له قاعدةٌ سهلةٌ إذا عقَلْتَها وحفِظْتَها ضَبَطْتَ هذا الباب -إن شاء الله-، أختصرها لك في فقرتين:

* في هذا الباب لا تأتي أولى الهمزتين إلا مفتوحة، وأما ثانيتهما فتارة تكون مفتوحة، وتارة مضمومة، وتارة مكسورة.

* في جميع الحالات نسهل الثانية، وندخل ألف الفصل بين الهمزتين.

هذه هي القاعدة.

وإليك مزيدا من البيان:

في باب الهمزتين من كلمةٍ تكون الهمزة الأولى مفتوحة دائما، وأما الثانية فتارة تكون مفتوحة -نحو: {أأَنذرتهم}-، وتارة تكون مضمومة -نحو: {أأُنزل}-، وتارة تكون مكسورة -نحو: {أئنَّا}-.

قال الشاطبي:

وأضرُبُ جمعِ الهمزتين ثلاثةٌ أأَنذرتهم أم لم أئنا أأُنزلا

في جميع الحالات نسهل الهمزة الثانية بين الهمزة المحققة وحرفِ المد المجانس لحركتها. فمثلا:

في {أأنذرتهم} الهمزتان مفتوحتان؛ فنسهّل الهمزة الثانية بين الهمزة المحققة والألف، وندخل بينهما ألف الفصل.

وفي {أأنزل} الأولى مفتوحة والثانية مضمومة؛ فنسهل الثانية بين الهمزة المحققة والواو، وندخل بينهما ألف الفصل.

وفي {أئنا} الأولى مفتوحة والثانية مكسورة؛ فنسهل الثانية بين الهمزة المحققة والياء، وندخل ألف الفصل.

ويستثنى من هذه القاعدة أربع كلمات: {أآمنتم}، {أآلهتنا}، {أأشهدوا}، {أئمة}.

أما {أآمَنتم} و{أآلهتنا} فقرأهما قالون بتسهيل الثانية من غير إدخال؛ إذ هنا اجتمعت ثلاثُ همزاتٍ: الأولى المفتوحةُ المحققة، والثانيةُ المفتوحةُ المسهلة، والثالثةُ المبدلةُ ألفا، فَلَمْ تُدخَل ألفُ الفصل بين الأولى وبين الأخريين خوفا من ثقل

الكلمة باجتماعِ همزتين بينهما همزة ثالثة. قال الشاطبي:

وَلاَ مَدَّ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلا   بِـحَـيْـثُ ثَـلاَثٌ يَـتَّـفِـقْـنَ تَـنَـزُّلا

الشاهد قوله: ولا بحيث ثلاثٌ يتفقن تنزلا.

وأما {أاشهدوا}؛ ففيها وجهان: الإدخال، وعدمه. قال الشاطبي:

وَسَكِّنْ وَزِدْ هَمْزًا كَوَاوٍ أَؤُشْهِدوا   أَمِينًـا وَفِيـهِ المَـدُّ بِـالخُلْفِ بَـــلَّلا

قال أبو شامة في شرحه لهذا البيت –وهو الشاهد من كلامه-: «وعن قالونَ خلافٌ في المد بين هاتين الهمزتين» اهـ.

وقال ابن الجزري: «وَاخْتُلِفَ عَنْ قَالُونَ؛ فَرَوَاهُ بِالمَدِّ مِمَّنْ رَوَى المَدَّ فِي أَخَوَاتِهِ الحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ...، وَبِالقصر قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الحَسَنِ...، وَالوَجْهَانِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي نَشِيطٍ فِي «التَّيْسِيرِ» وَ«الشَّاطِبِيَّةِ» وغيرهما» اهـ باختصار وتصرف.

فبان مما سبق أن لقالون الوجهان جميعا، لا كما يدّعي بعض الناس مِن أن وجهَ القصر لا يُقرأ به من طريق «الشاطبية».

وأما {أئمة}؛ ففيها وجهٌ واحدٌ، سواء أكانت معرَّفة أم منكّرة، وهو تسهيل الهمزة الثانية من غير إدخالٍ. وأَصْلُ هذه الكلمة: (أَأْمِمَة) عَلَى وَزْنِ: (أَفْعِلَةٍ)، جَمْعُ إِمَامٍ، ولكنّ المِيمَيْن لمّا اجتمعتا أُدْغِمت الأُولَى فِي الثَّانِيَة وَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُها على الهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا، فصارت (أَئِمّة)، ثم سُهِّلَت الهمزة الثانية بين الهمزة المحققة والياء. قال الشاطبي:

وآئمّةً بالخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ[١]   وسَهِّلْ سَمَا وصْفًا وفي النحو أُبدِلا

قال ابنُ القاصح: «قولُه: (وسهِّل سما وصفا) أمرٌ بتسهيل الهمزة الثانية للمشار

---

(١) يعني هشاما.

إليهما بـ(سما)، وهم: نافعٌ، وابنُ كثير، وأبو عمرٍو، فتَعَيَّنَ للباقين التحقيق. ونبه بسموِّ وصفِ التسهيل على حسنه واشتهاره. وقولُه: (وفي النحو أُبْدِلا) إخبارٌ بمذهب بعض النحويين في هذه الهمزة؛ فإنهم يبدلونها ياءً، ووافقهم بعضُ القراء وقرءوا بياء مكسورة، ونصوا عليه في كتبهم، وقال الداني: «بهمزة وياء مختلسةِ الكسر». قلت: يريد التسهيل، وأما البدل فمن الزيادات» اهـ مختصرا.

وقال ابن الجزري: «اخْتُلِفَ عمن روي عنهم تسهيلُ الهمزة الثانية فِي كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا؛ فَذَهَبَ الجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الأَدَاءِ إِلَى أَنَّهَا تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ -كَمَا هِيَ فِي سَائِرِ بَابِ الهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ-، وَعَلَى هَذَا الوَجْهِ نَصَّ أَبُو القَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «التَّيْسِيرِ» وَ«التَّذْكِرَةِ» وَغَيْرِهِمَا: «بِيَاءٍ مُخْتَلَسَةِ الكَسْرَةِ».

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهَا تُجْعَلُ يَاءً خَالِصَةً، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ شُرَيْحٍ فِي «كَافِيهِ»، وَأَبُو العِزِّ القَلَانِسِيُّ فِي «إِرْشَادِهِ»، وَسَائِرُ الوَاسِطِيِّينَ، وَبِهِ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِهِمْ» اهـ مختصرا بتصرف.

فبان بهذا أن قولَ من قال بجوازِ الإبدال أيضا من طريق «الشاطبية» قولٌ غيرُ صحيح. وهذا من غريبِ تناقُضِهم -كما سبق في المقدمات-.

والتسهيل إذا أُطلِق انصرف إلى التسهيل بين بين، فَكُنْ مِن ذا على ذُكْرٍ.

فصل
الاستفهام المكرر

الاستفهام المكرر: هو كل موضع تَكَرَّر فيه لفظُ الاستفهام على التعاقب في آية واحدة أو كلام واحد.

وعرفه بعضهم بقوله: هو اجتماع همزتين في كلمةٍ وبعدها كلمةٌ أخرى ذاتُ همزتين.

وقد ورد هذا النوع في أحد عشر موضعا مِنْ تِسْعِ سُوَرٍ:

١- فِي الرَّعْدِ: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

٢، ٣- فِي الإِسْرَاءِ مَوْضِعَانِ: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾.

٤- فِي المُؤْمِنونَ: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

٥- فِي النَّمْلِ: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾.

٦- فِي العَنْكَبُوتِ: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾.

٧- فِي السَّجْدَةِ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

٨، ٩- فِي الصَّافَّاتِ مَوْضِعَانِ: الأَوَّلُ: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، والثاني: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾.

١٠- فِي الوَاقِعَةِ: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

١١- فِي النَّازِعَاتِ: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾.

نَظَم أبو شامة هذه المواضع في بيتين، فقال:

بواقعةٍ قدْ أفلح النازعاتِ سجْـ ـــــدةٍ عنكبوتِ الرعدِ والنملِ أوَّلا

وسبحان فيها موضعان وفوق صا دٍ اَيضا فإحدى عشـــرةَ الكلُّ مجُتْلا

قاعدةُ قالون في هذا الباب باختصار هي: أنه يقرأ بالاستفهام في الاستفهام الأول، وبالإخبار في الاستفهام الثاني، باستثناء موضعي النمل والعنكبوت؛ فإنه قرأهما بعكس ما تقدم.

واعلم أن قالون في هذه المواضع الأحد عشر على أصله في تسهيل الهمزة الثانية بين بين مع إدخال ألف الفصل.

فصل

دخول همزة القطع على همزة الوصل

إذا دخلت همزةُ الإستِفهامِ على هَمْزَة الوصْلِ؛ ثَبَتَتْ هَمْزةُ الاستفهام وسقَطَتْ هَمْزَةُ الوَصْل؛ لأنَّ هَمْزَةَ الوصلِ إنما أُتي بها لِيُتوَصَّل بها إلى النطق بالساكن الذي بَعدَها، فلمَّا دَخلتْ عليها هَمْزَةُ الاسْتِفْهَام استُغْني عَنْها بِهَمْزة الاسْتِفْهَام، فأسْقِطَتْ، كما في: ﴿أَطَّلَعَ﴾، أصلُها: أَ + اِطَّلَعَ-، فحذفت همزة الوصل لَـمَّا دخلت همزةُ الاستفهام. ومثلها: أستكبرتَ ، أصطفى ، أفترى ... إلخ. ولكن إذا دخلت هَمْزَةُ الاستفْهام على أل التعريف -وذلك في آلله، و آلان، و آلذكرين- فإننا لا نستطيع تطبيق القاعدة السابقة؛ لئلا يشتبه الاستفهام بالخبر؛ إذ سيكون الابتداء في الحالتين بهمزة مفتوحة، لذا فإننا في هذه الحالة نبقي همزة الوصل ونعاملها بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى- إبدالها ألفا. ولعلك تلاحظ أن هذه الألف ستلتقي حينئذ باللام الساكنة التي بعدها، وهذه اللام سكونها لازم، فحينئذ يلزم مَدُّ الألفِ بمقدار ست حركات؛ وهذا مد لازم كلمي مخفف، ويسميه بعض العلماء: مد الفرق.

إلا أن ﴿ ءَآلَـٰنَ ﴾ بسبب تحريك اللام بالفتحة العارضة يجوز فيها المد والقصر -على قاعدة تغيُّرِ سبب المد-.

الطريقة الثانية- تسهيلُها، فننطقُ بهمزةِ قطعٍ مفتوحةٍ ثم همزةٍ مسهلةٍ مفتوحةٍ -من دون إدخال ألف بين الهمزتين-.

وكلمة ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ في هذه الحالة تبقى فيها حركةُ اللام. فإذن يكون مجموعُ أوجهِ هذه الكلمة ثلاثة.

الباب السابع
الهمزتان من كلمتين

أولا: تعريفهما

هما عبارةٌ عن همزتي القطع المتحركتين المتلاصقتين في الوصل الواقعتين في كلمتين.

أفادنا هذا التعريف أنه لا بد من أن تكونا همزتَيْ قطعٍ، وأن تكونا متحركتين، وأن تكونا من كلمتين -بحيث تكون أولاهما في آخرِ كلمةٍ والأخرى في أول الكلمة التي تليها-، وأن تكونا متلاصقتين وصلا؛ فيشترط الوصل، ويشترط التلاصق.

فخرج بشرطِ كونِ كِلا الهمزتين همزةَ قطع: ما لو كانت إحداهما همزة وصل والأخرى همزة قطع، نحو: {جاء الحق}.

وخرج بشرط التلاصق ما لو فَصَلَ بين الهمزتين فاصل، كما في {السوأى أن}؛ إذ هنا فصلت بينهما الألف.

وخرج بشرط الوصل ما لو وقفنا على الكلمة الأولى وابتدأنا بالكلمة الثانية، فإنه لا إعمال لقاعدة الباب حينئذ؛ لفقدان شرط الوصل. ففي {النبي إن} لو وقفنا على {النبيء} ثم ابتدأنا بـ{إن} فإننا نثبت همزة {النبيء}؛ لأنها إنما حُذفت لعلةِ التلاقي، وعند الفصل بالوقف لا تلاقي، فلما لم انتفت العلة انتفى الحكم؛ لأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما.

وخرج بشرط وقوع الهمزتين في كلمتين: الهمزتان من كلمة.

ثانيا: قاعدة الباب:

هناك قاعدة عامةٌ في باب الهمزتين من كلمتين، وهي أنه إذا اتفقت الهمزتان في الحركة فإن التغيير يقع على الأولى، وإذا اختلفتا فإنه يقع على الثانية.

إذا عرفت ذلك فاعرف أن **المتفقتين في الحركة** لهما ثلاثة أحوال: إما أن تكونا مفتوحتين، وإما أن تكونا مضمومتين، وإما أن تكونا مكسورتين.

ففي الحالة الأولى نسقط الأولى، كما في: {جا أمرنا}، و{تلقا أصحاب}. قال الشاطبي:

وَأَسْقَطَ الُاولَى في اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ فَتَى العَلَا

كَجَا أَمْرُنَا مِنَ السَّماَ إِنَّ أَوْلِيَا أُولَـئِكَ أَنْوَاعُ اتِّفَاقٍ تجَمَّلَا

وَقَالُونُ وَالبَزِّيُّ في الفَتْحِ وَافَقَا ....

ولعلك تذكر أننا في هذه الحالة نُعمل قاعدةَ تغيُّرِ سبب المد؛ فيجوز لنا المد والقصر، والمدُّ أولى، إلا إذا كنا نقرأ بوجهِ المد في المنفصل، ففي هذه الحالة خلافٌ سبق ذكره في التحريرات التي في آخر باب المد والقصر، فارجع إلى ذلك ثَمَّ.

مثال ذلك: {حتى إذا جا أمرنا}.

هذا ما يتعلق بالمفتوحتين.

وأما إذا كانتا مضمومتين أو مكسورتين؛ فإننا نسهل الأولى. قال الشاطبي:

وَقَالُونُ وَالبَزِّيُّ في الفَتْحِ وَافَقَا وَفي غَيْرِهِ كَاليَا وَكَالوَاوِ سَهَّلَا

مثال المضمومتين: {أولياء أولئك} في سورة الأحقاف، وهو الموضع الوحيد في القرآن.

ومثال المكسورتين: {هؤلاء إنْ}، و{وهو الذي في السماء إله}، و{ومن وراء إسحاق يعقوب}.

وفي كلا النوعين نطبّق قاعدة تغير سبب المد، فيجوز لنا المد والقصر، والمد أولى، إلا إذا كنا نقرأ بوجهِ المد في المنفصل، ففيها الخلاف السابق.

مثال ذلك في المضموتين: {من دونه أولياء أولئك}، ومثاله في المكسورتين: {هؤلاء إن}.

ويستثنى مما سبق ثلاثة مواضع كلها من قسم المكسورتين:

الموضع الأول- {بالسوء إلا} في سورة يوسف، حيث إن فيه وجها زائدا على ما سبق، وهو وجه الإبدال؛ حيث تبدل الهمزة الأولى واوًا مع إدغام الواو التي قبلها فيها، ويكون النطق بواو مشددة مكسورة؛ {بالسوِّ إلا}، وهذا الوجه هو المختار. فيتحصل لنا من ذلك أن هذا الموضع يجوز لنا فيه ثلاثة أوجه: وجه الإبدال، ووجه التسهيل، وعلى وجه التسهيل وجهان في المد: القصر، والمد. والمد أولى. وهذا إذا لم نكن نقرأ بوجهِ المد في المنفصل، فحينئذ يرد عليها الخلاف السابق.

قال الشاطبي:

وَبِالسُّوءِ إِلاَّ أَبْدَلا ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلا

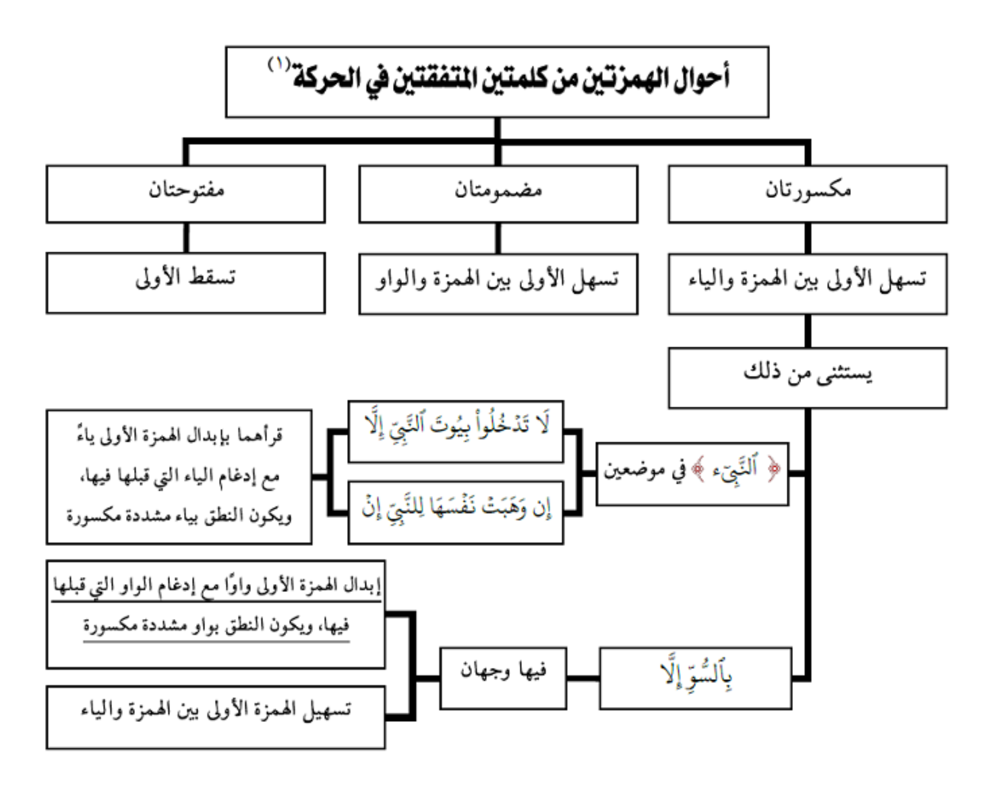
الموضع الثاني- {النبي إن} في سورة الأحزاب، في هذا الموضع نبدل الهمزة الأولى ياءً مع إدغام الياء التي قبلها فيها، ويكون النطق بياء مشددة مكسورة، {النبيِّ إن}، وليس يُقرأ في هذا الموضع إلا بهذا الوجه.

الموضع الثالث- {النبي إلا} في سورة الأحزاب أيضا، يقال فيه ما قيل في الموضع الذي قبله.

قال الشاطبي:

وقالونُ في الأحزاب في للنبيِّ معْ بِبيوتِ النبيِّ الياءَ شَدَّدَ مُبْدلَا

وهذه خريطة ذهنية تلخص لك ما سبق:



قال القاضي في «السر المصون في رواية قالون»:

وَحَالَ فَتْحٍ أَسْقِطِ الأُولَى وَفِي كَسْرٍ وَضَمٍّ سَهِّلَنْهَا تَقْتَفِ

بِالسُّوءِ إِلاَّ أَدْغِمَنَّ مُبْدِلا وَقِيلَ بِالتَّسْهِيلِ أَيْضًا فَاقْبَلا

نأتي الآن إلى أحكام الهمزتين من كلمتين **المختلفتين في الحركة**..

أعطيك طريقةً سهلةً لضبط هذا الباب..

الهمزة المتحركة إما أن تكون مفتوحة، وإما أن تكون مضمومة، وإما أن تكون مكسورة. فإذا قمنا بالضرب الحسابي لاستخراج الاحتمالات التي يمكن أن تكون عليها الهمزتان المختلفتان؛ فنقوم بضرب ٣ × ٣ فيكون الناتج ٩، ثم نطرح من الناتج ثلاثة احتمالات؛ هذه الاحتمالات للمتفقتين، فيكون الناتج ٦ ، وإليك تفصيلها:

١- مفتوحة ومضمومة.

٢- مفتوحة ومكسورة.

٣- مضمومة ومفتوحة.

٤- مضمومة ومكسورة.

٥- مكسورة ومفتوحة.

٦- مكسورة ومضمومة.

كل هذه الاحتمالات موجودة في القرآن إلا الاحتمال الأخير. فإذن عدد حالات الهمزتين المختلفتين خمس حالات.

ننتقل إلى طريقة وقاعدة أخرى سهلة لمعرفة أحكام هذه الخمس الحالات..

- إذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة فإننا نسهل الثانية بين الهمزة المحققة وبين حرف المد المجانس لحركتها.

مثال فتح الأولى مع ضم الثانية: {جاء أمة}، ولا ثاني لها في القرآن. نسهل الثانية بين الهمزة والواو.

ومثال فتح الأولى مع كسر الثانية: {تفيء إلى}، نسهل الثانية بين الهمزة والياء.

- إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة فإننا نبدلها حرف مد من جنس الهمزة الأولى.

مثال ضم الأولى مع فتح الثانية: {نشاء أصبناهم}، نبدل الثانية واوا خالصةً.

ومثال كسر الأولى مع فتح الثانية: {من السماء أو} نبدل الثانية ياء خالصةً.

قال الشاطبي:

وَتَسْهِيلُ[1] الأُخْرَى في اخْتِلاَفِهِماَ سَمَا[2] تَـفِـيءَ إِلَى مَـعْ جَـاءَ أُمَّـةٌ أُنْـزِلاَ

---

(١) أراد بالتسهيل هنا مطلق التغيير على ما سيأتي.

(٢) رمز نافع وابن كثير وأبي عمرو.

نَشَــاءُ أَصَــبْنَـا والسَّـــماءِ أَوِ ائْتِـنَـا ... فَنَوْعَانِ قُلْ كاليَا وَكَالوَاوِ سُـــهِّلَا
وَنَـوْعَـانِ مِـنْـهَـا أُبْـدِلاَ مِـنْـهُـمَا وَقُـلْ ... يَشَـــاءُ إلى كـاليَـاءِ أَقْيَسُ مَعْـدِلَا

- تبقى لنا الحالة الأخيرة وهي أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، نحو: {يشاء إلى} .. في هذه الحالة لنا في الهمزة الثانية وجهان:

١- تسهيلها بين الهمزة والياء.

٢- الإبدال واوا خالصة مع إبقاء الكسرة.

قال الشاطبي:

وَنَوْعَـانِ مِنْهَـا أُبْـدِلاَ مِنْهُمَا وَقُـلْ ... يَشَـــاءُ إلى كـاليَـاءِ أَقْيَسُ مَعْـدِلَا
وَعَـنْ أَكْـثَـرِ الـقُـرَّاءِ تُـبْـدَلُ وَاوُهَـا ... .

قال الداني: «المكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين: تبدل واوا مكسورة على حركةِ ما قبْلَها، وتُجعل بين الهمزة والياء على حركتها. والأول مذهب القراء، وهو آثَرُ، والثاني مذهب النحويين، وهو أَقْيَسُ» اهـ.

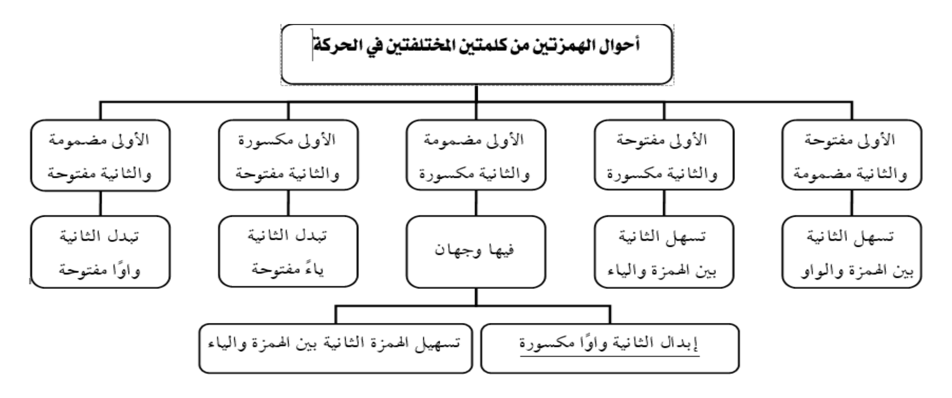
قال أبو شامة: «فلهذا قال الشاطبي: (وعن أكثر القراء تبدل واوها)، لأن منهم من سهلها باعتبار حركة ما قبلها لأنها أثقل من حركتها، وهذا الوجه أقرب من وجه الإبدال الذي عليه الأكثر» اهـ.

وقال السخاوي: «وأما {نشاء إلى} فالقياس أن يسهل بين الهمزة والياء؛ لأن الياء أُمُّ الكسرة، وحركتها الكسرة...، (وعن أكثر القراء تبدل واوها) أي تبدل عن أكثر القراء واوا مختلَسةَ الكسرةِ. وقال: (عن أكثر القراء) لأن منهم من يجعلها بين الواو والهمزة...، وقد أشار إلى أن الوجهين مقبولان معمول بهما، وأن أهل التحقيق يأخذون بهما بما وُصف به كلُّ واحد منهما» اهـ.

واعلم أننا في جميع الحالات الخمس السابقة نبقي حركةَ الهمزةِ المغيَّرةِ التي

كانت قبل التغيير، سواء كان التغيير بالإبدال أم بالتسهيل.


وهذه خريطة ذهنية تلخص ما سبق:



ونعيد التنبيه على أن جميع ما ذُكِرَ من الخلاف في تغيير إحدى الهمزتين في جميع هذا الباب إنما هو في حالة الوصل فحسب، وأما إذا وقفْنا على الكلمة الأولى أو بدأْنا بالكلمة الثانية؛ فليس لنا في الهمزة حينئذ إلا التحقيقُ.

وفي هذا يقول الشاطبي:

.... وَكُلٌّ بِهَمْزِ الكُلِّ يَبْدَا مُفَصِّلَا

قال أبو شامة: «أي وكل من سهل الثانية من المتفقتين والمختلفتين فإنما ذلك في حال وصلها بالكلمة قبلها، لأن الهمزتين حينئذ متصلتان وتلتقيان، فأما إذا وقف على الكلمة الأولى فقد انفصلت الهمزتان، [فزال حينئذ موجب التسهيل، وهو استثقال اجتماعهما]، فإذا ابتدأ بالكلمة الثانية حقق همزتها، ولو أراد القارئ تسهيلها لَـمَا أمكنه؛ لقربِ المسهَّلَة من الساكن، والساكنُ لا يمكن الابتداء به.

فإن قلت: كما بَيَّنَ الابتداءَ للكل كان ينبغي أن يبين الوقفَ على الأُولى للكل؛ لأن التسهيل قد وقع في الأولى وفي الثانية في حال الاتصال، فبقي بيانُ حالِـهما في الانفصال، فلِمَ تَعَرَّضَ لبيان حال الثانية دون الأولى؟ قلت: مَن حقق الهمزة الأولى

وقف عليها ساكنة، إلا من عُرف من مذهبه أنه يبدلها -كما يأتي في باب وقف حمزة وهشام-، ومن سهلها وقف أيضا بسكونها؛ إذ لا تسهيل مع السكون، وللكل أن يقفوا بالروم والإشمام بشرطهما...، فلما كان للوقف بابٌ يتبين فيه هذا وغيرُه؛ أَعْرَضَ عنه، وأما الابتداء فلا باب له، فبَيَّنَ هنا ما دعت الحاجة إلى بيانه. والله أعلم وأحكم» اهـ، والزيادة من شرح السخاوي.

وقال ابن الجزري: «إِنَّ هَذَا الَّذِي ذُكِرَ مِنَ الِاخْتِلَافِ فِيتَخْفِيفِ إِحْدَى الهَمْزَتَيْنِ فِي هَذَا البَابِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَالَةِ الوَصْلِ، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى الكَلِمَةِ الأُولَى أَوْ بَدَأْتَ بِالثَّانِيَةِ حَقَّقْتَ الهَمْزَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لِجَمِيعِ القُرَّاءِ، إِلَّا مَا يَأْتِي فِي وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ فِي بَابِهِ» اهـ.

وقد ختم الشاطبي هذا الباب بقوله:

وَالِابْدَالُ مَحْضٌ وَالمُسَــهَّلُ بَيْنَ مَا ... هُوَ الهَمْزُ وَالحَرْفُ الَّذِي مِنهُ أُشْكِلَا

قال ابن القاصح: «بيّن ﷺ بهذا البيت حقيقة الإبدال والتسهيل، فأخبر أن الإبدال محض، أي تبدل الهمزة حرفَ مَدٍّ محضًا ليس يبقى منه شائبةٌ مِن لفظِ الهمز، فتكون ألفا أو واوا أو ياء ساكنين أو متحركين. و[أنّ] التسهيل أن تُجْعَلَ بين الهمزة والحرف الذي تولدت منه حركةُ الهمزةِ؛ فتسهَّل الهمزةُ المفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومةُ بين الهمزة والواو، والمكسورةُ بين الهمزة والياء، هذا معنى قوله: (منه أشكلا). قال الجوهري: «شكلت الكتاب: أي قيدته بالإعراب. وأشكلته: أزلت إشكاله»» اهـ.

ويمكن أن نصف التسهيل فنقول: هو تليينُ صوتِ الهمزةِ وتقريبُها من حرف اللين الذي منه حركتُها.

وليُحذر مما يقع فيه البعض عند نطق الهمزة المسهلة من إبدالها هاء، فهذا خطأ.

قال السخاوي: «وقد غلط قوم في الإشارة [إلى الهمزة المسهلة] فأخرجوها من مخرج الهاء» اهـ. وقال الداني:

والمتحرك إذا خففتَه   وقبله محرَّكٌ دبرتَه
بالحركات الجاريات فيه   لابالتي منهن قد تليه
تجعله في الكلِّ بَيْنَ بَيْنَا   في الهمزات حيثما أَتَيْنَا

الباب الثامن
الهمز المفرد

أولا: تعريفه:

هو الهمز الذي لم يلاصق مِثْلَه.

فالهمز المفرد لا يلاصق همزا آخر حتى في حالة الوصل.

فخرج بهذا ما سبق من أبوابِ الهمزات.

أولا: تعريفه:

الهمز المفرد قسمان:

- قسم متفق على إثباته بين القراء العشرة.
- وقسم مختلف بينهم في إثباته وحذفه.

سنتكلم على القسم الثاني أولا ثم نعود إلى القسم الأول.

القسم المختلف فيه بين القراء له ألفاظ مخصوصة، وقد يكون الواحد منها مطردا، وقد يكون خاصا بموضعه. وللوقوف على هذه الألفاظ ومذهبِ قالون فيها: انظر «النشر» (ج١ ص٣٩٠ – ٤٠٨)، و«تقريب النشر» (ص ٦٣ – ٦٩).

نعود الآن للكلام على القسم الأول..

ألفاظ هذا القسم منها ما هو ساكن، ومنها ما هو متحرك.

والساكن منه أربعةُ ألفاظ: {ياجوج}، و{ماجوج}، و{موصدة}، و{ريا}.

في الثلاثة الأُوَلِ أبدل قالونُ الهمزَ حرفَ مدٍّ من جنس حركة ما قبله من غير إدغام، وفي الرابع أبدله حرف مد من جنس حركة ما قبله مع الإدغام.

وأما المتحرك من ألفاظ هذا القسم فهو سبعة ألفاظ:

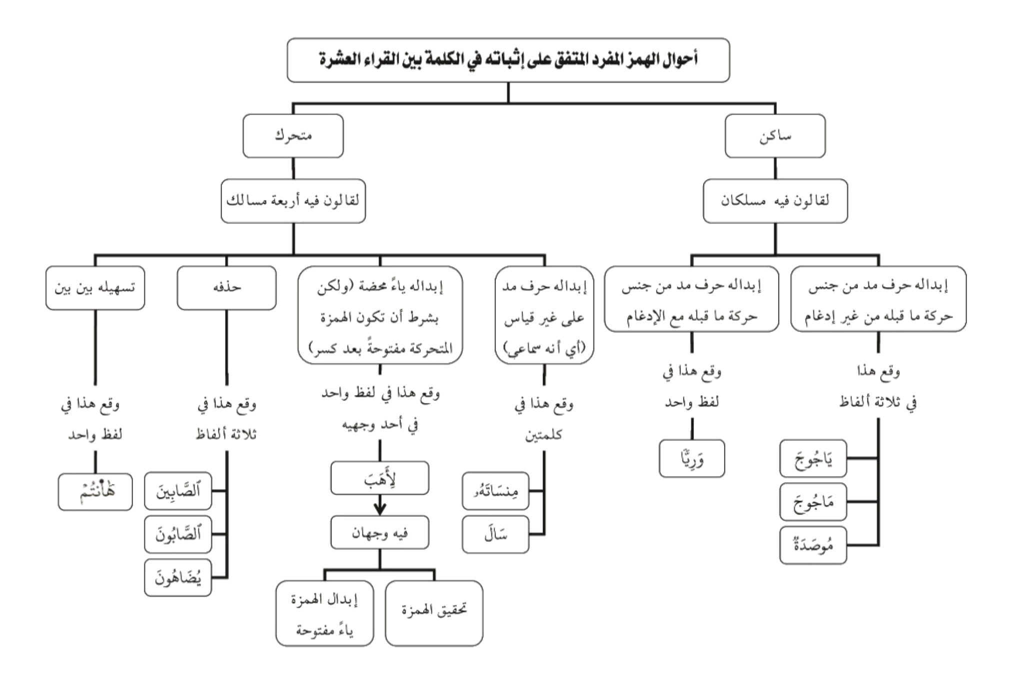
١- {هانتم}. وهذا اللفظ سبق الكلام عليه، وذكرنا أن قالون يسهل هذا الهمز.

٢- {الصابين}، و{الصابون}، و{يضاهون}. وهذه الثلاثة يقرؤها قالون بحذف الهمز. وأُبدلت الكسرة في {الصابون} و{يضاهون} بضمةٍ لمناسبة الواو بعدها.

٣- {لأهب}، وهو في سورة مريم، في قوله تعالى: {لأهب لك غلاما زكيا}. هذا اللفظ يقرؤه قالون بوجهين: تحقيق الهمز، وإبدال الهمز ياءً خالصةً مفتوحةً.

٤- {منساته} و{سال}، الأول في سورة النمل في قوله تعالى: {فلما قضينا عليه الموت...}، والثاني في سورة المعارج في قوله تعالى: {سال سائل بعذاب واقع}. في هذين اللفظين أبدل قالون الهمزة حرف مدٍّ. والإبدال هنا سماعي على غير قياس.

وهذه خريطة ذهنية تلخص ما سبق:



الباب التاسع
النقـــل

أولا: تعريفه:

أما النقل في اللغة؛ فيقول ابن فارس: النون والقاف واللام أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، ثُمَّ يُفَرَّعُ ذَلِكَ. اهـ.

وأما في الاصطلاح: فهو تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة.

مثال ذلك: {رِدْءًا} .. في هذا المثال همزة مفتوحة سُبِقَت بساكن –وهو الدال–، فنُقِلَت حركة الهمزة –وهي الفتحة– إلى الدال، فصارت الدال مفتوحة بدل أن تكون ساكنة، وحذفت الهمزة، فصارت الكلمة: {رِدًا}.

ثانيا: مواضعه:

قرأ قالون بالنقل في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول– بسورة القصص، في قوله تعالى عن موسى: {فأرسله معي ردا يصدقني}. وسبق الكلام على هذا الموضع آنفا.

الموضع الثاني– {ءالن} في موضعيها بسورة يونس. وهذه اللفظة سبق الكلام عليها بالتفصيل.

الموضع الثالث– {عادا الاؤْلى} في قوله تعالى في سورة النجم: {وأنه أهلك عادا الاؤْلى}، هذه الكلمة أصلها: {عادا الأُولى}، فحُذفت الهمزة، ونُقلت حركتها إلى اللام قبلها، وزيدت همزة ساكنة بعد اللام المضمومة مكان الواو، مع إدغام تنوين {عادا} في اللام الأولى، فصارت: {عادًا الُّؤْلى}.

يرِدُ هنا سؤال: إذا وقفنا على {عادًا} وبدأنا بـ{الاؤلى} فكيف نبدأ بها؟

الجواب: نبدأ بها بأحدِ أوجهٍ ثلاثةٍ:

١- لُؤْلى. أي نبدأ بلامٍ مضمومةٍ فهمزةٍ ساكنةٍ فلامٍ مفتوحةٍ ممدودةٍ.

٢- الُؤْلى. أي نبدأ بهمزةِ وصلٍ مفتوحةٍ فَلَام مضمومةٍ فهمزةٍ ساكنةٍ فلامٍ مفتوحةٍ ممدودةٍ.

٣- الْأُولى . أي نبدأ بهمزة وصلٍ فلامٍ ساكنةٍ فهمزةٍ مضمومةٍ ممدودةٍ فلامٍ مفتوحةٍ ممدودةٍ. وهذا الوجه هو أحسن الأوجه، ويسمى وجه الأصل؛ لأن فيه رد الكلمة إلى أصلها قبل النقل.

قال القاضي في «السر المصون»:

رِدْءًا وَآلآنَ بِيُونُسَ انْقُلَا ... وَعَادًا الأُولَى مَعَ الهَمْزِ اجْعَلا
مَكَانَ وَاوٍ وَابْدَءًا أَلُؤْلَى ... لُؤْلَى وَبَدْؤُهُ كَحَفْصٍ أَوْلَى

وهذه خريطة ذهنية لما سبق:

المواضع التي قرأ فيها قالون بالنقل

عَادًا ٱلْأُولَىٰ

الكلام حولها من ناحيتين

عند وقوعها في دَرْجِ الكلام

ثَمَّة وجه واحد

حذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام قبلها، وزيادة همزة ساكنة بعد اللام المضمومة مكان الواو، مع إدغام تنوين ﴿ عادًا ﴾ في اللام الأولى

عند الابتداء بها

ثَمَّة ثلاثة أوجه

أَلْأُولَى

يسمى هذا الوجه «:وجه الأصل» ـ أي: رد الكلمة إلى أصلها قبل النقل)، وهو أحسنُ الأوجُه

أَلُؤْلَى

لُؤْلَى

كتبتُ الكلمات بحسب نطقها حال البدء بها، لا حسبما رُسمت في المصحف

ءَآلْـَٰٔنَ

فيها ثلاثة أوجه

إبدال همزة الوصل ألفًا مع المد الطويل

إبدال همزة الوصل ألفًا مع القصر

تسهيل همزة الوصل بين الهمزةِ والألفِ من غير مد مطلقًا

رِدًا

الباب العاشر
الإظهار والإدغام

أولا: تعريفه:

الإظهار في اللغة: مصدر أظهر الشيءَ يُظهره إذا بَيَّنَه.

وفي الاصطلاح عرفه بعضهم بأنه الإتيان بالحرفين منطوقا بكل واحدٍ منهما على صورتِه، موفًّى جميعَ صفته، مخلَصًا إلى كمال بِنيته.

وعرفه آخرون بقولهم: هو قطع الحرف الأول من الحرف الذي يليه قطعا يُبِينُه منه، من غير سكت عليه.

وعرفه آخرون بقولهم: هو النطق بالحرف من مخرجه، موفًّى جميعَ صفاته.

إلى غير ذلك من التعريفات.

وقد يعبَّر عن الإظهار بـ(البيان) و(التبيين).

وأما **الإدغام** فهو في اللغة مصدر أَدْغَمَ الشيء يدغمه إذا أدخله في مَدخلٍ ما.

وفي الاصطلاح: عرفه بعضهم بقولهم: هو اللفظ بحرفين حرفا واحدا كالثاني مشددا.

وعرفه آخرون بقولهم: هو إيصال حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا من جنس الثاني يرتفع المخرج عنهما ارتفاعة واحدةً.

وعرفه آخرون بقولهم: أن تصل حرفا ساكنا بحرف متحركٍ مثلِه أو مقاربِه، وتصييرهما حرفا واحدا مشددا، يكون النطق بهما دَفعَةً واحدةً.

إلى غير ذلك من التعريفات.

والادِّغَام مِثْلُ الإدغام، لكن الأول من ألفاظ البصريين، والثاني من ألفاظ الكوفيين.

مثال الإدغام: {من ماء} تُدغم الميم في النون، فيصيران ميما واحدة مشددة، هكذا: (مِـمَّاء)؛ لأن الميم هي الثانية، ونحن ذكرنا أن الإدغام يصير فيه الحرفان كالثاني مشددا، فيصير النطق بميم مشددة.

واعلم أن الإظهار هو الأصل؛ لأنه لا يحتاج إلى سبب، والإدغام فرع عن الإظهار؛ لأنه محتاج إلى سبب –من تقارُب أو تماثل أو تجانس–، وسيأتي تعريف كل واحد من هذه المصطلحات.

من أصول الإدغام في النطق العربي:

١- أن يكون الحرف الأول ساكنا، فإن كان متحركا تَوَقف حصولُ الإدغام على حذف الحركة، ويسمى حينئذ إدغاما كبيرا، واشتهر به من القراء السبعة أبو عمرو بنُ العلاء.

٢- يكثر الإدغام في حروف الفم واللسان، ويقل في حروف الحلق والشفتين.

٣- يُدغم الأضعف في الأقوى، ولا يُدغم الأفضل في الأنقَص؛ لأن الإدغام لا يَبخس الحروف ولا يُنقصها.

٤- كلما تقاربت المخارج وتدانت حَسُن الإدغام، وكلما تباعدت حَسُن الإظهار.

والإدغام ثابت في قراءة القرآن وفي اللغة بما لا شك فيه. ولا ينقضي عجبك حين تسمع بعض الناس يُنكرون صورًا من الإدغام ثابتةً عن رسول الله ﷺ بحجة أن فيه إسقاطا لحرف من كتاب الله!

أوَليسَ قد ثبت هذا عن رسول الله ﷺ بالتواتر؟! ماذا يريدون أصح من هذا دليلا؟! نسأل الله لهم الهداية!

إذا علمت ما سبق؛ فاعلم أن الإدغام ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول- الإدغام الصغير: وهو ما كان الأول من الحرفين ساكنا، كما في: {من ماء}، تدغم النون في الميم فيصير النطق بميم مشددة.

وسبب تسمية هذا القسمِ من الإدغام صغيرًا؛ قيل: لسكون أولِ الحرفين وتحَرُّكِ الثاني؛ فيَسْهُل إدغامه؛ لقلة العمل فيه. وقيل: لقلة وقوعه مقارنةً بالكبير؛ إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل غيرُ ذلك.

القسم الثاني- الإدغام الكبير: وهو ما كان الأول من الحرفين متحركا، كما في نحو: {قال ربك} تُدغم اللام في الراء فيصير النطق براء مشددة.

وسبب تسمية هذا القسم من الإدغام كبيرا؛ قيل: لأن الحرفين فيه متحركان؛ فيكون العمل فيه أكثر من العمل الذي في الإدغام الصغير؛ حيث إنه في الإدغام الكبير يحُتاج إلى تسكين الحرف الأول ثم إدغامه. وقيل: سُمِّيَ كَبِيرًا لِكَثْرَةِ وُقُوعِهِ؛ إِذِ الحَرَكَةُ أَكْثَرُ مِنَ السُّكُونِ. وَقِيلَ: لمِاَ فِيهِ مِنَ الصُّعُوبَةِ. وَقِيلَ: لِشُمُولِهِ نَوْعَيِ المِثْلَيْنِ وَالجِنْسَيْنِ وَالمُتَقَارِبَيْنِ. وقيل غيرُ ذلك.

والمقصودُ ذِكْرُه من الإدغام في هذا الكتاب هو الإدغام الصغير؛ إذ هو المتعلق برواية قالون؛ لأن الإدغام الكبير لم يقع في رواية قالون إلا في كلمتين؛ هما: {تأمنا} و{مكني}، ولم يكن له من الألفاظ في باب الإدغام الكبير سوى هاتين الكلمتين؛ ولذا تركتُ تفصيل الكلام عليه.

وأما {نعما} وأمثالهُا فهي مما اتُّفق عليه في هذا الباب بين القراء العشرة، وليس مما وقع فيه الخلاف.

لنتكلم الآن على {تأمنا} و{مكني}..

أما {تأمنا} فأصلُها: (تأمَنُنَا)، كتَسْمَعُنَا، بنونين: أُولاهمُا لام الفعل، وحقها أن

تكون محركة بالضم؛ إذ الفعل هنا مضارع مرفوع لعدم دخول ناصب أو جازم عليه، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة[١]، وأما النون الثانية فهي ضمير المتكلم، ولأجل توالي ثلاثة متحركات كلها أحرف غنة –وبعضهم يقول: لأجل توالي حرفين متحركين من جنس واحد-؛ لأجل هذا أو ذلك خُفِّف النطق بإحدى طريقتين:

الأولى– إخفاء ضمة النون الأولى، ويراد بالإخفاء هنا: خطف الحركة والإسراع بها حتى يذهب بعضُها. وقُدِّرَ الذاهبُ بالثلث. أي إن الحركة يبقى ثلثاها ويذهب ثلثها. وبعضهم يطلق على هذا العمل: (الاختلاس).

الثانية– إدغام النون الأولى في النون الثانية مع الإشمام.

ومصطلح: (الإشمام) عندهم مأخوذ من قولهم: أشممته الطِّيبَ، أي أوصلت إليه شيئا يسيرا مما يتعلق به وهو الرائحة. فأنت كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأنْ هيأتَ العضوَ للنطق بها دون أن تنطق بها، فهنا تشِمُّ الحرفَ رائحةَ الضم بأن تضمَّ شفتيك بُعَيْدَ تسكين الحرف كهيئتهما عند النطق بالضمة.

ويطلق مصطلح: (الإشمام) في عرف القراء على عدة ظواهر صوتية، وقد يقع الخلط بينها عند بعض الدارسين، لذا كان من المهم أن نبين حقيقةَ كل منها حتى يسهل التفريق بينها؛ فيُفهم المراد به في كل موضع على وجه صحيح.

الظاهرة الأولى– أن تُشْرِبَ صوتًا صفةَ صوتٍ آخرَ مجاورٍ له، أو خلط الصوت بصوت آخر، وقد عبر سيبويه عن هذه الظاهرة بمصطلح المضارعة والتقريب، وعبر عنه ابن جني بالإدغام الأصغر، وعرّفه بأنه تقريبُ صوتٍ من صوت، ويسميه دارسو الأصوات: (الإشمام الصوتي)، وذلك كما في الصادِ المُشَمَّةِ صوتَ الزاي، فنحن

---

(١) إذ إن (لا) التي سبقتهُ نافية وليست ناهية.

نُشرِبُ الصادَ صوتَ الزاي، أي ننطق بالصاد مجهورةً.

الظاهرة الثانية– إشمام كسرةِ أولِ الفعل الثلاثي المعتل العين المبني لما لم يسم فاعله، حيث نشم الكسرةَ صوتَ الضمة؛ دلالةَ على أن أصل الفعل على وزن (فُعِلَ)، وسيأتي الكلام على هذا الإشمام في التتمة عند الكلام على {سيء} و{سيئت}. ويُطلِقُ بعضُهم على هذا الأشمام: الإشمام الصرفي.

الظاهرة الثالثة– ضم الشفتين بُعيد تسكين الحرف كهيئتهما عند النطق بالضمة. وقد ذهب أكثر العلماء إلى أنه خاص بالساكن سواء كان وقفا أو غيره، فالذي في الوقف هو الذي يُذكر في باب الوقف على أواخر الكلم، وهو ضَرْبٌ مِن ضروب الوقف على أواخر الكلم، ويكون في الكلمةِ المضمومِ أو المرفوعِ آخرُها، كالوقف على كلمة: {نستعينُ}. وأما الذي في غير الوقف فمثاله ما نحن بصدد الحديث عنه من إشمام النون الساكنة في {تأمنا}. قال الضباع في «الإضاءة»: «فالإشمام هنا كالإشمام في الوقف على المرفوع؛ لأن النون الأولى أصلها الضم، وقد سُكنت للإدغام، والمسكن للإدغام كالمسكن للوقف، بجامعِ أن سكون كل منهما عارض، إلا أن الإشمام هنا قبل تمام النطق بالنون الثانية، وفي الوقف عند النطق بالحرف الأخير سواء كان مدغما فيه أم لا» اهـ. وقال أبو علي الفارسي: «وجهه أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون، فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعا في الإدراج أشموا النون المدغمة في {تأمنا}» اهـ.

وكيفية أداء الإشمام في كلمة {تأمنا}: أن تضم شفتيك بُعَيْدَ تسكين النون الأولى كهيئتهما عند النطق بالضمة، وتُبقِيهما بهذا الوضع إلى أن ينتهي زمن الغنة، فإذا انتهى زمن الغنة تفتحُ فَاكَ على النون الثانية. ولعل هذا الوصف التقريبي يقرب لك محل

ضم الشفتين: (تَأْمَنْ[ضم الشفتين]نـا).

وبعضهم وصف هذا الإشمام بقوله: «ضم الشفتين عقب إدغام الحرف الأول في الثاني للإشارة إلى حركة الحرف المدغم».

وهناك من يصف هذا الإشمام بقوله: «ضم الشفتين مقارِنا لسكون الحرف المدغَم». ويَظْهَر لي –والله أعلم– أن صاحب هذا التعريف ممن يرى أن الضم يكون من البداية؛ لأنه قال: «وكيفيته: أن تضم شفتيك عند إسكان النون الأولى مباشرةً وقبل إدغامها في النون الثانية إدغامًا تامًّا».

وقد تلقيتُ كلا الكيفيتين عن شيوخي، بعضهم أقرأني بالأولى، وبعضهم بالثانية، ولم أستطع من خلال عبارة شراح «الشاطبية» تحديد الكيفية التي وردت عن الشاطبي في ذلك؛ لأن عباراتهم فيها احتمال بالنسبة لي، فلا أستطيع الجزم منها بشيء.

وإنّ الإشمام في {تأمنا} لا أثر له في السمع، وإنما يُدرَك بالنظر، ولذا لا يدركه الأعمى إلا بتلقينه إياه من المبصِر.

وقد قطع الشاطبي بالإخفاء، وحكى الإشمام، فقال:

.... وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يخْفَى مُفَصَّلَا[1]

وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ البَعْضُ عَنْهُمُ ....

فذَكَر أن جميع السبعة قرءوها بالإخفاء، ثم أخبر أن بعض أهل الأداء روي عنهم إدغام النون الأولى في النون الثانية مع إشمام الضم. وهذا الوجه من زيادات القصيد.

وقد أجمعت المصاحف على كتابتها بنون واحدة.

قال ابن الجزري: «{ما لَكَ لَا تَأْمَنا} فِي يُوسُفَ، أَجْمَعُوا على إِدْغَامِهِ، واختلفوا

(١) قوله: (مفصلا) معناه: مفصولًا النونُ الأولى فيه عن الثانية في حال الإخفاء بسبب إظهار الأولى واختلاس حركتها.

في اللفظ به؛ فقرأه أبو جعفر بإدغامه إدغاما مَحْضًا مِنْ غَيْرِ إِشَارَةٍ، بَلْ يلْفظ بِالنُّونِ مَفْتُوحَةً مُشَدَّدَةً، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِالإِشَارَةِ، واختلفوا فيها؛ فَبَعْضُهُمْ يجْعَلُهَا رَوْمًا، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ إِخْفَاءً، وَلَا يَتِمُّ مَعَهَا الإِدْغَامُ الصَّحِيحُ[١]، وَبَعْضُهُمْ يجْعَلُهَا إِشْمَامًا، فَيُشِيرُ إِلَى ضَمِّ النُّونِ بَعْدَ الإِدْغَامِ، فَيَصِحُّ مَعَهُ حِينَئِذٍ الإِدْغَامُ، وَبِالرَّوْمِ قَطَعَ الشَّاطِبِيُّ، وهو اختيار الداني، وَقَالَ الدَّانِيُّ: «إِنَّهُ هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ مِنَ القُرَّاءِ النَّحْوِيِّينَ، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي أَخْتَارُهُ وَأَقُولُ بِهِ». وبالإشمام قطع سائر أهل الأداء، وحكاه أيضا الشاطبي، وإياه أختار؛ مع صحة الروم عندي. وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ قَالُونَ بِالإِدْغَامِ المَحْضِ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الحُلْوَانِيِّ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَغَيْرِهِ عَنْ قَالُونَ، وَالجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ. وَاللهُ أَعْلَمُ» اهـ ملخصا من «النشر» و«تقريبه».

وليُنتبه إلى اختيارَ ابنِ الجزري الإشمامَ لا ينبغي أن يعتبَر تحريرًا يُلغى به اختيارُ الشاطبيِّ الإخفاءَ، فكل واحدٍ منهم له اختيارُه، فالمختار من طريق «الشاطبية» هو الإخفاء، والمختار من طريق «طيبة النشر» هو الإشمام. ولا نفعل مثلما يفعل المحررون المتأخرون من إلغاء اختيار الشاطبي باختيار ابن الجزري.

وأما {مكني} فهي التي وردت بسورة الكهف في قوله تعالى: {قال ما مكني فيه ربي خير}. وأصل هذه الكلمة: (مَكَّنَنِي)، على وزن (فَعَّلَنِي)، فأُدغِمت النون الأولى في الثانية إدغامَ مثلين كبيرا، وصار النطق بنون واحدة مشددة.

إلى هنا ينتهي كلامنا على الإدغام الكبير. وفيما يلي الكلامُ على الإدغام الصغير:

---

(١) وجه امتناع الإدغام مع الاختلاس تَعَذُّرُ الإتيانِ به؛ لأن من شرط الإدغام تسكين المدغم، وهو هنا النون الأولى، وهي لا تزال متحركة، وإن كانت حركتها غير كاملة بسبب اختلاسها، فلا تكون مدغمة والحالة هذه. بينما الإشمام يصح معه الإدغام؛ لانتفاء العلة المانعة منه -كما سيأتي-.

اعلم أن للإدغام الصغير أسبابًا وشروطًا وأقسامًا.

أما **أسبابه** فهي ثلاثة:

١ – **التماثل**: وهو أن يتفق الحرفان مخرجا وصفة.

مثلا: دال ودال، باء وباء، نون ونون، قاف وقاف.

وهذا التعريف أدق من قول كثيرين: (أن يتفق الحرفان اسما ورسما)؛ وذلك لأن التعريف الثاني يدخل فيه الواوُ المدية إذا التقت بالواو المتحركة (كما في: {قالوا وهم})، وكذلك يدخل فيه الياءُ المدية إذا التقت بالياء المتحركة (كما في: {الذي يوسوس})؛ لأنه في كلتا الحالتين اتفق الحرفان اسما ورسما، فالواو المدية اسمها واو، والواو المتحركة اسمها واو، ورسمهما واحد، وكذا الأمر في الياءين المدية والمتحركة، ونحن نعلم أن هاتين الحالتين لا إدغام فيهما. نعم قد وقع إدغام بينهما كما مر بنا في {بالسوّ إلا} و{ريا}، ولكن هذه حالات خاصة جاءت على خلاف القاعدة لا يقاس عليها، وأما القاعدة العامة فهي ما ذكرنا آنفا من أنه لا إدغام فيهما. فلذا اضطر أصحاب هذا التعريف أن يضيفوا إلى شروط الإدغام شرطا خاصا بهذا الأمر، وهو ألا يكون الساكن الأول حرف مد. والتعريف الأول لا يَرِد عليه ما ذُكِر؛ وذلك لاختلاف مخارج وصفات الحروف الجامدة والحروف الذائبة، ولا نحتاج معه إذن إلى إضافة الشرط السابق. ولذا قلنا: إن التعريف الأول أدق.

وربما يمكن توجيه التعريف الثاني بأن نعتبر أن بين الجوامد والذوائب فرقا حتى في الاسم، فالواو الأولى اسمها واو مدية، والواو الثانية اسمها واو متحركة، وكذا نقول في الياء، فالاسمان هنا مختلفان، وبهذا قد ندفع الإشكال عن هذا التعريف. ولا أدري ما مدى صحة هذا التوجيه.

ولكن ؛ كما لا يخفى؛ كثيرون لا يفرقون بين الجوامد والذوائب في الأسماء.

وعلى كل حال؛ استعمال التعريف الأول أولى وأسلم وأبعد عن اللبس.

٢- **التجانس**. وهو اتفاق الحرفين مخرجًا واختلافهما في بعض الصفات.

وبعضهم يعرفه بأنه اتفاق الحرفين في المخرج واختلافهما في الصفة. ولكن التعريف الأول أدق.

وعلى كل حال؛ فالذين يستخدمون التعريف الثاني هم أيضا يقصدون المعنى الأول، أي بعض الصفات، ولا يريدون أنهما يختلفان في كل الصفات.

أمثلة الحروف المتجانسة: الدال والتاء والطاء، الصاد والزاي والسين، الميم والباء... إلخ. وعلى مذهب الفراء ومن وافقه يكون اللام والراء والنون من الحروف المتجانسة أيضا؛ لأن هذه الحروف عندهم تخرج من المخرج نفسه وتختلف في الصفات. وأما على مذهب الباقين فإن هذه الحروف من الحروف المتقاربة.

٣- **التقارب**. وهو أن يتقارب الحرفان في المخرج والصفة معا، أو في المخرج دون الصفة، أو في الصفة دون المخرج.

فهذه ثلاث صور للمتقاربين. وفيما يلي أمثلتها:

الصورة الأولى مثل القاف مع الكاف، فهما متقاربان في المخرج، ومتقاربان في الصفات؛ حيث إنهما يشتركان في الهمس، والشدة، والانفتاح، ويفترقان في أن القاف مستعلية والكاف مستفلة، وأن القاف مقلقلة والكاف ليست كذلك. فهُما -كما نرى- يشتركان في أكثر الصفات.

والصورة الثانية مثل الدال مع السين، فهما متقاربان في المخرج، ومختلفان في أكثر الصفات؛ حيث إنهما يشتركان في الاستفال، والانفتاح، ويفترقان في أن

الدال شديدة والسينَ رخوة، وأن الدال مجهورة والسينَ مهموسة، وأن الدال مقلقلة والسين ليست كذلك.

والصورة الثالثة مثل السين مع الشين، فهما من حيث المخرج متباعدان، وأما من حيث الصفات فلهما الصفات نفسها؛ فكل منهما مهموس رخوٌ مستفل منفتح.

قد يقول قائل: إذا لم يتقارب الحرفان في المخرج ولا في الصفات فماذا يسميان؟

نقول: نسميهما: (متباعدين). ولم نذكرهما هنا لأن حكمهما الإظهار عند كل القراء.

هذا ما يتعلق بأسباب الإدغام الصغير.

وأما **شروطه** فهي:

١- تقدُّم الساكن، بحيث يكون الحرف الساكن هو الأول والمتحرك هو الثاني.

فلا يصح الإدغام في {صببنا}، ولا في {شققنا}؛ لأن المتحرك هنا هو الأول.

٢- ألا يكون الحرف الأول حرفا حلقيا (وهذا الشرط خاص بالمتجانسين والمتقاربين؛ لأن المتماثلين يدغمان مطلقا).

فلا يصح الإدغام في {أعهد}، ولا في {فاصفح عنهم}؛ لكون الحرف الأول حرفا حلقيا.

٣- ألا يكون الساكن هاء سكت. وهذا الشرط خاص بالمثلين. وعلى ذلك فليس لهذا إلا حالة واحدة بطبيعة الحال؛ وهي الهاء مع الهاء، وقد ورد ذلك في موضع واحد فقط، وهو: {ماليه هلك} بسورة الحاقة، فعلى مذهب الجمهور لا يجوز الإدغام هنا، وإنما لك أحد وجهين:

- إما أن تقف على ﴿مَالِيَهْ﴾، وهو الأَوْلى والأرجح والمختار في هذا الموضِع؛ لأن هاء السكت إنما اجتُلبت للوقف.
- وإما أن تصل، وإن وَصَلْت فالمختار أن تظهِر، والمراد بالإظهار هنا أن نسكت على هاء السكت في ﴿مَالِيَهْ﴾ سكتةً لطيفةً.

وأما الوصل مع الإدغام فليس لك. قالوا: لأن هاء السكت لا حظ لها في الإدغام.

وهناك من القراء واللغويين من لم يَعتبِر هذا الشرط وأجاز الوصل مع الإدغام، وعليه فيجوز عند هؤلاء في هذا الموضع ثلاثة أوجه.

ويزيد الذين يعرّفون المثلين بأنهما الحرفان المتفقان اسما ورسما - يزيدون شرطا رابعا وهو ألا يكون الساكن حرف مد -كما مر ذلك آنفا-.

هذا ما يتعلق بشروط الإدغام الصغير.

وأما **أقسامه** فكما يأتي:

ينقسم الإدغام الصغير إلى قسمين باعتبارين مختلفين؛

فينقسم باعتبار حكمه إلى ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز.

فالواجب هو ما اتفق القراء على إدغامه.

والممتنع هو ما لم يُدغمه أحد منهم.

والجائز هو ما اختُلف فيه بينهم فأدغمه بعضهم وأظهره البعض الآخر.

وينقسم باعتبار الكمال والنقصان إلى قسمين: كامل، وناقص.

فالكامل يسقط فيه المدغم ذاتا وصفة بإدغامه في المدغم فيه، وبذلك يصير المدغم والمدغم فيه حرفا واحدا مشددا، نحو: {من ماء}.

وسمي إدغاما كاملا لاستكمال التشديد. ويسمى أيضا: إدغاما محضا، وإدغاما تاما، وإدغاما خالصا.

وأما **الناقص** فيسقط فيه المدغَم ذاتا لا صفة بإدغامه في المدغم فيه، أي تزول ذاته ويبقى شيء من صفاته، وبذلك يصير الحرفان حرفا واحدا مشددا تشديدا ناقصا، نحو: {أحطت} و{بسطت}. فهنا سقطت الطاء ذاتا وبقيت منها صفة الإطباق.

وسمي الإدغام الناقص بذلك لأنه غير مستكمل التشديد؛ وذلك من أجل بقاء صفة المدغَم. ويسمى أيضا: إدغاما غَيْرَ مَحْضٍ.

واعلم أن قولنا: (سقوط المدغم) إنما يراد به سقوطه في اللفظ لا في الخط، فهو في الخط موجود، لكن سقوطه يكون في اللفظ.

ومما يجدر بنا تفصيلُ الكلام عليه في هذا الموضع: نوعُ إدغام القافِ في الكافِ في كلمة: {نخلقكم} بسورة المرسلات؛ هل هو ناقص أم كامل. فأقول:

قال ابن الجزري في «النشر»: «فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ القاف سَاكِنَةً قَبْلَ الكَافِ -كَمَا هِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَلَـمْ نَخْلُقكمْ}-؛ فَلَا خِلَافَ فِي إِدْغَامِهَا، وَإِنَّمَا الخِلَافُ فِي إِبْقَاءِ صِفَةِ الِاسْتِعْلَاءِ مَعَ ذَلِكَ، فَذَهَبَ مَكِّيٌّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا بَاقِيَةٌ مَعَ الإِدْغَامِ، وَذَهَبَ الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى إِدْغَامِهِ مَحْضًا، وَالوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الوَجْهَ أَصَحُّ قِيَاسًا عَلَى مَا أَجْمَعُوا فِي بَابِ المُحَرَّكِ لِلْمُدْغِمِ مِنْ: {خَلَقَكُمْ} وَ{رَزَقَكُمْ} وَ{خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ}» اهـ.

قال ملا علي القاري في «المنح الفكرية»: «ولعله أراد بالقياس إجماعهم على إدغام القاف في الكاف للسوسي إدغاما محضا مع وجودِ تحرُّكِ القاف وتَعَدُّدِ الكلمتين، فمع السكون واتحاد الكلمتين بالأَوْلى» اهـ.

والذي يهمنا هنا هو مذهب الشاطبي في هذه الكلمة؛ لأننا نقرأ من طريقه.

الشاطبي -في الحقيقة- لم يذكر حكمَ هذه الكلمة في «الشاطبية»، وعليه؛ فقد اختُلف؛ هل سكوتُه عن حكمها يعني أنه يُجوِّزُ فيها الوجهين -بناء على القاعدة التي يقررها المتولي ومن وافقه-، أم يعني أنه فيها على مذهبِ صاحبِ أصلِ كتابه؟

الذي يظهر لي هو القول الثاني؛ لأنه بناءٌ على الأصل، فإن الأصل في «الشاطبية» أنها مختصَر لـ«التيسير»، فلو كان الشاطبي يرى زيادة الإدغام الناقص لَبَيَّنَه؛ لوجود الداعي إلى ذلك؛ حيث إن الداني لا يرى فيها إلا الإدغام الكامل، بل ويرى أن إظهار الصفة غلط وخطأ، وأيضا الخلاف في المسألة معتبَرٌ، والجمهور على الإدغام الكامل، والقياس يدل عليه، فهذه كلها من الدواعي إلى البيان، وإذْ لم نجد هذا البيان فالاقتصار على الإدغام الكامل من طريقه أحوط؛ لأن زيادة الوجه الآخر تحتاج إلى دليل؛ لأنها خروج عن طريق الداني صاحب كتابه، ومخالفة للجمهورِ، وخلاف القياس، فسكوتُه عن وجه الإدغام الناقص لا يسوغ لنا نسبته إليه.

وإن الذين زادوا الإدغام الناقص من طريقه لم يأتوا بدليل يلزم المصير إليه، فقد احتج بعضهم بأن الشاطبي سكت عن حكم هذه الكلمة، وسكوته يفيد أنه يجوَّز فيها كِلا الوجهين. وهذا سبق الإجابة عنه. واحتج أكثرهم بقول ابن الجزري: (والخلف بنخلقكم وقع). والاستدلال بهذا الكلام ليس في محله؛ فإن ظاهر كلام ابن الجزري أنه يحكي وقوعَ الخلاف في هذه الكلمة بين أهل الأداء، لا أنه يقرر أن الوجهين جائزان لكل القراء من كل الطرق. ويدل على ذلك كلامُه الذي نقلتُه آنفا، وكذلك قوله في «النشر»: «وَأَمَّا {ألم نخلقكم} فِي المُرْسَلَاتِ فَتَقَدَّمَ أَيْضًا مَا حُكِيَ فِيهِ مِنْ وَجْهي الإِدْغَامِ المَحْضِ وَتَبْقِيَةِ

الِاسْتِعْلَاءِ. وَقَدِ انْفَرَدَ الهُذَليُّ عَنْ أَبِي الفَضْلِ الرَّازِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الأَخْرَمِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِظْهَارِهِ، وَكَذَلِكَ حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ بن صالح عَنْ قَالُونَ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ إِظْهَارُ صِفَةِ الِاسْتِعْلَاءِ، وَإِلَّا فَإِنْ أَرَادُوا الإِظْهَارَ المَحْضَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يجُوزُ، عَلَى أَنَّ الحَافِظَ أَبَا عَمْرٍو الدَّانيَّ حَكَى الإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ إِظْهَارَ الصِّفَةِ أَيْضًا غَلَطٌ وَخطَأٌ، فَقَالَ فِي الجَامِعِ: «وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِ القَافِ فِي الكَافِ وَقَلْبِهَا كَافًا خَالِصَةً مِنْ غَيْرِ إِظْهَارِ صَوْتٍ لهَا فِي قَوْلِهِ: {أَلَمْ نَخْلُقكمْ}». قَالَ: «وَرَوَاها أَبُو عَلِيِّ بْنُ حَبَشٍ الدِّينوريُّ أَدَاءً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَرْبٍ عَنِ الحَسَنِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ قَالُونَ مَظْهَرَةَ القَافِ». قَالَ: «وَمَا حَكَيْنَاهُ عَنْ قَالُونَ غَلَطٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَخَطَأٌ فِي العَرَبيَّةِ». قُلْتُ: فَإِنْ حمَلَ الدَّانيُّ الإِظْهَارَ مِنْ نَصِّهِمْ عَلَى إِظْهَارِ الصَّوْتِ وَجَعَلَه خَطَأً وَغَلَطًا فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ. فَقَالَ الأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ: وَقَوْلُهُ: {أَلَمْ نَخْلُقكمْ}، وَقَالَ ابْنُ مجَاهِدٍ فِي مَسَائِلَ رُفِعَتْ إِلَيْهِ فَأَجَابَ فِيهَا: لَا يُدْغِمُهُ إِلَّا أَبُو عَمْرٍو. قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: وَهَذَا مِنْهُ غَلَطٌ كَبِيرٌ، وَسَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الصَّفَّارَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الهَاشِمِيُّ المُقْرِئُ: لَا يجُوزُ إِظْهَارُهُ. وَقَالَ ابْنُ شَنَبُوذ: أَجْمَعَ القُرَّاءُ عَلَى إِدْغَامِهِ. قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: وَكَذَلِكَ قَرَأْنَا عَلَى المَشَايِخ فِي جَمِيعِ القِرَاءَاتِ -أَعْنِي بِالإِدْغَامِ-، إِلَّا عَنْ أَبِي بَكْرٍ النَّقَّاشِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ لِنَافِعٍ وَعَاصِمٍ بِالإِظْهَارِ، وَلمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ إِلَّا البُخَارِيُّ المُقْرِئُ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الإِظْهَارَ عَنْ نَافِعٍ بِرِوَايَةِ وَرْشٍ. ثُمَّ قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: «وَقَرَأْنَاهُ بَيْنَ الإِظْهَارِ وَالإِدْغَام. قَالَ: وَهُوَ الحَقُّ وَالصَّوَابُ لمَنْ أَرَادَ تَرْكَ الإِدْغَامِ، فَأَمَّا إِظْهَارٌ بَيِّنٌ فَقَبِيحٌ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ» انْتَهَى. وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِإِظْهَارِهِ الإِظْهَارَ المَحْضَ فإن ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَيْسَ بِغَلَطٍ وَلَا قَبِيحٍ، فَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا نَصًّا وَأَدَاءً،

وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى بَعْضِ شُيُوخِي، وَلَمْ يَذْكُرْ مَكِّيٌّ فِي الرِّعَايَةِ غَيْرَهُ، وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ القِيَاسِ ظَاهِرٌ، إِلَّا أَنَّ الإِدْغَامَ الخَالِصَ أَصَحُّ رِوَايَةً، وَأَوْجَهُ قِيَاسًا، بَلْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ البَتَّةَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو فِي وَجْهِ الإِدْغَامِ الكَبِيرِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يُدْغِمُ المُتَحَرِّكَ مِنْ ذَلِكَ إِدْغَامًا مَحْضًا، فَإِدْغَامُ السَّاكِنِ مِنْهُ أَوْلَى وَأَحْرَى. وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادَ ابْنِ مجَاهِدٍ فِيمَا أَجَابَ عَنْهُ مِنْ مَسَائِلِهِ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» اهـ بتصرف يسير جدا. فحَمْلُ كلامِ ابن الجزري في «المقدمة» على أنه عام في كل الروايات من كل الطرق خطأٌ ظاهرٌ، ويلزم منه نسبةُ التلفيق إلى ابن الجزري؛ إذ يترتب عليه أنه ينسب الإدغام الناقص لمن لم يقل به والعكس!

ومن الأدلة أيضا على بطلان استدلالهم بكلام ابن الجزري السابق: أنه قال في الجزرية: (وفي ضنين الخلاف سامي)، وهذه العبارة أبلغ من العبارة السابقة، ومع ذلك لم يقل أحد بأن كلَّ القراء من كلِّ الطرق يجوز لهم في (ضنين) الوجهان.

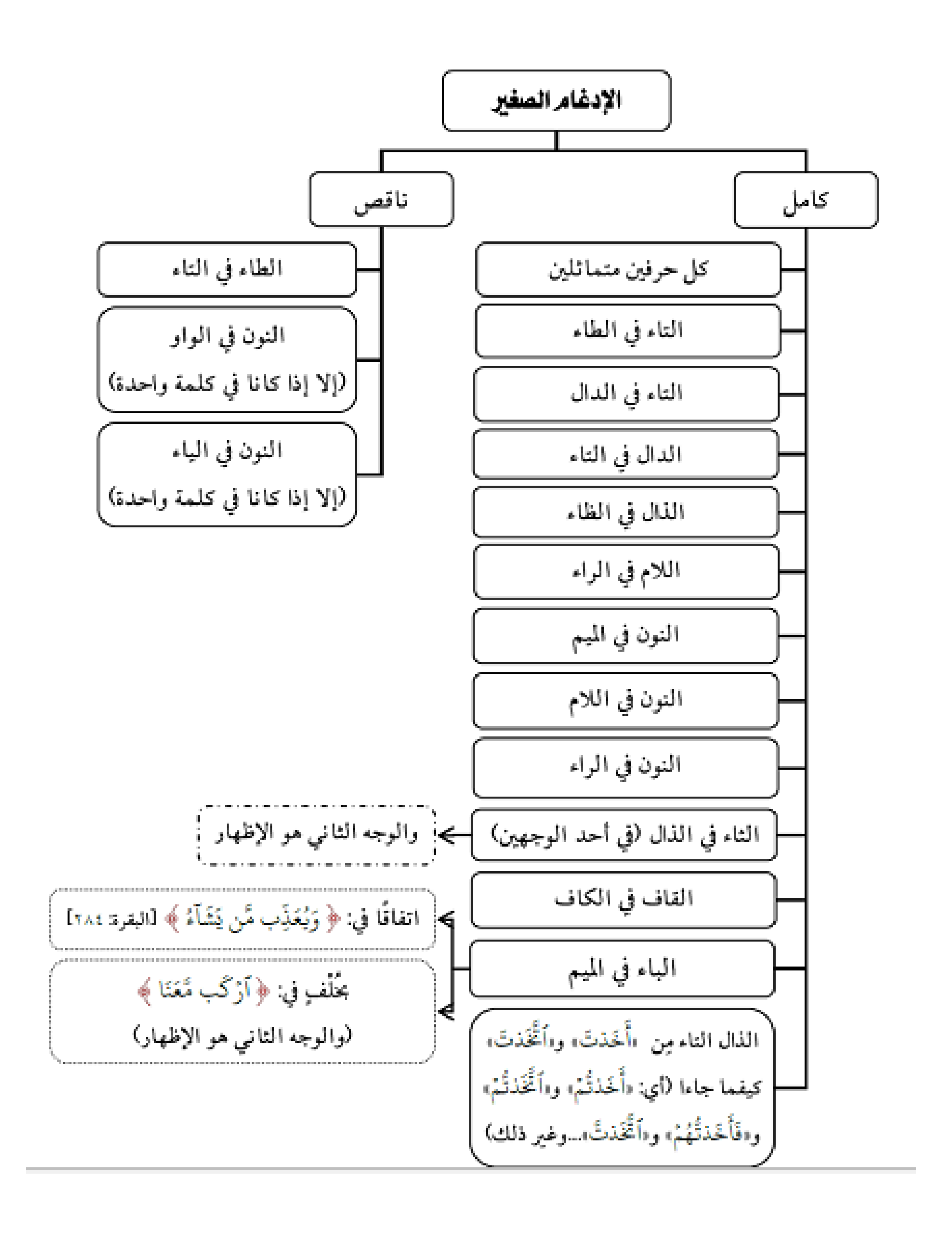
ثم لو فرضنا جدلا أن كلام ابن الجزري يفيد أنه يختار الوجهين في {نخلقكم} في كل القراءات؛ فهذا يعتبر اختيارًا له، لا تحريرا على الشاطبي.

هذا ما ظهر لي في هذه المسألة. والله أعلم.

وقد وجدتُ من كلام علماء القراءة ما يؤيد النتيجةَ التي وصلتُ إليها وزيادةً، وذلك أن عليًّا القارئ في «المنح الفكرية» عند شرحِ قولِ ابن الجزري: (والخلف بنخلقكم وقع) نَقَلَ عن ابن الجزري اختيارَه للإدغام الكامل وترجيحَه على الإدغام الناقص، ثم قال: «ولذا لم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلا» اهـ. فأنت ترى أنه استنتج من سكوت الشاطبي أنه لم يقل إلا بالإدغام الناقص.

وإليك خريطة ذهنية لمذهب قالون في الإدغام الصغير.

وستلاحظ أني لم أفرق بين الإدغام الواجب والجائز، ومن أراد الوقوف على تفصيل ذلك فليرجع إلى كتب الخلاف.



الباب الحادي عشر
أحكام النون الساكنة والتنوين

أولا: تعريفهما:

النون الساكنة: هي التي سكونُها ثابت في الوصل والوقف. نحو: {مَنْ} و{يَنْهَوْنَ}.

فخرج بذلك كل من:

- النون المتحركة المخففة، نحو: {قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ}.
- النون المشددة، نحو: {الناس}.
- النون التي سكونها لازم ولكن زال تـخلُّصًا من التقاء الساكنين، نحو: {إِنِ ارتبتم}.
- النون التي سكونها عارض، كسكون النون المتطرفة في الوقف في نحو: {العالمين}.

والنونُ الساكنة تثبت خطّا ولفظا، ووصلا ووقفا، وتقع في الأسماء والأفعال متوسطةً ومتطرفةً، وفي الحروف متطرفةً فقط.

وأما **التنوين** فهو في اللغة: التصويت.

وفي الاصطلاح: نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر الاسم وصلا، وتفارقه خطّا ووقفا.

وبعضهم يقول: تلحق آخر الاسم لفظا لا خطا، ووصلا لا وقفا.

فقولنا: (نون ساكنة) خرج به نون التنوين المتحركة تـخلُّصًا من التقاء الساكنين،

نحو: {أَنِ اغْدُوا}.

وقولنا: (زائدة) يعني أنها ليست من بنية الكلمة، وهذا يخرج النون الأصلية التي تكلمنا عليها آنفا.

وقولنا: (لغير توكيد) خرج به نون التوكيد الخفيفة في {وَلَيَكُونا} و{لَنَسْفَعا}؛ لأنها ليست تنوينا، وإن أشبهته في إبدالها ألفا في الوقف لاتصالها بالفعل.

وقولنا: (تلحق آخر الاسم وصلا) يفيدنا أمرين:

- أنها مختصة بالأسماء، فلا تلحق الأفعال ولا الحروف.
- أنها لا تكون إلا متطرفة.

وقولنا: (وتفارقه خطًّا ووقفا) أي أن هذه النون لا تكتب، وإنما علامتها في الخط تكرارُ الشَّكْلَة، فإن كان آخرُ الاسم مفتوحا أضيفت له فتحة ثانية هي عوض عن التنوين، وكذا بالنسبة لما كان مضمومَ الآخِرِ أو مكسورَه. أيضا هذه النون تفارق الاسم في الوقف، فنحن عندما نقف على الكلمة المنونة لا ننطق التنوين، سواء وقفنا بالسكون المحض، أو بالروم أو الإشمام فيما يجوز فيه ذلك، وسيأتي تفصل ذلك في باب الوقف على أواخر الكلم.

وخرج بقولنا: (وتفارقه خطا ووقفا) النون الأصلية؛ فهي لا تفارق الاسم مطلقا أثناء وجودها فيه.

فمما تقدم ذكره من تعريف كل من النون الساكنة والتنوين يتبين أن النون الساكنة تـخالف التنوين في أربعة أمور:

١- النون الساكنة تقع في وسط الكلمة وفي آخرها، والتنوين لا يقع إلا في الآخر.

٢- النون الساكنة تقع في الأسماء والأفعال والحروف، والتنوين لا يقع إلا في الأسماء.

٣- النون الساكنة تكون ثابتة في الوصل والوقف، والتنوين لا يثبت إلا في الوصل.

٤- النون الساكنة تثبت في الخط واللفظ، والتنوين لا يثبت إلا في اللفظ.

إذا علمت هذا؛ فاعلم أن للنون الساكنة والتنوين بالنسبة لما يأتي بعدهما من الحروف الهجائية أربعة أحكام، هي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء.

وقد اشار إليها ابن الجزري في «المقدمة» بقوله:

وحُكْمُ تنوينٍ ونُونٍ يُلْفَى   إظهارٌ ادْغامٌ وقلبٌ إخْفا

أولا: الإظهار:

سبق تعريف الإظهار لغة واصطلاحا. بقي لنا ذكر الحروف التي تظهر عندها النون الساكنة والتنوين، وهي حروف الحلق الستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.

وسبب الإظهار عند هذه الحروف هو التباعد.

وهذه أمثلة لإظهار النون الساكنة والتنوين مع كل واحد من هذه الحروف:

الحرف	مع النون الساكنة	مع التنوين
الهمزة	مِن آمن	عذابًا أليما
الهاء	مِن هاد	قومٍ هاد
العين	أنعمت	سميعًا عليما
الحاء	تنحتون	عليمًا حكيما
الغين	فسينغضون	ماءً غدقا
الخاء	مِن خير	عليمٌ خبير

ثانيا: الإدغام:

سبق تعريف الإدغام لغة واصطلاحا وذكرُ شروطه وأسبابه وغير ذلك. بقي لنا هنا الكلام على الحروف التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين. لاحظ أننا في الإظهار نقول: (تظهر عند)، ولا نقول: (تظهر في). وفي الإدغام نقول: (تدغم في). وهذا راجعٌ إلى حقيقة كل واحد من المصطلحين -كما سبق-.

الحروف التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين ستة أحرف، تجمعها كلمة: (يرملون). ولكن الإدغام فيها ليس بذي حالة واحدة، وإنما ذو حالتين؛ فمنها حروف تدغمان فيها بغنة، وحروف تدغمان فيها بغير غنة.

حروف القسم الأول أربعة، تجمعها كلمة: (ينمو) أو (يُومِن).

في هذه الحروف تدغم النون الساكنة والتنوين بغنة، أي بغنة مطوّلة، وسيأتي تفصيل الكلام على طول هذه الغنة عند الكلام على الإخفاء.

واعلم أننا عند أداء الإدغام في الياء والواو يكون الصوت الخارج مركبًا من صوتين: صوت فموي يمثل الياء والواو، وصوت خيشومي يمثل النون، ويكون مقدارهما متساويًا، أي تكون كمية الصوت الخارج من الأنف مماثلة لكمية الصوت الخارج من الفم. ويمكنك معرفة ذلك بإغلاق الأنف مرة والفم مرة، ثم ملاحظة كمية الصوت الخارج من الجهة التي لم تغلق، فإن وجدتَ في أحدهما زيادة على الآخر عالجتَ هذا النقص.

وأما عند الإدغام في النون والميم فإن كل الصوت سيخرج من الخيشوم.

والذي يترجح لي أن الغنة هنا للحرف الثاني في كلتا الحالتين؛ قياسا على نظائرها، وعلى كل حال فالخلاف هنا لفظي لا يترتب عليه شيء من الناحية الأدائية.

واعلم أن إدغام النون الساكنة والتنوين في حروف (ينمو) إدغامٌ ناقصٌ؛ لبقاء صفة

المدغم -وهي الغنة-.

ويستثنى مما سبق حالتان:

الأولى- اجتماع النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة واحدة. وقد وقع هذا في أربع كلمات: صنوان، قنوان، بنيان، الدنيا .. حيث وقعن وكيف وقعن، وإنما وجب الإظهار هنا لئلا يشتبه بالمضاعف -وهو ما تكرر أحد أصوله-، فمثلا: في (صنوان) لو أدغمت النون في الواو لالْتَبَسَ الأمرُ بين ما أصله النون فأدغمت نونه، وبين ما أصله التضعيف، فلهذا أظهرت النون خوف الالتباس.

الثانية- إدغام النون الساكنة في الواو في: {يس والقرآن الحكيم} وفي {ن والقلم}. فقالون لا يدغم في هذين الموضعين، وإنما يقرأ بالإظهار.

وأما حروف القسم الثاني -وهي التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغير غنة- فهما حرفان: اللام، والراء.

في هذين الحرفين تدغم النون الساكنة والتنوين إدغاما كاملا، فلا يبقى شيء من النون، ويكون النطق بلام خالصة مشددة أو راء خالصة مشددة، من غير تطويل.

وهذه أمثلة لإدغام النون الساكنة والتنوين في كل حرف من الحروف السابقة:

الحرف	مع النون الساكنة	مع التنوين	نوع الإدغام
الياء	فمن يعمل	يومئذ يوفيهم	بغنة
الواو	من ولي	وليٍّ ولا	بغنة
الميم	من ماء	ماء مهين	بغنة
النون	من نعمة	لعبرة نسقيكم	بغنة
اللام	من لدن	نكالا لما	بغير غنة
الراء	من ربك	غفور رحيم	بغير غنة

ثالثا: القلب:

القلب في اللغة: يقول ابن فارس: «القَافُ وَاللَّامُ وَالبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى خَالِصِ شَيْءٍ وَشَرِيفِهِ، وَالآخَرُ عَلَى رَدِّ شَيْءٍ مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ» اهـ.

وعبارةُ كثيرٍ مِن أهل اللغة عن الأصل الثاني هي: «تحويلُ الشيءِ عن وجهِه».

وأما القلب في الاصطلاح فعرفه بعضهم بأنه: جَعْلُ حرفٍ مكانَ آخر.

ولاحظ أنني قلت: القلب، ولم أقل: الإقلاب؛ وذلك لأن مصدر قَلَبَ: (قَلْب)، وليس (إقلاب)؛ حيث إن (فعَلَ) -بفتح العين- إن كان متعديا فقياس مصدره: (فَعْل) بفتحٍ فسكون، كضَرَبَ ضَرْبًا، ورَدَّ رَدًّا، وفَهِمَ فَهْمًا، وأَمِنَ أَمْنًا، إلا إن دل على حِرفة؛ فقياسه (فِعَالَة) -بكسر أوَّله-، كالخِياطة والحِياكة.

في هذا الباب تُقلب النونُ الساكنةُ والتنوينُ ميما عند حرف واحد هو الباء، وهذا القلب إنما هو في اللفظ لا في الخط، وهذا الحكم مقررٌ للنون في قراءة القرآن وفي كلام العرب.

مثال ذلك: ينبوعا، من بعد، ضلالا بعيدا.

ووجه القلب هنا أنه لم يحْسُن الإظهارُ؛ لما فيه من عسر وكلفة، وكذلك لم يحسن الإدغام؛ لبُعد المخرج، وأيضا لفقدِ السببِ الموجب له، ووجودِ مانع -وهو وجود الغنة في الميم؛ إذ وجود الغنة فيها يمنع إدغامها في غيرها من الحروف-. فلما لم يحسن الإظهار ولا الإدغام تَعَيَّنَ الإخفاءُ، وتُوُصِّل إليه بالقلب ميما؛ وذلك من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنة، ومشاركتها للباء في المخرج.

ويترتب على قلب النون ميما قبل الباء وقوعُ الميم ساكنةً قبل الباء، فيكون حكمهما حينئذ الإخفاءُ، شأنها في ذلك شأن الميم الأصلية سواء بسواء.

والميم الساكنة إذا لقيت باءً فقد اختلف أهل الأداء فيها؛ فذهب بعضُهم إلى

إظهارها، كمكي بن أبي طلب، وابن المنادي، وشُريح الرُّعَيْني، وأبي العلاء العطار، والمرادي، وذهب الجمهور إلى إخفائها مع الغنة -وعلى رأسهم ابن مجاهد، والداني، وابن الجزري-، وهو الذي عليه العمل، ولا سيما عند المتأخرين من أهل زماننا ومَنْ قبلَهم؛ حيث إن الإظهار انقطعت أسانيده عندهم فلم يَعُدْ له إسنادٌ متصل -فيما نعلم-، فيتعين عندهم حينئذ الإخفاء لا غير.

وإخفاء الميم عند الباء يسميه كثيرون: إخفاء شفويا؛ نسبة إلى محله وهو الشفة، تمييزا له عن إخفاء النون.

وكيفية أداء الإخفاء الشفوي: أن تطبق الشفتين للميم إطباقا عاديّا، يصحب هذا الإطباق غنةٌ مطوَّلةٌ، ثم إذا انتهى زمن الغنة تضغط الشفتين للنطق بالباء، أي تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين، بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أَدْخَلَ من المنطبق في الميم؛ إذ من المعلوم أن الباء أدخلُ وأقوى انطباقا من الميم؛ لأن انطباقَهما في الميم القصدُ منه وَضْعُ عائقٍ في طريق النَّفَس لمنع خروجه من الفم، وتحويلِه إلى الخياشيم، وذلك يتحقق بأدنى انطباق، أما انطباقهما في نطق الباء فإن القصد منه تحقيق صفة الشدة، وهي لا تتحقق إلا بتقوية الانطباق.

وليُحْذَر مِن كَزِّ الشفتين عن نطق الميم، والمراد بالكز زيادة الضغط عليهما. وأكثر من يقعون في هذا المحذور يقعون فيه بسبب التباس الأمر عليهم؛ فهم يظنون أن المراد بالإطباق في كلام العلماء إطباقٌ زائد عن العادة. وليس الأمر كذلك؛ وإنما المراد به وضع الشفة على الشفة كهيئة وضعهما عند نطق الميم المدغمة، يعني أنه إطباق عادي زمنه طويل مصحوب بغنة.

وأما ما يفعله كثيرون في زماننا من أهل مصر ومَن أخذ عنهم من إبقاء فرجةٍ بين الشفتين عند أداء هذا الإخفاء؛ فهو خطأٌ، ولا يوجد في مصنفات الأئمة الأوائل -كما

ذكر عددٌ من الباحثين-، بل إن عددا من الأئمة نصوا على انطباق الشفتين عند أداء هذا الإخفاء. وإليك بعض النقول والحجج في تأييد ما قررناه:

قال الداني في «التحديد»: «هي مخفاة؛ لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على إحداهما» اهـ.

وقال والدُ ابنِ الباذِش -كما في «الإقناع»-: «إلّا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباقَ الشفتين على الحرفين انطباقا واحدا، فذلك ممكن في الباء وَحْدَهَا [-يعني: دون الفاء والواو-]» اهـ.

وقال ابنُ الجزري في «النشر»: «...ثُمَّ إِنَّ الآخِذِينَ بِالإِشَارَةِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِثْنَاءِ المِيمِ عِنْدَ مِثْلِهَا وَعِنْدَ البَاءِ، وَعَلَى اسْتِثْنَاءِ الباء عند مِثْلِهَا وَعِنْدَ المِيمِ. قَالُوا: لِأَنَّ الإِشَارَةَ تَتَعَذَّرُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ انْطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِنَّمَا يَتَّجِهُ إِذَا قِيلَ بِأَنَّ المُرَادَ بِالإِشَارَةِ الإِشْمَامُ، إِذْ تَعْسُرُ الإِشَارَةُ بِالشَّفَةِ، وَالبَاءُ وَالمِيمُ مِنْ حُرُوفِ الشَّفَةِ، وَالإِشَارَةُ غَيْرُ النُّطْقِ بِالحَرْفِ، فَيَتَعَذَّرُ فِعْلُهُمَا مَعًا فِي الإِدْغَامِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَصْلٌ، وَلَا يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ فِي الوَقْفِ؛ لِأَنَّ الإِشْمَامَ فِيهِ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ سُكُونِ الحَرْفِ، وَلَا يَقَعَانِ مَعًا» اهـ.

وقال ابن غلبون في «التذكرة»: «واعلم أن اليزيدي وعبد الوارث وشجاعا رَوَوْا عن أبي عمرٍو البصري أنه لم يكن يُشِمُّ في الميم والباء -مثل: {والله أعلم بما}-، وروى عباسٌ عن أبي عمرٍو أنه كان يشم الباء والميم ويشمُّ في سائر الحروف. وبما روى اليزيديُّ آخُذُ؛ لصحته؛ وذلك أنه إنما يعني بالإشمام هاهنا أنه يشير إلى حركة الرفع والخفض في حال الإدغام؛ ليدل على أن هذا الحرف المدغَم يستحق حركةَ هذه الحركةِ في حال الإظهار؛ حرصا على البيان، وذلك متعذر في الميم مع الميم، وفي الباء مع الباء؛ من أجل انطباق الشفتين فيهما، وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا

مُدَّغَمَة، والشفتان أيضا ينطبقان معهما» اهـ.

وقال عبد الوهاب القرطبي في «الموضح»: «وأمّا حروف الغنّة فالنون -ساكنةً ومتحرّكةً- والميمُ، إلاّ أنّ الميم أقوى من النون؛ لأنّ لفظها لا يزول، ولفظ النون قد يزول فلا يبقى منها إلاّ الغنّة ...» اهـ. علق محمد يحيى شريف الجزائري على كلام القرطبي قائلا: «فقوله ﷺ أنّ الميم لا تزول؛ يعني أنّ الشفتين تنطبقان في الميم في جميع الأحوال حتّى في الإخفاء، لذلك لم تَزُلْ، بخلاف النون المخفاة؛ فإنّها تزول عند الإخفاء؛ لانفصال طرف اللسان عن الحنك، فلا يبقى من صوتها إلا الغنّة. ولو تركنا الفرجة في إخفاء الميم لزالت كما في النون. فإخبار صاحب «الموضح» أنّ الميم لا تزول دلّ على أنّ الشفتين تنطبقان في الميم في جميع الحالات» اهـ.

وقال الدكتور غانم قدوري الحمد: «أرجّح الرواية التي تتطابق مع وصف علماء التجويد المتقدمين لنطق الميم المخفاة، وهي التي تؤكد على انطباق الشفتين عند النطق بالميم؛ لأن القول بانفراجهما لم تشر إليه المصادر القديمة، ولأنه لا يتوافق مع نظرية: (السهولة في نطق الأصوات) التي تتحقق عند النطق بانطباق الشفتين أكثر مما تتحقق عند النطق بانفراجهما». اهـ بتصرف.

وقال أبو محمد المالَقي في «الدر النثير»: «وحقيقة القلب هنا أن تَلْفِظَ بميم ساكنة بدلاً من النون الساكنة، ويُتَحَفَّظُ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخَمْر، و: الشَّمْس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم ولا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل في الباء، فإن شرعتَ في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم سَرَى التحريكُ إلى الميم -وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التَّحَرُّزُ منه-، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وَلْيُحْرَزْ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة» اهـ.

قال الدكتور غانم قدوري: «وهذا النص وإن كان يختص بنطق الميم المنقلبة عن النون الواقعة قبل الباء فإنه ينطبق على نطق الميم الساكنة قبل الباء، يؤكد ذلك قولُ عبد الوهاب القرطبي: «فلا يوجد في اللفظ فرق بين قوله: {أَمْ بِظَاهِرٍ مِنَ القَوْلِ} وبين قوله: {أَنْبِئُونِي}، سواء كان ما قبل الباء نونا أو ميما، لا فرق بينهما، كلُّه في اللفظ سواء»، كما يدل عليه عدمُ تفريق أهل الأداء في زماننا بين الحالتين.

ثم إن مذهب من يفتح شفتيه في نطق الميم الساكنة قبل الباء يثير إشكالا صوتيّا؛ لأن التأثر بين الأصوات المتجاورة يخضع لضوابط أو قوانينَ محددةٍ، ونُطْقُ كِلَا الصوتين -الميمِ والباءِ- يقتضي انطباق الشفتين، والفرق بينهما أن النَّفَسَ يجري مع الميم من الأنف، ويخرج مع الباء من الشفتين، وانفراجُ الشفتين أو انفتاحهما قليلًا يأتي بعنصرٍ صوتيٍّ جديد لا وجود له في العملية النطقية، ومن ثَمَّ فإن ذلك جاء خارجًا عن القوانين الصوتية التي تخضع لها ظاهرة التأثر بين الأصوات المتجاورة في السلسلة الكلامية، كما أنه قد يزيد العملية النطقية صعوبة؛ وذلك لأن تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور في الكلام يهدف إلى تحقيق أمرين:

الأول- السهولة في النطق عن طريق التقريب بين صفات الأصوات المتجاورة.

والآخر- الاقتصاد في المجهود عن طريق اختصار حركات أعضاء النطق.

وإذا حلَّلنا ظاهرة التقاء الميم الساكنة بالباء في ضوء هذين الأمرين سنجد أن انفتاح الشفتين بالميم يؤدي إلى زيادةٍ في عمل أعضاء النطق، ويأتي بعنصرٍ صوتيٍّ جديدٍ يتنافى مع مقصد التقريب بين الأصوات واختصار عملية النطق.

أما انطباق الشفتين في نطق الميم الساكنة والباء فإنه أقرب إلى تحقيق مقصد السهولة في النطق والاقتصاد في المجهود، فتندمج عملية انطباق الشفتين لنطق الميم بعملية انطباقهما لنطق الباء، سوى أن الناطق يرخي أقصى الحَنَكِ الليِّنِ عند نطق الميم

ليجري الصوت في الخياشيم ثم يطبقه عند نطق الباء ليتحقق النطق بالباء شديدة، ويخرجُ الصوت من بين الشفتين بعد انفتاحهما» اهـ.

وقد قرر مجلسُ شيوخ قراء الشام أن إخفاء الميم الساكنة عند الباء يكون بانطباق الشفتين من غير إبقاء فُرجَةٍ بينهما، وذكروا أن هذا هو ما قرءوا به على شيوخهم[١].

وحكى الدكتور غانم قدوري الحمد عن قراء العراق أنهم يقرءون بالإطباق.

وكذلك ذكر عدد من قراء مصر أنهم تلقوا هذا الإخفاء بإطباق الشفتين، ومنهم شيخ شيوخنا محمد بن عبد الحميد الإسكندراني (شيخ قراء الإسكندرية)، والشيخة أم السعد الإسكندرانية، وقد ذكرا أنهما لم يسمعا بمسألة الفرجة إلا مؤخرا.

والذين قالوا بالفرجة بَعضُهم أُتِيَ من قياس هذا الإخفاء على إخفاء النون في أكثر حالاتها، قالوا: إن الإخفاء لا بد أن يزول فيه الجزء الفموي. وقد وَجَدوا بعضَ النصوصِ المحتمِلة فعَضَدوا بِها هذا القياس. ولعله قد ظهر لك مما سبق خطأُ هذا القياس.

ومن المحتمل أيضا أن ظهور الفرجة تَطَوَّرَ عن تأكيدِ العلماء المتأخرين على تقليل انطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، فبالغ بعضهم في تقليل الانطباق حتى أدى به ذلك إلى الانفراج.

رابعا: الإخفاء:

الإخفاء في اللغة: مصدر أخفى يخفي. يقول ابن فارس: «الخَاءُ وَالفَاءُ وَاليَاءُ أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ مُتَضَادَّانِ، فَالأَوَّلُ السَّتْرُ، وَالثَّانِي الإِظْهَارُ».

---

(١) وقد نقلَ نَصَّ القرارِ الدكتورُ يحيى الغوثاني في آخر كتابه: «علم التجويد .. أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية».

والذي له علاقة بالمعنى الاصطلاحي للإخفاء من هذين الأصلين هو الأول.

وأما الإخفاء في الاصطلاح: فهو النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عارٍ عن التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

ومعنى قولنا: (بصفة بين الإظهار والإدغام) أي بصفة فيها شَبَهٌ بالإظهار وشبه بالإدغام. ووجه الشبه بالإظهار أن صوت الحرف المخفى يكون ظاهرا، ووجه الشبه بالإدغام أن الإخفاء يحصل بارتفاعة واحدة.

ومعنى قولنا: (عار عن التشديد) أي يبقى صوت الحرف المخفى مستقلا عن صوت المخفى عنده. وبهذا يفارق الإظهارُ الإدغامَ؛ فالإدغام يصحبه التشديد، والإخفاء يكون عند الحروف لا فيها، بخلاف الإدغام؛ فهو في الحروف لا عندها، يقال: أخفيت النون عند الكاف. لا فيها. وأدغمت في الراء. لا عندها.

ويفارق الإخفاءُ الإظهارَ في كون الإظهار يكون بعملين، والإخفاء بعمل واحد.

ووجه الإخفاء في هذا الباب: أن النون الساكنة والتنوين لم يبعدا عن حروف الإخفاء كبعدهما عن حروف الحلق حتى يجب الإظهار، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف الإدغام حتى يجب الإدغام، فلما عُدِمَ البعدُ الموجب للإظهار والقربُ الموجب للإدغام؛ أعطيا معهن حكما وسطا بين الإظهار والإدغام؛ هو الإخفاء.

وحروف الإخفاء هنا خمسة عشر حرفا، وهي الباقيةُ من الحروف الهجائية بعد إسقاط حروف الإظهار والإدغام والقلب. وهي على التفصيل: الصاد، والذال، والثاء، والكاف، والجيم، والشين، والقاف، والسين، والدال، والطاء، والزاي، والفاء، والتاء، الضاد، والظاء.

وقد جمعها الجمزوري في «تحفته» في أوائل كلمات هذا البيت:

صفْ ذا ثَناً كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَما   دُمْ طيِّباً زِدْ تُقىً ضعْ ظَالما

فإذا وقع حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة -سواء أكان متصلا بها في كلمتها أم منفصلا عنها-، أو بعد التنوين -ولا يكون إلا من كلمتين كما هو مقرر-؛ وجب إخفاؤهما، ويسمي بعضهم هذا الإخفاء: إخفاء حقيقيّا.

وهذه أمثلة على إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرف الإخفاء:

الحرف	مع النون الساكنة	مع التنوين
الصاد	أن صدوكم	ريح صرصر
الذال	من ذا	نارا ذات
الثاء	من ثمرة	ماء ثجاجا
الكاف	منكم	عليا كبيرا
الجيم	من جاء	صبرا جميلا
الشين	من شر	عذاب شديد
القاف	من قبل	عفوا قديرا
السين	عن سوء	خالصا سائغا
الدال	من دون	وكأسا دهاقا
الطاء	من طين	صعيدا طيبا
الزاي	من زقوم	نفسا زاكية
الفاء	ينفقون	ماء فراتا
التاء	إن تبدوا	بيوتا تستخفونها
الضاد	منضود	قسمة ضيزى
الظاء	مَن ظُلم	لبعض ظهيرا

قال الشاطبي:

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا   بِلاَ غُنَّةٍ فِي اللاَّمِ وَالرَّا لِيَجْمُلَا
وَكُلٌّ بِيَنْمُو أَدْغَمُوا مَعَ غُنَّةٍ   وَفِي الوَاوِ وَاليَا دُونَهَا خَلَفٌ تَلَا
وَعِنْدَهُمَا لِلكُلِّ أَظْهِرْ بِكِلْمَةٍ   مخَافَةَ إِشْبَاهِ المُضَاعَفِ أَثْقَلَا
وَعِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِلكُلِ أُظْهِرَا   أَلاَ هاَجَ حُكْمٌ عَمَّ خاَلِيْهِ غُفَّلَا
وَقَلْبُهُمَا مِيْماً لَدَى البَا وَأَخْفِيا   عَلَى غُنَّةٍ عِنْدَ البَوَاقِي لِيَكْمُلَا

هذا، ويتعلق بإخفاء النون الساكنة والتنوين ثلاثة أمور يلزم متعلمَ التجويد معرفتُها:

الأول– كيفية أداء الإخفاء.

الثاني– مراتب الإخفاء.

الثالث– درجة الغنة من التفخيم والترقيق.

أما **كيفية أداء الإخفاء**؛ فيقول غانم قدوري الحمد: «إن علماء العربية والقراءة المتقدمين لم يطيلوا الوقوفَ عند هذه القضية؛ لأن علوَّ الرواية وصفاءَ التلقي كانا يغنيان المتعلم عن كثير من المقدمات النظرية. ثم ازداد تدقيق علماء التجويد لتجلية حقيقة الإخفاء بما يناسب حال أهل زمانهم. وأكتفي ينقل بضعة نصوصٍ، واستنباطِ ما تدل عليه.

قال مكي بن أبي طالب في «الكشف»: «فإذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يَخْرُجُ مِن طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا... فكان خفاؤها أيسر؛ ليعمل اللسان مرة واحدة» اهـ.

وقال أبو عمرو الداني في «التحديد»: «وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكونُ مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل

اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما، وذلك إذا لقيا حروف اللسان غير الراء واللام» اهـ.

وقال عبد الوهاب القرطبي في «الموضح»: «ومعنى خفائها ما قَدَّمْنَا من اتصال النون بمخارج الحروف واستتارِها بها، وزوالها عن طرف اللسان، وخروجِ الصوت من الأنف من غير معالجةٍ بالفم» اهـ.

وواضح من النصوص الثلاثة أن القانون الذي تـخضع له ظاهرة أخفاء النون يتلخص في اختصار عملية النطق بالنون الساكنة لتسهيل النطق والاقتصاد في الجهد، فموضع اعتراض النفس في نطق النون بين طرف اللسان وأصول الثنايا، ويكون مجرى الصوت من الأنف، وفي الإخفاء ينتقل موضع اعتراض النفس عند اللثة في النطق بالنون إلى مخرج الحرف الذي بعدها، ويستتر فيه، فيكون عَمَلُ اللسان فيها وفي الحرف الذي بعدها من موضع واحد، وهو معنى قول سيبويه: «فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم».

والمتبادر إلى الذهن من هذا الوصف أن اللسان عند النطق بالنون المخفاة يتخذ الشكل الذي يتخذه في نطق الحرف الذي بعدها، وبذلك يتحقق معنى الإخفاء، والسهولةِ أو الخفةِ في النطق. فموضع طرف اللسان عند النطق بالنون المخفاة في {منذر} هو نفس موضع الذال، وكذلك في {أندادا} نفس موضع الدال، وفي {منقلب} نفس موضع القاف، وهيئته هي نفس هيئته.

وورد في بعض كتب التجويد الحديثة النص على وجوب تجافي طرف اللسان عن موضعه من اللثة عند النطق بالنون المخفاة.

... ويمكن تمييز ثلاثة مذاهب لكيفية إخفاء النون:

الأول- وضع اللسان في مخرج الحرف الذي تـخفى عنده النون، سواء في ذلك الدال والتاء والطاء وغيرها.

الثاني- إبقاء طرف اللسان معلقا في فراغ الفم شاخصا نحو اللِّثة عند جميع حروف الإخفاء.

الثالث- الجمع بين المذهبين الأول والثاني، وذلك بتخصيص المذهب الثاني بنطق النون قبل الدال والتاء والطاء، وتـخصيص المذهب الأول بنطق بقية حروف الإخفاء.

وأحسب أن المذهب الأول هو الذي ينبغي اعتماده؛ لأخذ كثير من كبار القراء به، ولدلالة النصوص السابقة عليه، ولتحقيقه الغرض من الإخفاء أكثر من غيره.

ولكني أقول لمتعلم التجويد: عليك بمذهب شيخك الذي تتلقى عنه القراءة وتأخذ عنه التجويد، مع إحاطتك علما بمذهب غيره» اهـ كلام الدكتور غانم بتصرف.

وعلى القارئ عند أداءِ الإخفاءِ الحذرُ من إشباعِ حركةِ ما قبل النون لئلا يتولد منها حرف مد. وكثيراً ما يقع هذا من بعض المتنطعين، وهو خطأ قبيح وتحريف صريح.

نأتي الآن إلى الكلام على **مراتب الإخفاء**..

اعلم أن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر ليس في مرتبة واحدة، بل هو متفاوت في القوة، وذلك على قدر قرب حروف الإخفاء من النون[1] وبُعْدِهِن عنها في المخرج، فكلما قربت من حروف الإخفاء كان إخفاؤها عند هذا الحرف أزيدَ مما بعدت عنه. وبذلك يكون الإخفاء على ثلاث مراتب:

أقواها عند الطاء والدال والتاء، أي أن الإخفاء عند هذه الحروف يكون قريبا من

---

(١) ستلاحظ أننا فيما يأتي من الكلام على مراتب الإخفاء إنما نتكلم عن النون؛ لأن النون الساكنة والتنوين كلاهما نون، فالكلام مرتبط بمخرج النون،.

الإدغام؛ وذلك لقربهن من النون في المخرج.

وأدناها عند القاف والكاف، أي أن الإخفاء عند هذين الحرفين يكون قريبا من الإظهار؛ وذلك لبعدهما عن النون في المخرج.

وأوسطها عند الحروف العشرة الباقية، أي إن الإخفاء عند هذه الحروف يكون متوسطا؛ فليس قريبا من الإدغام كما في المرتبة الأولى، ولا من الإظهار كما في المرتبة الثانية؛ وذلك لتوسطها في القرب والبعد من النون في المخرج.

قال الداني في «التحديد»: «وإخفاؤهما على قدر قربهما وبعدهما، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعُدا عنه» اهـ.

وأكد هذه الفكرة عبد الوهاب القرطبي بنحوٍ مما قال الداني[1].

وأشار عدد من شراح «المقدمة الجزرية» إلى مراتب الإخفاء على نحو موجز، فقال طاش كبري زاده: «ثم إن الإخفاء أيضا مراتب، فما هو أقرب إلى القرب يكون الإخفاء أزيد، وما قرب إلى البعد يكون الإخفاء دون ذلك».

والذي قرأت به وسمعتُه من بعض المشايخ الكبار شرحا وأداءً: أننا في الإخفاء

---

(١) فيما سبق من النقول عن سيبويه والداني ومكي بن أبي طالب وعبد الوهاب القرطبي ردٌّ قويٌّ على من زعموا أن الإخفاء بدعة أحدثها المتأخرون من علماء التجويد، وأنه لم يكن موجودا في تلاوة القرآن ولا في لغة العرب. وما قالوه يَدُلُّ دلالة واضحة على جهلهم العظيم بعلم القراءة وبلُغة العرب؛ إذ إن هذا الأمر موجود في أُمَّات كتب القراءة وكتب اللغة. إن هؤلاء القوم أنكروا ما هو ثابت بالتواتر في قراءة القرآن من حيث لا يشعرون! ولقد صدق من قال: «من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب». وصدق من قال:

وكم من عائبٍ قولا صحيحا   وآفتُه من الفهم السقيمِ

نسأل الله لهم الهداية!

عند القاف والكاف نطبق أقصى اللسان على ما يليه من الحنك إطباقا تاما، فلا يخرج من الفم صوتٌ، ويخرج كل الصوت من الخيشوم. وفي الإخفاء عند الدال والتاء والطاء نضع طرف اللسان قريبا من أصول الثنايا العليا، ولا نلصقه إلصاقا محكما.

وأما **طول الغنة في الإخفاء** في جميع أحواله السابقة فقد ذكر جماعة من العلماء أنه متساوٍ غير متفاوت.

وقال الشيخ محمد مكي نصر في «نهاية القول المفيد»: «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقنين أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، كالمد الطبيعي» اهـ.

وبعضهم عزى هذا القول إلى جمهور العلماء.

وبعض العلماء يوافقون الجمهور في أن طول الغنة لا يتفاوت باختلاف المراتب ولكن يقولون: هو أزيَد من الحركتين بقليل وليس حركتين فحسب. وهذا في الحقيقة هو المُشاهَد عمليا في تلاوات عدد من مشاهير القراء، مع أن أكثرهم يقول بقول الجمهور في طول الغنة، وقد تأكدتُ من ذلك بواسطة القياس بالأجهزة، حيث قمت بإجراء دراسة على تلاوات بعض القراء قست فيها طول الغنة باستخدام برنامج Adobe Audition فظهر لي صحة ما لاحظتُه.

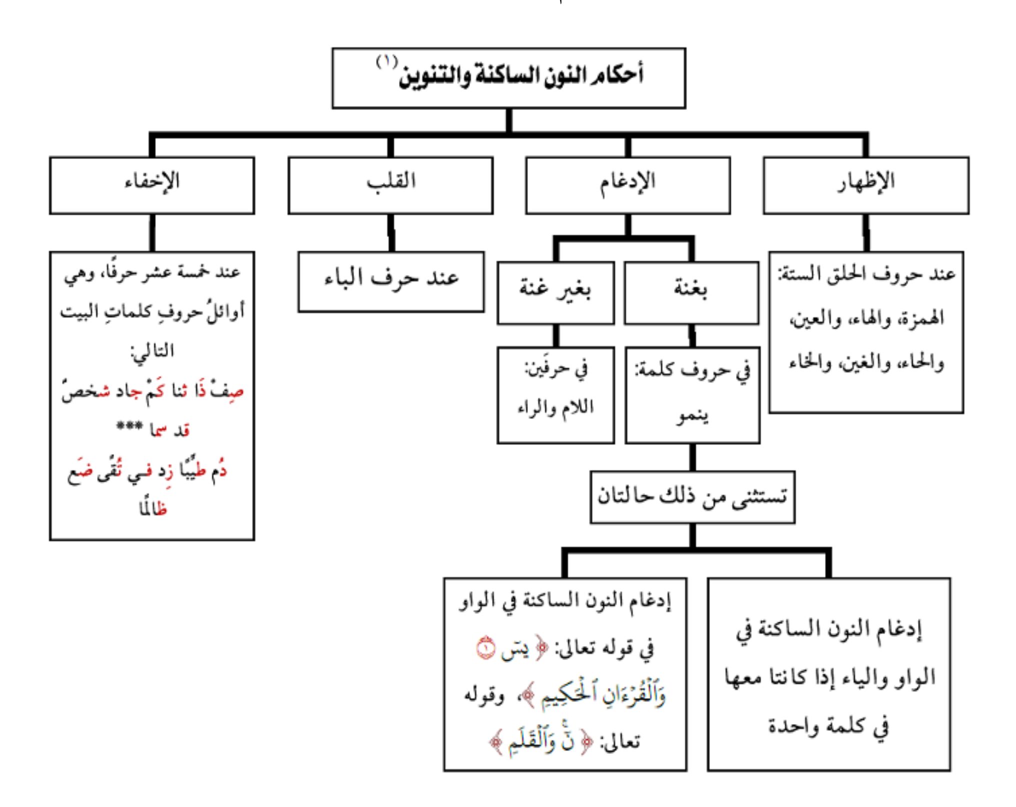
فالذي يظهر لي أن قول من قال بأن الغنة أكثر من الحركتين بقليل هو الراجح.

نأتي الآن إلى **حكم الغنة من حيث الترقيق والتفخيم**..

ويتلخص في أن الغنة تتبع ما قبلها تفخيما وترقيقا، قال المرصفي في «هداية القاري»: «ويلاحظ أن التفخيم في الغنة خاضع لمراتب التفخيم بحسب حركة الحرف الواقع بعد الغنة، كما يلاحَظ مرتبة الكسر في ذلك، وخاصة حرف الاستعلاء في نحو ﴿وَإِن قِيلَ﴾؛ فإن الغنة هنا تفخم تفخيما نسبيا، وقد تقدم أن حرف الاستعلاء

المكسور لا يرقق بحال، بل يفخم تفخيما نسبيّا» اهـ بتصرف.

وإليك خريطةً ذهنية تلخص أحكام النون الساكنة والتنوين:



واعلم أن كل ما جاء في هذا الباب من الأحكام الأربعة إن كان في كلمة فالحكم فيه عام في الوصل والوقف، وإن كان في كلمتين فالحكم فيه خاص بالوصل فقط، هذا بالنسبة للنون، وأما بالنسبة للتنوين فالحكم فيه خاص بالوصل لا غير؛ لأنه لا يكون إلا من كلمتين -كما هو مقرر-.

الباب الثاني عشر
الفتح والإمالة وبين اللفظين

الفتح في اللغة: ضد الإغلاق.

وفي الاصطلاح: يراد به في هذا الباب: فتحُ القارئِ لِفَمِه بلفظ الحرف. وهو فيما بعده ألِفٌ أَظْهَرُ –بطبيعة الحال–.

وينقسم الفتح إلى قسمين: شديد، ومتوسط.

أما **الشديد** فهو نهايةُ فتحِ الشخصِ لفَمِهِ بالحرف.

وهذا القسم لا يجوز في القرآن، وليس من لغة العرب، وإنما يوجد عند العجم.

وأما **المتوسط** فهو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة.

وهذا القسم هو الذي يستعمله أصحابُ الفتحِ من القُرَّاء، وهو قسيم الإمالة والتقليل. وقد يُطلَق عليه أيضا: (التفخيم)، و(النصب).

وأما **الإمالة** فهي أن تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مِن غَيْرِ قلبٍ خالصٍ ولا إشباعٍ مبالَغٍ فيه.

معنى قولنا: (أن تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء) أنك تخلط صوت الفتحة بصوت الكسرة وصوتَ الألف بصوت الياء بنسبة متساوية، ويأخذ الفم عندئذ وضعا بين وضع الألف ووضع الياء؛ فيرتفع وسط اللسان ارتفاعا وسطا بين ارتفاعه في الألف وارتفاعه في الياء، ويكون تباعد الفكين وسطا بين تباعدهما في الألف وتباعدهما في الياء، ويكون طرف اللسان في وضعٍ وسط بين وضعه في الألف

ووضعه في الياء. وهكذا بالنسبة للفتحة؛ فإنّ ما قيل في الألف ينطبق عليها؛ فإنما هي ألف قصيرة.

وقولنا: (من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه) أي: من غير أن تقلب الفتحة إلى كسرة خالصة، أو تقلب الألف إلى ياء خالصة، وأيضا من غير أن تُغَلِّب صوتَ الكسرة والياء على صوت الفتحة والألف، إنما تـخلط الصوتين خلطا متساويا.

والإمالة من الأصوات الفرعية، وهي فرع عن الألف، ومن أسمائها أيضًا:

- الإضجاع.
- البَطْح.
- الكسر.
- الإمالة المحضة. وهذا المصطلح يطلق عادةً في مقابل مصطلح الإمالة بين بين، فيقال: (إمالة محضة، وإمالة بين بين)، يراد بالمحضة إياها، وبِبَيْنَ بَيْنَ التقليلُ.
- الإمالة الكبرى. وهذا المصطلح يطلق عادة في مقابل مصطلح الإمالة الصغرى، فيقال: (إمالة صغرى، وإمالة كبرى)، يراد بالصغرى التقليلُ وبالكبرى إياها. وأما إذا أُطْلِقَت الإمالة انصرفَتْ إلى الإمالة الكبرى.

وأما **التقليل** فهو مصدر قَلَّلَ يقلِّل إذا جعله قليلا. والقليل في اللغة عكس الكثير.

وأما في الاصطلاح: فهو عبارة عن النطق بالألف بحالةٍ بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة.

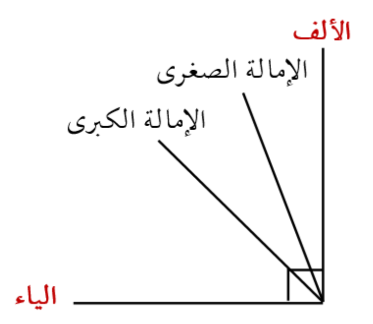
ففي التقليل بدل أن تـخلطَ بين صوت الألف وصوت الياء تـخلطُ بين صوت الألف وصوت الإمالة، على النحو المذكور سابقا. فالتقليل أقرب إلى الألف منه إلى الياء.

ومن أسماء التقليل:

- الإمالة الصغرى (وهذا يطلق في مقابل الإمالة الكبرى).
- الإمالةُ بين بين (وهذا يطلق في مقابل الإمالة المحضة).
- بين اللفظين (أي بين لفظ الفتح ولفظ الإمالة).
- التلطيف.

والتقليل يجعله البعض من الأصوات الفرعية كالإمالة، والبعض لا يذكرون من الأصوات الفرعية إلا الإمالة فقط. وقد فصَّلتُ ما يتعلق بالأصوات الفرعية في شرحي على «الجزرية»، فمن أراد التوسع فليرجع إليه.

وهذا مخطط بياني يوضح الفرق بين الفتح والإمالة والتقليل:



قال الداني: «الإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغةُ عامةِ أهلِ نجد من تميم وأسد وقيس» اهـ.

واعلم أن قالون من أصحاب الفتح، فهو لم يقرأ بالإمالة أو التقليل إلا في ألفاظ قليلة جدا، اختار الشاطبي منها ثلاثة فقط. وهي كالآتي:

الأول- كلمة {هار} في قوله تعالى: {أمن أُسَّس بنيانُه على شفا جرف هار}، حيث إن له في هذا الموضع الإمالة -وجها واحدا- وصلا ووقفا.

قال الشاطبي:

وَمَعْ كَـافِرِيـنَ الـكـافِرِيـنَ بِـيَـائِـهِ وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَـــدٍ حَلَا

فأخبر أن المشار إليهم بالراء والميم والصاد والحاء والباء في قوله: (روى مُرْوٍ بخلفٍ صَدٍ حَلَا بدار) –وهم: الكسائي، وابن ذكوان، وشعبة، وأبو عمرو، وقالون– أمالوا {جرف هار} بخلاف عن ابن ذكوان؛ لأنه ذَكَرَ الخلاف بعدَ رمزِه.

الثاني: كلمة {التوراة} حيثما وردت، حيث إن له في هذا الموضع وجهان: الفتح، والتقليل. قال الشاطبي:

وَإِضْـــجَاعُكَ التَّوْرَاةَ مَا رُدَّ حُسْـــنُهُ وَقُلِّـلَ فِي جَوْدٍ وَبِـا لخُلْفِ بَلَّلَا

الشاهد هو قوله: (وبالخلف بللا)، فالمشار إليه بالباء من (بللا) هو قالون، فذكر الشاطبي أنه اختلف عنه فيها؛ فله الفتح والتقليل.

واعلم أنه ليس بين هذين الوجهين وجهٌ مقدَّمٌ روايةً –كما يتوهم البعض–؛ فإن الشاطبي في البيت السابق لم يفضل أحد الوجهين على الآخر –كما هو ظاهر–، وأيضا لم يُنقل عنه ذلك.

الثالث– في (ها) و(يا) من فاتحة سورة مريم، له فيهما التقليل وجها واحدا.

ولعلك هذا الكلام يمر بك لأول مرة؛ ذلك لأن المحررين المتأخرين يمنعون هذا الوجه من طريق «التيسير» بحجة أنه خروج من الداني عن طريقه، وبناء على ذلك يمنعونه من طريق «الشاطبية»، ويُلزمون الشاطبي والداني بوجه الفتح بحجة أنه قراءة الداني على أبي الفتح!

وإليك بعض النقول عن بعضِ كبار علماء الفن تؤيد ما ذكرتُ وتبين خطأ إولئك:

قال الشاطبي:

وَذو الـرَّا لِـوَرْشٍ بَـيْنَ بَـيْنَ وَنـاَفِـعٌ لَـدى مَرْيَمٍ هَـايَـا وَحَـا جِيـدُهُ حَلَا

قال السخاوي: «(ذو الرا) أراد ما فيه الراء نحو: {الر} و{المر} وكذلك {حم} أماله ورش مع أبي عمرو بين بين، وأمال قالون معه الهاء والياء في {كهيعص}» اهـ.

وقال أبو شامة: «جمع في هذا البيت ذِكْرَ مَن أمال شيئا من ذلك بين بين، فورشٌ فعل ذلك في (را) مِن {الر} و{المر}، ونافع بكماله في (ها) [و] (يا) أولَ مريم» اهـ.

وذكر ابنُ الجزري في «النشر» أنه قد اختُلف عن قالون في هذا الموضع، وأن صَاحِبا «التَّيْسِيرِ» وَ«الشَّاطِبِيَّةِ» رويا له بين بين.

واعلم أنه لم يَنتقد الشاطبيَّ أيُّ واحدٍ من هؤلاء العلماء ولا غيرُهم من المتقدمين ممن وقفت على كلامهم، فأي الفريقين أحق أن يُؤخذ بقوله؟

بقي الكلام على مسألة كثر الخلاف فيها، وهي اجتماع ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾ والمد المنفصل وميم الجمع.

إذا أردنا حساب الأوجه الجائزة عند اجتماع هذه الثلاثة؛ نقوم بضرب ٢×٢×٢ فيكون المجموع ٨ . هذه الثمانية الأوجه اختلف العلماء هل كلها تجوز من طريق «الشاطبية» أم بعضُها فقط؟ قولان: بعضهم يرى جوازها كلها، مستدلين بإطلاق الشاطبي، والبعض الآخر يرى أن الجائز منها خمسة فقط، بيانها في الجدول التالي:

﴿ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾	المد المنفصل	ميم الجمع
الفتح	القصر	الصلة
الفتح	المد	السكون
التقليل	القصر	السكون
التقليل	المد	الصلة
التقليل	المد	السكون

وقد جمَعَ الحُسينيُّ هذه الأوجهَ الخمسةَ الجائزةَ في قوله:

إذا جامعَ التوراةَ ميمٌ ومنفصِلْ مع الفتح والإسكانِ فالقصرُ أُبطِلا
ومعْ وصلِ ميمِ الجمعِ والفتحِ فاقصُرا ومهما تسكِّن مُدَّ واقصُر مقلِّلا
ومُدَّ بوصلٍ حيثُ كنتَ مقلِّلا فخمسٌ لقالونٍ من الحرزِ تُجتلا

وجَمَعَ أيهاب فكري الأوجه الثلاثة الممتنعة في قوله:

لقالونَ في {التوراةِ} منفصلٍ صِلَهْ ثلاثٌ أبى بعضهمْ فمعْ فتحِها فلا
سكونَ مع القصرِ [أو] مَدَّ معْ صلهْ ولا قصر حال الوصلِ تتلو مقلِّلا

وجمع الجميعَ شيخُنا إبراهيم كشيدان في قوله:

ونحوُ {ما أنتم} مع {التوراةِ} ثلاثةٌ محظورةٌ ستاتي
فتحٌ وقصرٌ معَها سكونُ فتحٌ ومدٌّ صلةٌ تَبينُ
تقليلُ توراةٍ وقصرُ المنفصلْ معْ صلةِ الميمِ ثلاثٌ ما نُقِلْ
وما سواها جائزُ افهمَنْها خمسةُ أوجهٍ أَخي احفظَنْها

وحجةُ المُقَيِّدِين أن هذا هو مقتضى تحرير الطرق، واستندوا إلى كلامٍ لابن الجزري فيه تفصيلُ عزوِ كلِّ وجهٍ إلى طريقه[1]، وهذا نَصُّ كلامِه:

«إن لقالون فيما إذا اجتمع ميم الجمع مع ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ مع المنفصل من طريق «الطيبة» - ثمانيةُ أوجه:

الأول- الصلة مع الفتح والقصر. وهو قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وهو من «الشاطبية» و«التيسير».

الثاني- الصلة مع بينَ بينَ والقصر. وذلك من طريق الحلواني، وهو قراءة

(١) وكلامه هذا كان جوابا على سؤالٍ رُفِعَ له مِن «تِبْرِيز» حول هذه المسألة، نقلَه الشيخُ سلطان بن أحمد المزَّاحيّ في رسالته المسماة: «رسالة في أجوبة المسائل العشرين».

الداني على أبي الفتح عن السامري، وهو من «الهداية» و«تلخيص ابن بَلِّيمَة»، وليس ذلك في «التيسير» ولا في «الشاطبية».

وكذلك **الثالث**، وهو الصلة والفتح مع المد. وهو من «غاية أبي العلاء» و«الكامل» للحلواني.

الرابع- الصلة مع بينَ بينَ والمد. وهذا لأبي نشيط من «تلخيص ابن بليمة» و«التبصرة» لمِكّيّ، وهذا من كتاب: «الشاطبية»، وهو أيضًا للحلواني في «المبهج» -على ما صح-.

الخامس- الإسكان مع بين بين والمد. وتلك من طريق أبي نشيط، وهو من «التيسير» و«الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، وكذا هو من «تذكرته»، ومن «الهداية»، و«التبصرة»، و«الكافي»، و«المبهج».

السادس- الإسكان مع الفتح والمد. وهو لأبي نشيط من «الكامل»، ومن طريق أبي نشيط أيضًا والحلواني من «غاية أبي العلاء».

السابع- الإسكان مع الفتح والقصر. وهو للحلواني من «التجريد» و«إرشاد أبي العز» ومن «المصباح».

الثامن- الإسكان مع بين بين والقصر. وهو للحلواني من كتاب: «تلخيص ابن بليمة»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح مِن قراءتِه بذلك على السامري من طريق أبي مِهران عن الحلواني، وهو أيضًا لأبي نشيط من كتاب: «الكافي» لابن شُرَيْح؛ فيجوز من طريق «الشاطبية»» اهـ. ولم يورِد هذا التفصيل في «الطيبة» ولا «النشر»، وإنما كان كلامه هناك مطلقًا.

والذي يهمنا الآن هو: هل إطلاق الشاطبي يقتضي أنه لا يمنع أي وجه يترتب على اجتماع هذه الثلاثة؟ أم أن كلامه يقيَّد بكلام ابن الجزري؟

الذي يظهر -والله أعلم- هو الأول، وذلك لأنه -كما قررنا في المقدمات- لا يقيَّدُ كلامُ المؤلف إلا بيقين، ولا يُنسَبُ لساكتٍ قَوْلٌ، ونحن هنا لم نقف من المقيدات اليقينية على شيء، ولا نستطيع أن ننسب له قولًا يخالف ظاهرَ كتابه، إذ إن سكوتَه عن المنع يجعلنا نمسك عن أن ننسبه له. وتفصيلُ ابن الجزري نستفيد منه العزوَ نَعَمَ، ولكن لا نستفيد منه تقييدَ كلام الشاطبي؛ لأنه قد يكون الشاطبي قال بالأوجه التي ليست من طريقه اختيارا منه، وكذلك لا نستفيد من كلامه أن الاوجه التي ليست من طريق «الشاطبية» تمُنع، فكما ذكرنا في المقدمات أن عبارة: (هذا الوجه خروج عن طريقه) لا تقتضي أن هذا الوجه ممنوع. وقد كنتُ في أصل الكتاب قد اعتمدتُ المذهبَ الآخر، ولكن هذا ما ظهر لي الآن. والله أعلم بالصواب.

الباب الثالث عشر

الراءات

هذا الباب يتناول مذاهب القراء في الراءات من حيث التفخيم والترقيق. وبما أننا ندرس رواية قالون من طريق «الشاطبية» فسنقتصر على ذكر ما يتعلق بها فقط.

اعلم أن علماء القراءة اختلفوا في أصل الراء من حيث التفخيمُ والترقيقُ على ثلاثة أقوال:

- فذهب الجمهور إلى أن الأصل فيها التفخيم.
- وذهب بعضهم إلى أن أصلها الترقيق.
- وذهب البعض الآخر إلى أنه ليس لها أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرِض لها ذلك بحسب حركتها؛ فترقق مع الكسرة لتَسَفُّلِها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها. قالوا: وأيضا فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة –وذلك في رواية ورش–، فلو كانت في نفسها مستحِقة للتفخيم لبَعُد أن يَبطل ما تستحقه في نفسها بسببٍ خارجٍ عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

ومن أراد الوقوف على أدلة كل فريق فليرجع إلى «النشر» (ج٢ ص١٠٨ – ١١٠) في آخر باب الراءات.

وللعلماء أكثر من طريقة في عرض أحكام الراءات، ومن الأفضل للدارس أن يقف عليها كلها ولا يعتاد على طريقة واحدة. ولكن بما أن هذا الشرح مختصر فسنختار طريقة واحدة فقط، ولعل أيسر الطرق هي تقسيم هذه الأحكام على ثلاثة أقسام:

١- حالات ترقيق الراء.

٢- حالات تفخيم الراء.

٣- حالات جواز الأمرين.

وعدد حالات الترقيق أربع، وعدد حالات التفخيم ثمان، وعدد حالات جواز الوجهين اثنان.

حالات الترقيق:

١- إذا كانت مكسورة. وهذا الحكم عام، سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة، تامة أو مبعَّضة، منونة أو غير منونة، ممالة أولا أو وسطا أو طرفا أو وصلا، سكن ما قبلها أو تحرك، وقع بعدها حرف مستفلٌ أو مستعلٍ، ومن أمثلة ذلك: ﴿رِئَآءَ﴾، ﴿قَرِيبٌ﴾، ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾[١]، ﴿ٱلرِّقَابِ﴾.

٢- إذا كانت ساكنة وقبلها كسر أصلي متصل بها[٢] وليس بعدها حرف استعلاء متصل بها، نحو: ﴿فِرۡعَوۡنَ﴾، ﴿شِرۡعَةً﴾. وهذا يشمل المتوسطة والمتطرفة، والتي سكونها أصلي والتي سكونها عارض.

٣- إذا كانت ساكنة وقبلها ساكن غير مستعلٍ[٣] وقبله مكسور. وهذا يكون في الوقف، نحو: ﴿حِجۡرٍ﴾، ﴿قَدِيرٌ﴾.

---

(١) إذا قرأنا بوجه التقليل. وأما إذا قرأنا بوجه الفتح فلا ترقيق؛ لأنها مفتوحة؛ فكان حقها التفخيم. ووجهُ إلحاق الراء المقللة بالراء المكسورة هو أن في التقليل تقريبا نحو الكسرة.

(٢) أي معها في كلمة واحدة، وليس كل واحد منهما في كلمة.

(٣) وهذا يشمل الساكن الصحيح، والمعتل. والمعتل هنا لا يكون إلا الياء المدية؛ لأنها هي التي تسبق بكسر.

ويُلحق بالياء المدية في ذلك الألفُ الممالةُ والألفُ المقللةُ؛ باعتبار أن الإمالة بنوعيها تقريبٌ نحو الياء، فإذا سكنت الراء ساكنة وكان قبلها ألف ممالة أو مقللة فإنها ترقق، وليس في رواية قالون من ذلك إلا كلمة: ﴿ هارٍ ﴾ عند الوقف عليها، وأما في الوصل فهي مرققة لكونها مكسورة.

٤- إذا كانت ساكنة وقبلها ياء لينة، كما في الوقف على نحو: ﴿خَيْرٌ﴾ و﴿ضَيْرَ﴾، وأما عند الوصل في هذين المثالين فإنها تُفَخَّم؛ لأنها في المثال الأول مضمومة وفي الثاني مفتوحة.

حالات التفخيم:

١- إذا كانت مفتوحة، نحو: ﴿ رَّبُّكُمْ﴾، ﴿ وَرَآءَ ﴾.

٢- إذا كانت ساكنة وقبلها مفتوح، نحو: ﴿مَرْيَمَ﴾، ونحو: ﴿ ٱلْقَمَرُ ﴾ عند الوقف.

٣- إذا كانت ساكنة، وقبلها ساكن غيرُ ياءٍ، وقبله مفتوح، كما لو وقفنا على نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ و﴿ٱلْقَدْرِ ﴾.

وقلنا: (غير ياء) احترازا من المسبوقة بياء مدية؛ فإن هذه حقها الترقيق كما سبق.

٤- إذا كانت مضمومة، نحو: ﴿ رُّبَمَا﴾، ﴿تَدْرُونَ﴾.

٥- إذا كانت ساكنة وما قبلها مضموم، نحو: ﴿وَيُرْبِي﴾، ونحو: ﴿ٱلنُّذُرُ﴾ عند الوقف عليها.

٦- إذا كانت ساكنة وما قبلها ساكن وما قبله مضموم، نحو الوقف على: ﴿خُسْرٍ﴾ و﴿ٱلْكُفْرَ﴾.

٧- إذا كانت مسبوقة بكسرة غير أصلية، سواء كانت معها في كلمتها -نحو: ﴿ٱرْجِعِيٓ﴾-، أو منفصلة عنها -نحو: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾-.

٨- إذا كان بعدها حرف استعلاء غير مكسور في الكلمة نفسها، نحو: ﴿وَإِرْصَادًا﴾، ﴿فِرْقَةٍ﴾. وهذا يخُرج ما لو كان حرف الاستعلاء مكسورا؛ فإن الراء حينئذ يجوز فيها الوجهان -كما سيأتي بعد قليل-، ويخُرج أيضا ما لو كانت الراء في آخر كلمة وحرف الاستعلاء في أول الكلمة التي تليها، مثل: ﴿ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ عند الوصل، فإن الراء حينئذ تكون مرققة.

حالات جواز الوجهين:

١- إذا كانت ساكنة ومسبوقة بكسر وبعدها حرف استعلاء مكسور، وهذا لم يَرِد إلا في كلمة: ﴿فِرْقٍ﴾ بسورة الشعراء، في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾. وذلك حالة الوصل أو الوقف بالروم. ووجه الترقيق هنا أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صَوْلَتُه لِتَحَرُّكه بالكسر المناسب للترقيق، ووجُه التفخيم أن الحرف حرف استعلاء -وإن كان مكسورا-، وهذا داعٍ للتفخيم. وهذا كما ذكرنا إنما يكون في حالة الوصل أو الوقف بالروم، وأما عند الوقف بالسكون فليس فيها إلا التفخيم؛ وذلك لزوال موجب الترقيق -الذي هو كسر حرف الاستعلاء-. والوجهان جيدان، وليس بينهما وجه مفضَّل على الآخر من طريق «الشاطبية»؛ لأن الشاطبي أطلق الخلاف -كما سيأتي-.

٢- إذا كانت ساكنة وقبلها حرف استعلاء ساكن وقبلها مكسور. وذلك عند الوقف بالسكون على كلمتَيْ ﴿مِصْرَ﴾ و﴿ٱلْقِطْرِ﴾.

قلنا: (عند الوقف بالسكون) احترازا مما لو وصلنا أو وقفنا بغير السكون.

ففي ﴿مِصۡرَ﴾ الراء عند الوصل مفتوحة؛ فحينئذ يجب فيها التفخيم لا غير. وليس فيها روم ولا إشمام عند الوقف؛ لأنها مفتوحة، وعليه فليس فيها إلا حالتان:

- الوصل، وفيه التفخيم فقط.
- والوقف بالسكون المحض، وفيه الوجهان.

وفي ﴿ٱلۡقِطۡرِ﴾ الراءُ مكسورة في الوصل؛ فحينئذ فيها الترقيق فقط. وأما عند الوقف فيجوز فيها السكون المحض والروم. فعند الوقف بالسكون يجوز فيها الوجهان -كما ذكرنا آنفا-، وأما عند الوقف بالروم فالحكم فيها حكمُ الوصل، أي إنّ فيها الترقيق فقط.

وسبب جواز الوجهين في الحالتين السابقتين انه اجتمع في الراء داعٍ للترقيق وداعٍ للتفخيم؛ ففي الحالة الأولى كَسْرُ حرفِ الاستعلاء يُضعف من قوته أمام الكسرة التي قبل الراء، مما يجعل الأخذ بمقتضاها جائزا، وفي الحالة الثانية استعلاء الحرف الساكن يجعل للتفخيم وجها؛ فلهذا اختلف أهل الأداء في الأخذ بأحد الوجهين وتغليب أحد السببين. وقد ذكر جماعةٌ من العلماء المتأخرين أن كلا الوجهين جائزان لقالون من طريق «الشاطبية»، وقد تأملتُ كلامَ الشاطبي وكلامَ عددٍ من شراح قصيدته فلم أجد ما يُستدل به على إجازتِه الوجهين في هاتين الكلمتين، فأخشى أن يكون هذا من إلزام الشاطبي باختياراتِ غيرِه، ولكن ذكرتُها هنا متابعةً لهم من باب الاحتياط خشية أن يكون عندهم دليل في ذلك لم أهتدِ إليه، إلى أن يتبين لي خلافُ ذلك. والله الموفق.

هذا ما يتعلق بأحكام الراءات. وهو يسير -بفضل الله-، يحتاج فقط إلى تأمل وربط للمعلومات.

ولعلك تلاحظ أن هناك قاعدة عامة في الحالات السابقة، وهي أن الكسر موجب

للترقيق، والضم والفتح موجبان للتفخيم، فبقي أن تضبط وتتأمل الحالات التي تكون فيها ساكنة؛ لأن فيها تفصيلا بحسب ما يكتنفها من ظروف.

وأنبه على أمرين:

أولا- لعلك لاحظتَ أنني دمجتُ الشروط مع الحالات، فمثلا: لم أقل: (أن يكون بعد الراء حرف استعلاء، ويشترط لذلك شرطان: أن يكون مع الراء في كلمتها، وأن يكون غير مكسور)، وإنما قلت: (إذا كان بعدها حرف استعلاء غير مكسور في الكلمة نفسها)، وهذا النهجُ في العرض الكلامُ فيه أخصر، ولعله أيسر أيضا، ولكن مشكلته أنك لابد أن تدقق في كل كلمة في الحالة؛ لأن كل كلمة قد تكون ضابطًا وشرطًا يختل الأمر بدونه.

ثانيا- ما قيدتُه من الأمثلة بالوقف فهو في الوقف فقط؛ لأن تلك الراءات تسكن في الوقف سكونا عارضا، فتُعَامَل على أنها ساكنة، بينما في الوصل تتحرك بحركتها، فتعامل بحسب حركتها.

وكُن على ذُكرٍ مِن أَنَّك إن وقفتَ بالإشمام على هذه الراءات فحكمها من حيث التفخيم والترقيق كحكمها عند الوقف عليها بالسكون المحض، وإن وقفت عليها بالروم فحكمها من هذه الحيثية حكم الوصل.

وإليك ما قاله الشاطبي في هذا الباب:

وَلاَ بُدَّ مِنْ تَــرْقِيقِهاَ بَعْــدَ كَسْــرَةٍ ... إِذَا سَـكَنَتْ ياَ صَـاحِ لِلسَّـبْعَةِ المَلا
وَمَـا حَرْفُ الِاسْــتِعْلاَءِ بَعْـدُ فَرَاؤُهُ ... لِكُلِّـهِـمُ التَّـفْخِـيـمُ فِـيـهـاَ تَـذَلَّـلا
وَ يجْمَعُهاَ قِظْ خُصَّ ضَـغْطٍ وَخُلْفُهُمْ ... بِفِرْقٍ جَرى بَيْنَ المَشَـايِخِ سَـلْسَـلا
وَمَا بَعْدَ كَسْــرٍ عَــارِضٍ أَوْ مُفَصَّلِ ... فَـفَـخِّـمْ فَـهـذاَ حُـكْـمُـهُ مُـتَـبَـذِّلاَ
وَمَا بَعْدَهُ كَسْـرٌ أَوِ اليَـا فَــمَا لَــهُمْ ... بِـتَرْقِـيـقِـهِ نَـصٌّ وَثِـيـقٌ فَـيَـمْـثُـلا

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي القِرَاءة مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلَا
وَتَرْقِيقُهاَ مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَتَفْخِيمُهاَ في الوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمُلَا
وَلكِنَّهَا في وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهاَ تُرَقَّقُ بَعْدَ الكَسْرِ أَوْ مَا تمَيَّلَا
أَوِ اليَاء تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمُهُمْ كَمَا وَصْلِهِمْ فَابْلُ الذَّكَاءَ مُصَقَّلَا
وَفِيماَ عَدَا هذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلَا

ويمكنك ضبط أحكام الراءات إذا حفظتَ باب الراءات من «المقدمة الجزرية» وقرأتَ كلام الشراح عليه.

الباب الرابع عشر
اللامات

هذا الباب يتناول مذاهب القراء في اللامات من حيث التغليظ[١] والترقيق. وبما أننا ندرس رواية قالون من طريق «الشاطبية» فسنقتصر أيضا على ذكر الأحكام المختصة بها فحسب.

اعلم أن الأصل في اللام الترقيق؛ لكثرته. قال ابن الجزري: «قولهم: (الأصل في اللام الترقيق) أبيَنُ مِن قولهم في الراء: (إن أصلها التفخيم)» اهـ.

ويستثنى من هذا الأصل: اللام من لفظ الجلالة إن سُبِق بفتح أو ضم، حتى وإن زيد عليه الميم في آخره[٢]، فإنها حينئذ تُستثنى من الأصل ويكون حكمها التغليظ. ويستوي في هذا ما لو كان الفتح والضم أصليين أم كانا عارضين.

قال الشاطبي:

وَكُلٌّ لَدَى اسْـمِ اللهِ مِنْ بَعْدِ كَسْـــرَةٍ ... يُـرَقِّـقُـهَـا حَـتَّـى يَـرُوقَ مُـرَتَّـلَا
كَمَا فَخَّـمُـوهُ بَـعْـدَ فَـتْـحٍ وَضَـــمَّـةٍ ... فَتَمَّ نِظَامُ الشَّــمْلِ وَصْــلاً وَفَيْصَــلَا

---

(١) التغليظُ مرادف للتفخيم، إلا أن المستعمل في الراء التفخيم، وفي اللام التغليظ. فيقال مثلا: الراء في (يرفع) مفخمة، واللام في لفظ الجلالة إذا سبق بفتح أو ضم مغلظة.
وقد يُطلق التفخيم على اللام و التغليظ على الراء، إلا أن الغالب هو ما ذكرتُه آنفا.

(٢) يراد بذلك كلمة: ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾.

الباب الخامس عشر
الوقف على أواخر الكَلِم

يحتاج القارئ إلى الوقوف للراحة وأخذ النفس، أو لقطع القراءة، أو لتبيين المعنى، ويترتب على ذلك أحكام صوتية تتعلق بأواخر الكلمات الموقوفِ عليها، نذكر منها هنا ما يتعلق برواية قالون، فنقول:

الكلمة الموقوف عليها إما أن يكون الحرف الأخير منها صحيحا أو معتلّا.

فإن كان صحيحا فإما أن يكون ساكنا في الحالين، وإما أن يكون متحركا وعَرَضَ له السكون للوقف.

وإن كان معتلا فإما أن يكون ألفا وإما أن يكون واوا أو ياء.

فإن كان آخرُ الكلمة الموقوف عليها ساكنا في الحالين فليس فيه إلا الوقف بالسكون، كالوصل، وذلك نحو: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾.

وإن كان آخرُها متحركًا وعَرَضَ له السكون للوقف فإننا نقف عليه بخمسة أوجه في الغالب، هي:

- السكون المَحْض
- والرَّوْم
- والإشمام
- والحذف
- والإبدال

وإليك تفصيل الكلام على كل وجه مما ذكر، وزيادة عليها:

أولا- السكون المحض:

السكون في اللغة: ضد الحركة.

وفي الاصطلاح: تفريغ الحرف من الحركات الثلاث[1] وأبعاضِهن.

فخرج بقولنا: (تفريغ الحرف من الحركات الثلاث) الوقف بالحركة التامة، وهو غير جائز في قراءة القرآن ولا في لغة العرب عموما.

وخرج بقولنا: (ومن أبعاضهن) الوقف بالروم، إذ إنه وقفٌ ببعض الحركة، وسيأتي الكلام عليه بعد قليل.

وعرف بعضُهم السكونَ بأنه سلب الحركة من آخر الحرف.

وهناك تعريفاتٌ أُخَرُ له، وكلها تَصُبُّ في معنى واحد.

والسكون المحض أي السكون الخالصُ عن الروم والإشمام، وهو المراد عند إطلاق السكون غالبا، ويقال له أيضا: السكون المجرد -أي المجرد عن الروم والإشمام-.

والسكون المحض هو الأصل في الوقف على الكلمة المتحركة وصلا؛ لأنه هو الأنسب لمعنى الوقف، وأيضا لأن القارئَ في الغالب يطلب في وقفه الاستراحةَ والخِفَّةَ، وسَلْبُ الحركةِ أبلغُ في تحصيلهما، ولأن الوقفَ ضد الابتداء، والحركةَ ضد السكون، فكما اختص الابتداء بالحركة اختص الوقف بالسكون.

والوقف بالسكون المحض يكون في كل من المرفوع والمجرور والمنصوب في المعرب، وفي كل من المضموم والمكسور والمفتوح في المبني. ويستوي في ذلك المخفف، والمشدد، والمهموز المحقق، والمنون إلا ما كان منه في اسمٍ منصوبٍ

---

(١) وهي -كما هو معلوم-: الفتحة، والضمة، والكسرة.

-نحو: ﴿ حُوبًا كَبِيرًا ﴾- أو في اسمٍ مقصورٍ مطلَقًا -نحو: ﴿ عَمًى ﴾-، كما يستوي أيضا سكونُ ما قبل الحرف الأخير الموقوف عليه أو تحركُه.

ثانيا: الرَّوْم:

الروم في اللغة: طلبُ الشيء.

وأما في اصطلاح القراء: فهو تضعيفُ[1] الصوتِ بالحركةِ حتى يذهبَ بذلك التضعيفِ معظَمُ صوتِها؛ فيُسمعُ لها صوتٌ خفيٌّ. هذا الصوت يسمعه القريب المصغي[2] حتى وإن كان أعمى، وذلك لأنه يُدرَكُ بالسمع، بخلاف الإشمام؛ فإنه لا يُدرَك إلا بالبَصَر؛ لذا لا يدركه الأعمى، وسيأتي الكلام على الإشمام قريبا.

وبعضهم يعرف الروم بعبارة أخصر فيقول: هو النطق ببعض الحركة.

وقد سُمي ذلك روما لأنك تَروم الحركة وتريدُها حين لم تُسقطها بالكلية.

وقد قُدِّرَ الذاهبُ مِن الحركةِ بالثلثين[3]. أي إنك في الروم تنطق بنحوِ ثلث الحركة فقط. وهذا تقديرٌ وتقريبٌ للأمر، وإلا فالعمدة في ضبط ذلك على المشافهة.

والوقف بالروم يكون في المرفوع والمجرور من المعرب، وفي المضموم والمكسور من المبني، سواء أكان الحرف الموقوف عليه مخففا أم مشددا، مهموزا أم غير مهموز، منونا أم غير منون (ونعني بالمنون هنا ألا يكون منصوبا وألا يكون في

---

(١) أي: إضعاف.

(٢) فخرج بذلك: البعيد، والقريبُ غيرُ المصغي.

(٣) وقد وقع مني سهوا في الأصل أني قلتُ: «وقدر الذاهب بالثلث»، وإنما أردتُ بهذا الباقيَ لا الذاهبَ، فليُصحَّح ذلك إلى: «وقدر الباقي من الحركة بالثلث» أو إلى: «وقدر الذاهب من الحركة بالثلثين».

اسمٍ مقصورٍ، فإن التنوين في هذين يُبْدَلُ أَلِفا في الوقف -كما سيأتي بيانه في قسم الإبدال-)، وسواء سَكَنَ ما قبل الحرف الموقوف عليه أم تحَرك. وأما المنصوب من المعرب والمفتوح من المبني فلا روم فيهما. قال الداني: «و[الرومُ] يُستعمل في الحركات الثلاث، إلا أن عادة القراء أن لا يَرُومُوا المنصوب ولا المفتوح؛ لخفتهما وسرعة ظورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما؛ فيبدو الإشباع لذلك». فالفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما تقبله الضمة والكسرة؛ لما فيهما من الثقل، ولأن المنصوب المنون لما تبينت فيه الفتحة لإبدال التنوين فيه ألفا لم يُرَم الباقي؛ لئلا يبقى ذلك على التقريب من لفظه.

واعلم أننا عند الوقف بالروم نحذف التنوين من المنوَّن، ونحذف الصلة من هاء الضمير، ونحذف الياء الزائدة إذا كانت تثبت في الوصل فقط.

ومما ينبغي التطرق إليه هنا هو توضيح مصطلح (الاختلاس)، وبيان الفرق بينه وبين الروم؛ لأن الكثيرين يخلطون بين ماهيّاتهما.

قال الداني: «وأما المختلَسُ حركتُه من الحروف فحقه أن يُسرَع اللفظُ به إسراعا يَظُنُّ السامعُ أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامة في الحقيقة، إلا أنها لم تمُطَّط ولا تُرَسَّلَ بها، فخفِيَ إشباعُها ولم يتبين تحقيقُها» اهـ.

وقد قُدر الذاهب من الحركة في الاختلاس بالثلث، عكس الروم.

فالروم والاختلاس يشتركان في تبعيض الحركة، إلا أنهما يفترقان فيما يأتي:

١- الذاهب من الحركة في الاختلاس أقل من الثابت، والعكس في الروم.

٢- الاختلاس يتناول الحركات الثلاث جميعها، بينما الروم لا يكون في المفتوح والمنصوب.

٣- الاختلاس لا يختص بالآخِر -وهو محل الوقف-، والروم بخلاف ذلك.

ثالثا: الإشمام:

الإشمام في اللغة مصدر أَشّمَّ، يقال: (أَشَمَّه الشيء) إذا جعله يشمه.

وفي الاصطلاح يراد به في هذا الباب: ضم الشفتين بُعَيْدَ تسكين الحرفِ إشارةً إلى الضم من غير صوتٍ.

أي إنك تنطق بالحرف ساكنا ثم تضم شفتيك كهيئتهما عند النطق بالضمة إشارةً إلى الضم، وهذا يكون من غير صوت؛ ولذا كان الذي يدركه هو البصير، لا الأعمى. فالإشمام إيماءٌ بالعضو إلى الحركة.

ولاحظ استخدام كلمة: (بُعيد) بدل (بعد)؛ إشارةً إلى أن الضم يكون بعد تسكين الحرف مباشرة من غير تَرَاخٍ، وإلا كان هذا سكونا محضا ليس إلا.

واعلم أننا عند أداء الإشمام في حروف القلقلة نأتي بصوت القلقلة ثم بعد ذلك مباشرةً نضم الشفتين، ولا يُعد الإتيان بصوتِ القلقلة تراخيا؛ لأنها جزء من صوت الحرف الموقوف عليه. وكذا الأمر في الكاف والتاء؛ نُخرج الهواء المنحصر المضغوط خلف المخرج ثم بعد ذلك مباشرة نضم الشفتين، ولا يُعَدُّ هذا تراخيا.

وعبارة بعضهم في تعريف الإشمام: هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت.

وبعضهم يقول: هو أَنْ تَجْعَلَ شَفَتَيْكَ عَلَى صُورَتِهِمَا إِذَا لَفَظْتَ بِالضَّمَّةِ.

والتعريف الذي اعتمدناه أولًا أَوْضَح في الدلالة على حقيقة الإشمام.

ومدةُ ضم الشفتين عند الإشمام مدةٌ يسيرة، تُضْبَط بالمشافهة.

وقد حكى مكيٌّ وغيرُه عَنِ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُمْ يُسَمَّوْنَ الإِشْمَامَ رَوْمًا وَالرَّوْمَ إِشْمَامًا.

وذكر شيخُنا إبراهيم كشيدان أن كُلًّا من الروم والإشمام يطلق عليه لفظُ الإشارة عند كثير من العلماء، ويفرقون بينهما بالصوت الخفي.

واعلم أننا عند الوقف بالإشمام أيضا نحذف التنوين من المنوَّن، ونحذف الصلة

من هاء الضمير، ونحذف الياء الزائدة إذا كانت تثبت في الوصل فقط.

هذا، والإشمام يختص بالمضموم والمرفوع؛ لأن الضم من الشفتين، وهما مرئيتان؛ فيمكن الإيماء بهما، ويحصل إدراك الرائي لهما، بخلاف المكسور والمجرور والمنصوب والمفتوح؛ فإن ذلك يمتنع فيهما؛ لأن مخرج الكسرة والفتحة ليس من الشفة، وإنما من داخل الفم، فلا تظهر أعضاء آلة النطق للعين بوضوع عند النطق بهما كما هو الحال في الضمة؛ فَلذا لا تُدرَك حركتُهما. قال الداني: «اعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكَلِمِ المتحركاتِ في الوصل بالسكون لا غير؛ لأنه الأصل، ووردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف بالإشارة إلى الحركة، سواء كانت إعرابا أو بناء، والإشارة تكون روْمًا وإشمامًا، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة؛ لما في ذلك من البيان» اهـ. وهذا معنى قولِ الشاطبي:

وَأَكْثَرُ أَعْلاَمِ الْقُرَانِ يَرَاهُمَا لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى العَلاَئِقِ مِطْوَلا

ومراده بـالقرآن هنا: القراءة، ومراده بأعلام القرآن: المشايخ أهل الأداء.

وقال ابن الجزري: «وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ فِي الوَقْفِ بِإِشَارَتَي الرَوْمِ وَالإِشْمَامِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَحَمْزَةَ وَالكِسَائِيِّ وَخَلَفٍ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ النَّقْلِ، وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ عَنْ عاصمٍ؛ فَرَوَاهُ عَنْهُ نَصًّا الحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ شيطا عَنْ أَئِمَّةِ العِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الشَّطَوِيُّ نَصًّا عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ نَصٌّ، إِلَّا أَنَّ أَئِمَّةَ أَهْلِ الأَدَاءِ وَمَشَايِخَ الإِقْرَاءِ اخْتَارُوا الأَخْذَ بِذَلِكَ لِجَمِيعِ الأَئِمَّةِ؛ فَصَارَ الأَخْذُ بِالرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ سَائِغًا لِجَمِيعِ القُرَّاءِ، بِشُرُوطٍ مَخْصُوصَةٍ فِي مَوَاضِعَ مَعْرُوفَةٍ» اهـ.

وإن الغرض من الإشارة -سواء أكانت روما أم إشماما- هو تبيين حركة الحرف

الموقوف عليه، بحيث يشار بهما إلى بيانِ ما عليه الحرفُ في الوصل. وأصلُ الروم أظهَرُ للحركة من أصل الإشمام؛ لأن الروم يُسمع ويُرى، والإشمام يُرى ولا يُسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصلِ حركة الكلمة في الوصل، ومَن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك -كما قال مكيٌّ-.

وقال ابن الجزري: «قَالُوا: فَائِدَةُ الإِشَارَةِ فِي الوَقْفِ بِالرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ هِيَ بَيَانُ الحَرَكَةِ الَّتِي تَثْبُتُ فِي الوَصْلِ لِلْحَرْفِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ؛ لِيَظْهَرَ لِلسَّامِعِ أَوْ لِلنَّاظِرِ كَيْفَ تِلْكَ الحَرَكَةُ المَوْقُوفُ عَلَيْهَا. وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَقْتَضِي اسْتِحْسَانَ الوَقْفِ بِالإِشَارَةِ إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ القَارِئِ مَنْ يَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ أَحَدٌ يَسْمَعُ تِلَاوَتَهُ فَلَا يَتَأَكَّدُ الوَقْفُ إِذَا ذَاكَ بِالرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ أَنْ يُبَيِّنَ لِنَفْسِهِ. وَعِنْدَ حُضُورِ الغَيْرِ يَتَأَكَّدُ ذَلِكَ؛ لِيَحْصُلَ البَيَانُ لِلسَّامِعِ، فَإِنْ كَانَ السَّامِعُ عَالِمًا بِذَلِكَ عَلِمَ بِصِحَّةِ عَمَلِ القَارِئِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ كَانَ فِي ذَلِكَ تَنْبِيهٌ لَهُ لِيَعْلَمَ حُكْمَ ذَلِكَ الحَرْفِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَيْفَ هُوَ فِي الوَصْلِ، وَإِنْ كَانَ القَارِئُ مُتَعَلِّمًا ظَهَرَ عَلَيْهِ بَيْنَ يَدَيِ الأُسْتَاذِ هَلْ أَصَابَ فَيُقِرَّهُ أَوْ أَخْطَأَ فَيُعَلِّمَهُ.

وَكَثِيرٌ مَا يَشْتَبِهُ عَلَى المُبْتَدِئِينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لم يُوقِفْهُ الأُسْتَاذُ عَلَى بَيَانِ الإِشَارَةِ - أَنْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} وَ{إِنِّي لمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ}، فَإِنَّهُمْ إِذَا اعْتَادُوا الوَقْفَ عَلَى مِثْلِ هَذَا بِالسُّكُونِ لم يَعْرِفُوا كَيْفَ يَقْرَءُونَ {عَلِيمٌ} وَ{فَقِيرٌ} حَالَةَ الوَصْلِ هَلْ هُوَ بِالرَّفْعِ أَمْ بِالجَرِّ. وَقَدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ مُعَلِّمِينَا يَأْمُرُنَا فِيهِ بِالإِشَارَةِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُ بِالوَصْلِ مُحَافَظَةً عَلَى التَّعْرِيفِ بِهِ، وَذَلِكَ حَسَنٌ لَطِيفٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ» اهـ.

واعلم أن الروم والإشمام لا يدخلان في خمسة مواضع:

الموضع الأول- الهاءُ الَّتِي تَلْحَقُ الأَسْمَاءَ فِي الوَقْفِ بَدَلًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ

المربوطة، نحو: ﴿شَجَرَةٌ﴾.

قال أبو شامة: «وذلك لأن الحركة إنما كانت للتاء، والهاءُ بدلٌ عنها في الحالة التي تعدم الحركات فيها -وهي الوقف-؛ فلا حركة للهاء فتُرامَ وتشمَّ.

فأما ما وُقِفَ عليه بالتاء من هذا الباب لأجل رسمه فيدخله الروم والإشمام؛ لأن الحركات داخلة في التاء، نص عليه مكي، وقال: «لم يختلف القراء في هاء التأنيث أن الوقف عليها بالإسكان ولا يجوز الروم والإشمام فيها؛ لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب إنما هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، إلا أن تقف على شيء منه بالتاء اتباعا لخط المصحف؛ فإنك تروم وتُشِمُّ إذا شئت؛ لأنك تقف على الحرف الذي كانت الحركة لازمةً له، فيحسن فيه الروم والإشمام»» اهـ.

وقال ابن الجزري: «قَوْلُهُمْ: (لَا يَجُوزُ الرَوْمُ وَالإِشْمَامُ فِي الوَقْفِ عَلَى هَاءِ التَّأْنِيثِ) إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ إِذَا وَقَفَ بِالهَاءِ بَدَلًا مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّ الوَقْفَ حِينَئِذٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعْرَابٌ، بَلْ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الحَرْفِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الإِعْرَابُ. أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ اتِّبَاعًا لِخَطِ المُصْحَفِ فِيمَا كُتِبَ مِنْ ذَلِكَ بِالتَّاءِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الوَقْفُ عَلَيْهِ بِالرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ بِلَا نَظَرٍ؛ لِأَنَّ الوَقْفَ إِذْ ذَاكَ عَلَى الحَرْفِ الَّذِي كَانَتِ الحَرَكَةُ لَازِمَةً لَهُ؛ فيسوغُ فِيهِ الرَوْمُ وَالإِشْمَامُ» اهـ.

الموضع الثاني- ميم الجمع عند القراءة بوجه الضم. فإذا قرأنا بالضمّ ثم وقفنا على ميمِ جمعٍ فلا نقف عليها بروم ولا إشمام، إنما بالسكون المحض فقط[١].

قال أبو شامة: «لأنها ساكنة، وتحريكُها في حالِ صِلَتِهَا على مذهبِ مَن وَصَلَها إنما كان لأجل الصلة، ولهذا إذا وَقَفَ عليها تَرَكَ الصلة؛ فيُسَكِّن الميم» اهـ.

---

(١) وقد شذ مكيٌّ فأجاز الروم والإشمام فيها، ورُدَّ قولُه. وليس هذا محل تفصيلِ ذلك.

وبعض المصنفين يعمم هذا الموضع على ميم الجمع مطلقا، سواء فِي قِرَاءَةِ مَنْ حَرَّكَها فِي الوَصْلِ وَوَصَلَها، أو فِي قِرَاءَةِ مَنْ لمَ يحُرِّكْها وَلمَ يَصِلْها. والأمرُ في هذا سهل، إذ إن من خَصَّ هذا الموضع بوجه الصلة فَعَلَ ذلك على اعتبار أن ميم الجمع إذا قرئ بإسكانها فإنها تندرج تحت الموضع الرابع الذي سيأتي بعد قليل؛ لأنها صارت حينئذ ساكنة في الوصل والوقف.

الموضع الثالث- ما حُرِّكَ في الوصل بحركةٍ عارضةٍ، نحو: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾، الفعل {فلينظر} فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك آخره بالكسر تخلصا من التقاء ساكنين، فالكسرة التي على آخره حركةٌ عارضةٌ سببُ وجودِها التقاءُ الساكنين، فإذا وقفنا على {فلينظر} زالت العلة، ومِن ثَمَّ زال العارض ورجع الفعل إلى حاله الأصلية، فليس ثَمَّت حينئذ حركةٌ فتفتقرَ إلى دلالة، والعلة الموجبة للتحريك في الوصل مفقودة في الوقف؛ لأن الساكن الذي من أجله تحَرَّكَ الحرفُ الأولُ قد باينه وانفصل عنه.

ومن هذا النوع ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾؛ لأن الذال فيهما ساكنة، وإنما كسرت لأجل ملاقاتها سكونَ التنوين، فلما وُقف عليها زال الذي من أجله كُسِرت، فترجع الذال إلى أصلها وهو السكون، فهو بمنزلة: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ وشِبْهِهِ. وليس هذا بمنزلة: ﴿غَوَاشٍ﴾ ونظائرِها عند الوقف عليها؛ لأن التنوين هنا وإن كان دخل عِوَضًا من محذوف إلا أنه دخل على متحرك، فالحركة أصلية، والوقف عليه بالروم حسن، والتنوين في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ دخل على ساكن، فكسر لالتقاء الساكنين -على الأصل-.

فأما حركةُ نحوِ القاف من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ فترُام وإن كانت حركةَ التقاء الساكنين أيضا؛ لأن الأصل: (يُشَاقِقْ)، فأُدغم وحُرِّك، وسببه دوامُ مصاحَبةِ الساكن المدغم وقفا ووصلا. قال مكي: «فأما إن كان الذي أوجب الحركة في

الحرف لازما فالروم والإشمام جائزان فيه، على ما قدمناه...».

الموضع الرابع- ما كان ساكنًا في الوصل والوقف، نحو: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾.

الموضع الخامس- ما كان في الوصل متحركًا بالفتح غيرَ مُنَوَّنٍ ولم تكن حركتُه منقولةً، نحو: ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

وأما هاء الكناية فقد اختُلف في الإشارة فيها بالروم والإشمام على ثلاث مذاهب:

- فأجازهما كثيرٌ من أهل الأداء فيها مطلقا، وعلل بعضهم ذلك بأنه قياسًا على غيرها من الحروف.

- ومَنَعَهُما آخرون مطلقا، علل بعضهم ذلك بأنها تشبه هاء التأنيث في حال الوقف، وهاءُ التأنيث لا يدخلها روم ولا إشمام في الوقف، قالوا: فكذلك ما يشبهها. وعلل آخرون ذلك بأن حركتها عارضة.

- وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل؛ فجوَّزوهما فيها إلا إذا كان قبلها ضم[١] أو كسر[٢] أو أُمَّا الضمِّ أو الكسرِ -وهما الواو[٣] والياء[٤]-، وطلبوا بذلك التخفيف؛ لئلا يَخْرُجوا مِن ضمٍّ أو واوٍ إلى ضمةٍ أو إشارةٍ إليها، ومِن كسرٍ أو ياءٍ إلى كسرة؛ فإن ذلك مستثقَلٌ، بخلافِ ما لو لم يكن قبلها شيء من ذلك[٥]؛ فإنهم أجازوا الإشارة فيها حينئذ؛ محافظةً على بيان الحركة حيث لم يكن ثِقَلٌ، فانتفت العلة.

---

(١) نحو: ﴿نُخۡلِفُهُۥ﴾.

(٢) نحو: ﴿بِمُزَحۡزِحِهِۦ﴾.

(٣) نحو: ﴿عَقَلُوهُ﴾.

(٤) نحو: ﴿فِيهِ﴾.

(٥) نحو: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾.

وهذا المذهب هو الذي عليه العمل.

ولكن الذي يهمنا هنا هو معرفة مذهب الشاطبي؛ لأننا نقرأ من طريقه. ونحن إذا نظرنا إلى كلامه في هذه المسألة وجدناه يقول:

وَفي الهَاءِ لِلإِضْـمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا وَمِنْ قَبْلِـهِ ضَـمٌّ أَوِ الكَسْـرُ مُثِّلَا
أَوُ امَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يُـرى لهُمَا فِي كُـلِّ حَـالٍ محُـلِّـلا

وقد طالعتُ عددًا من شروح «الشاطبية» فوجدتُ ما يأتي:

١- أن الشُّرَّاح يذكرون عند شرح هذا الكلام ما ملخصه: أن الشاطبي ذكر أن أهل الأداء اختلفوا في الوقف على هاء الضمير؛ فأبى قومٌ الروم والإشمام فيهما إذا سبقا بضم أو كسر أو أُمَّا الضم والكسر، وأجازوهما فيما سوى ذلك، وبعضهم أجازهما فيها مطلقا.

٢- لم يذكر أحد منهم أن الشاطبي خطّأَ مذهبًا من هذين المذهبين.

٣- لم يذكر أحد منهم عن الشاطبي أنه كان يختار أحد المذهبين أو يفضله على الآخر.

٤- وجدت السخاوي وابن القاصح وإيهاب فكري يقولون: «والوجهان جيدان».

ولكن وجدت ابن الجزري في «النشر» ينفرد بقول مغاير لما قاله أولئك الشراح، حيث قال: «وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى مَنْعِ الإِشَارَةِ فِيهَا مُطْلَقًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ حَرَكَتَهَا عَارِضَةٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ» اهـ. فهو فَهِمَ من صنيع الشاطبي -وهو حكايته للمذهبين السابقين- أنه إشارةٌ منه إلى أنه يذهب المذهب الثالث -وهو منع الروم والإشمام فيها مطلقا-. وتَبِعَ ابنَ الجزري على ذلك بعضُ المتأخرين.

والذي يترجح لي هو الأخذ بما قاله السخاوي ومن وافقه؛ وذلك لأن السخاوي تلميذ الشاطبي؛ فهو أدرى بكلام شيخه ومَرَامِيه، وأبو شامة تلميذ السخاوي.

هذا، وباعتبار ما تقدم من الوقف بالأوجه الثلاثة السابقة -السكون المحض، والروم، والإشمام- ينقسم الموقوف عليه إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يجوز فيه الأوجه الثلاثة جميعها، وهو ما كان متحركا في الوصل بالرفع أو بالضم.

٢- ما يجوز فيه السكون والروم ولا يجوز فيه الإشمام، وهو ما كان متحركا في الوصل بالجر أو بالكسر.

٣- ما يجوز فيه السكون فقط ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهي الأنواع الخمسة التي ذكرناها آنفا، ويضاف إليها هاء الضمير على مذهب من يمنع فيها مطلقا أو في بعض الأحوال.

واعلم أنه إذا سُبِقَ آخرُ الكلمة الموقوفِ عليها بحرف مد ولين أو بحرف لين فقط فإننا عند الوقف بالسكون يجوز لنا في حرف المد واللين أو حرف اللين القصرُ والتوسط والإشباع، وقد سبق بيان هذا في باب المد والقصر.

والإشمام حكمه حكم الوقف، فيجوز معه الأوجه الثلاثة في كِلَا النوعين.

وأما الروم فحكمه حكم الوصل، فلا يجوز معه إلا ما يجوز في الوصل، فلا يُمد معه حرفُ اللين، ولا يُزاد معه حرف المد واللين عن مقدار المد الطبيعي.

وفيما سبق يقول الشاطبي:

وَالِاسْكَانُ أَصْلُ الوَقْفِ وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ ... مِنَ الوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا
وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيِّهِمْ بِهِ ... مِنَ الرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ سَمْتٌ تَجَمَّلَا
وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ القُرَانِ يَرَاهُمَا ... لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى العَلَائِقِ مِطْوَلَا
وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ المُحَرَّكِ وَاقِفًا ... بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلَا
وَالِاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا ... يُسَكَّنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

وَفِعْلُهُماَ في الضَّـــمِّ وَالرَّفعِ وَارِدٌ وَرَوْمُكَ عِنْـدَ الكَسْـرِ وَالجَـرِّ وُصِّلَا
وَلَمْ يَرَهُ في الفَتْحِ وَالنَّصْــبِ قَارِئٌ وَعِنْـدَ إِمَـامِ النَّحْوِ في الكُـلِّ أُعْمِلَا
وَمَـا نُـوِّعَ الـتَّـحْـرِيـكُ إِلاَّ لِـلاَزِمٍ بِـنَـاءً وَإِعْـرَابـاً غَـداَ مُـتَـنَـقِّـلَا
وَفي هَـاءِ تَـأْنِيـثٍ وَمِيمِ الجَمِيعِ قُلْ وَعَـارِضِ شَــكْلٍ لَمْ يَكُونـاَ لِيَدْخُلَا
وَفي الهَـاءِ لِلإِضْــمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَـا وَمِنْ قَبْلِــهِ ضَـمٌّ أَوِ الكَســْـرُ مُثِّلَا
أَوُ امَّـاهُمَـا وَاوٌ وَيَـاءٌ وَبَـعْـضُـــهُـمْ يُـرى لَهُـمَا فِي كُـلِّ حَـالٍ محُـلَّـلا

وقال ابن الجزري:

وحـاذِرِ الوقفَ بكـل الحركـهْ إلا إذا رمـتَ فـبـعـضُ الحـركـهْ
إلا بفتحٍ أو بنصــبٍ وأشِــمْ إشــارةً بالضــمِّ في رفعٍ وضــمْ

رابعا: الحذف:

ويجري في أربعة مواضع:

الأول- التنوين من المرفوع والمجرور، نحو: ﴿كَرِيمٌ﴾ و﴿بَهِيجٍ﴾، سواء وقفنا بالسكون أو بالروم أو بالإشمام (ولا إشمام في المجرور، وإنما في المرفوع فقط).

الثاني- صلة هاء الضمير، واواً كانت أو ياء.

الثالث- صلة ميم الجمع عند القراءة بوجه الصلة.

الرابع- الياءات الزوائد الثابتة في الوصل، نحو: ﴿أَن يُؤْتِيَنِۦ خَيْرًا﴾. باستثناء كلمة: ﴿ءَاتَـٰنِۦَ﴾ بالنمل، ففيها لقالون من طريق «الشاطبية» الحذفُ والإثباتُ وقفًا.

خامسا: الإبدال:

ويجري في أربعة أنواع:

الأول- التنوين في الاسم المنصوب، سواء رسمت الألف فيه -نحو: ﴿قَدِيرًا﴾- أم لم ترسم -نحو: ﴿دُعَآءً﴾-.

الثاني- التنوين في الاسم المقصور مطلقا، سواء كان مرفوعا أم مجرورا أم منصوبا، نحو: ﴿عَمًى﴾ و﴿غُزًّى﴾.

الثالث- لفظ ﴿إِذًا﴾ المنوَّن، ونون التوكيد الخفيفة في ﴿وَلَيَكُونًا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾.

وكل هذه الأنواع الثلاثة وما شاكلها يبدل فيها التنوين ألفا في الوقف، وهذا ما يسميه البعضُ: مد العوض. وقد سبق ذكره في باب المد والقصر.

الرابع- تاء التأنيث المتصلة بالاسم المفرد، فتبدل هذه التاء هاءً لدى الوقف، فإن كانت منونة -نحو: ﴿شَجَرَةٌ﴾- حُذف تنوينُها وأبدلت هاء كذلك لدى الوقف، وهذا يرجع إلى الوقف بالسكون، فتأمل.

نأتي الآن إلى بيان أحكام الوقف على الكلمة المعتلة الآخِر.. وقد حاولتُ بقدر الإمكان أن أجد لها ضابطا مختصرا يجمعُ شتات ما قيل فيها، وأن أنبه على ما يخرج عن هذا الضابط، وأرجو أن أكون قد وفيتُ بما قصدتُ[١]. والله الموفق والمستعان. فأقول:

الكلمة المعتلة الآخر -سواء كان آخرها ألفا أو واوا أو ياء- حُكْمُ الوقف عليها مرتبط بوجودِ حرف المد وعدمِه في الرسم، فإن كان ثابتا فالوقف عليها يكون بإثباته، نحو: ﴿عَلَيْنَا﴾، وإن كان محذوفا فالوقف يكون بحذفه تبعا لرسمه، نحو: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ و﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

ويدخل في هذه القاعدة حرف المد المحذوف لفظا لا خطًّا في الوصل لالتقاء

---

(١) وقد اختصرتُ ذلك من «هداية القاري» و«المنير».

الساكنين، نحو: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وكذا ألفُ: (أنا) في الاحوال التي تحُذف فيها وصلا، ففي هاتين الحالتين نثبت حرف المد وقفا.

ويدخل فيها أيضا نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتح في ﴿وَلَيَكُونَا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾ ونون ﴿إِذًا﴾ المنوَّنة، فكل هذا يوقف عليه بالألف؛ وفاقا للرسم.

ويدخل فيها أيضا نون جمع المذكر السالم المحذوفة للإضافة، نحو:﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ و﴿مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾[1]، وكذا نون المثنى المحذوفة للإضافة، نحو: ﴿يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[2]، فلا ترد النون في الوقف؛ لحذفها في الرسم؛ ولأن الوقف فيها على نية الإضافة، فيوقف على حرف المد ولا ترد النون. وقد غلط قوم فظنوا أن النون تُرد بحجةِ الوقفِ عليها وزوالِ إضافتِها لما بعدها. وهذا خطأ. قال الأشموني في «منار الهدى»: «ومن لا مساس له بهذا الفن يعتقد أو يقلد من لا خبرة له أن النون تزاد حالة الوقف، ويَظُن أن الوقف على الكلمة يزيل حكمَ الإضافة، ولو زال حكمها لَوَجَبَ أن لا يجُرَّ ما بعد الياء؛ لأن الجر إنما أوجدته الإضافة، فإذا زالت وجب أن يزول حكمها وأن يكون ما بعدها مرفوعا، فمن زعم رَدَّ النون فقد أخطأ، وزاد في القرآن ما ليس منه» اهـ.

إلا أن هناك حروفا ثابتة في الرسم لا يجب اتباع الرسم فيها قراءةً، لا في الوصل ولا في الوقف، بل ترسم ولا تقرأ، وأن هناك حروفا محذوفة في الرسم ولكن يجب التلفظ بها في الوصل والوقف. وفيما يلي بعض الأمثلة على سبيل التمثيل لا الحصر:

---

(١) هذه الأمثلة كانت قبل الإضافة: (محلين) و(ملاقون)، فلما أضيفت لما بعدها حذفت منها النون -كما هو مقرر في العربية-.

(٢) كانت هذه الكلمة قبل الإضافة: (يَدَانِ)، فلما أضيفت لما بعدها حذفت منها النون.

فمن الصورة الأولى سبعة أشياء:

١- الألف المتطرفة الزائدة في الخط في نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾، فلا يوقف على هذه الألف، بل يوقف على واو ساكنةٍ حرف مد ولين؛ لسكونها إثر ضم.

٢- الياء والواو إذا كانتا عوضين عن الألف في الرسم، فالياء نحو: ﴿أَبَىٰ﴾ و﴿ٱلۡهَوَىٰٓ﴾، والواو نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فالوقف هنا يكون بالألف وليس بالياء ولا بالواو، خلافا للرسم.

٣- الحرف الذي جُعِلَ صورةَ الهمز، سواء كان ألفا -كما في نحو: ﴿بِنَبَإٍ﴾ و﴿تَبُوٓأَ﴾-، أو واوا -نحو: ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾-، أو ياء -نحو: ﴿ٱمۡرِيٕٖ﴾ و﴿وَهَيِّئۡ﴾-، فالوقف هنا يكون على الهمزةِ ساكنةً، وليس على الألف ولا على الواو ولا على الياء.

٤- الهمزة المتطرفة التي رسمت على الواو ورُسِم بعد الواو ألف، سواء وقع قبل الهمزة ألف أم لم يقع، نحو: ﴿نَشَـٰٓؤُاْ﴾ و﴿ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ و﴿يَعۡـبَؤُاْ﴾، فكل هذه الكلمات ونحوها يوقف فيها على الهمزة ساكنة، ولا يوقف على الواو، ولا على الهمزة ممدودة بواو من أجل الألف التي بعدها -كما قد يتبادر-.

٥- الهمزة المتطرفة التي رسمت على الياء، سواء وقع قبل الهمزة ألف أم لم يقع، نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ و﴿نَّبَإِيْ﴾ ﴿يُبۡدِئُ﴾، فكل هذه المواضع ونحوها يوقف فيها على الهمزة ساكنة، ولا يوقف على الياء ولا على الهمزة ممدودة بياء -كما قد يتبادر-.

٦- الألف الزائدة في الخط كالتي في لفظ: ﴿لِشَاْيۡءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾، فيوقف على هذه الكلمة على الهمزة.

وأما الصورة الثانية فهي التي تكون فيها الحروف محذوفة في الرسم ولكن يتلفظ بها في القراءة، فمن مواضعها:

١- الحرف المحذوف لاجتماع صورتين متماثلتين، كالياء المتطرفة في نحو: ﴿يُحۡيِۦ﴾، فإذا وقف يوقف بإثبات الياء الثانية المحذوفة من الرسم حرف مد ولين.

٢- الحروف المقطعة الواقعة في فواتح السور، وهذه الحروف يوقف على الحرف الأخير من أسمائها، ولا يوقف على الحرف المرسوم، فيوقف -مثلا- على النون ساكنة في ﴿يسٓ﴾، لا على سينٍ ساكنة، ويوقف على الدال ساكنة في ﴿ صٓ ﴾، لا على صاد ساكنة، وإن كانت هذه الحروف غير موجودة في الرسم.

سادسا: الإلحاق:

وهو لِـمَا يَلْحَقُ آخِرَ الكَلِمِ مِنْ هَاءَاتِ السَّكْتِ.

هاء السكت: هي هاء ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة لتبيين الحركة في الوقف، فإذا اتصل بها كلام بعدها سقطت؛ لأنه قد استُغني عنها.

وليس عند قالون إلحاقٌ لهاء السكت إلا فيما ثبت في الرسم، وذلك في سبع كلمات: ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾ و﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ و﴿حِسَابِيَهۡ﴾ و﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ و﴿مَالِيَهۡ﴾ و﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ و﴿مَاهِيَهۡ﴾، وهذه الكلمات يقرؤها قالون بإثبات هاء السكت وصلا ووقفا؛ متابعةً للرسم.

وقد قال القاسم ابن سلام: «الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقوفُ عليها بالهاء بالتعمُّد لذلك؛ لأنها إن أُدمجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجا من كلام العرب، وإن حذفت في الوصل كان خلافَ الكتاب، فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة: من أن يكون مصيبا في العربية، وموافقا للخط، وغير خارج من قراءة القراء» اهـ.

وهذه خريطة ذهنية تلخص ما سبق:



الباب السادس عشر
الوقف على مرسوم الخط

هذا الباب من أبواب أصول القراءة يراد به بيانُ مذاهب القراء في متابعةِ رسمِ[١] المصاحف العثمانية[٢] في الوقف. والفرق بينه وبين الباب الذي قبله أنّ ما قبله جاء لبيان كيفية الوقف على الحرف من سكونٍ أو أشمامٍ أو رومٍ...إلخ، وهذا الباب جاء لبيان ما يوقف عليه من حروف الكلمة المرسومة في المصحف مِنْ حَذْفٍ أو إثباتٍ أو وصلٍ أو فصلٍ أو غيرِ ذلك مما سيأتي.

والمراد بالخط: الكِتَابَةُ. وَهُوَ قِسْمَانِ: قِيَاسِيٌّ، وَاصْطِلَاحِيٌّ.

فَالقِيَاسِيُّ: مَا طَابَقَ فِيهِ الخَطُّ اللَّفْظَ.

وَالِاصْطِلَاحِيُّ: مَا خَالَفَهُ بِزِيَادَةٍ أَوْ حَذْفٍ، أَوْ بَدَلٍ، أَوْ وَصْلٍ، أَوْ فَصْلٍ. وَلَهُ قَوَانِينُ وَأُصُولٌ يحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَبَيَانُ ذَلِكَ مُسْتَوْفًى فِي أَبْوَابِ الهِجَاءِ مِنْ كُتُبِ العَرَبِيَّةِ. وَأَكْثَرُ خَطِّ المَصَاحِفِ مُوَافِقٌ لِتِلْكَ القَوَانِينِ، لَكِنَّهُ قَدْ جَاءَتْ أَشْيَاءُ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ

---

(١) المراد بالرسم: رسم الحرف، لا النَّقْطُ والشكْلُ والرموزُ ونحوُ ذلك.
ورسم الحرف يُبحث في علمِ الرسمِ. إذْ موضوع علم الرسم: حروفُ المصاحف العثمانية من حيث يُبْحَثُ فيه عن عوارضها من الحذف، والزيادة، والبدل، والفصل، والوصل، ونحو ذلك. وأما النقط والشكل والرموز ونحو ذلك فهذا يُبحث فيه في علم الضبط.

(٢) وهي المصاحف المكتوبة في عهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ، المبعوثة إلى الأمصار، والتي اتـخذها المسلمون أساسا لكتابة المصاحف وقراءة القرآن. وسمي رسمُها بالرسم العثماني نسبةً إليه ﷺ؛ لأنه هو الذي أمر بنسخها في خلافته وتوزيعها على الأمصار. وقد اختُلف في عِدَّةِ هذه المصاحف؛ فقيل: أربعة، وقيل: سبعة، وقيل غير ذلك.

يَلْزَمُ اتِّبَاعُهَا، وَلَا يُتَعَدَّى إِلَى سِوَاهَا، مِنْهَا مَا عَرَفْنَا سَبَبَهُ، وَمِنْهَا مَا غَابَ عَنَّا، ولم يكن ذلك من الصحابة كيف اتفق، بل عن أمرٍ عندهم قد تحقق.

قال أبو محمد المالَقِيُّ في «الدر النثير»: «والأصل في ذلك أن يُثبِت القارئ في لَفْظِه حروفَ الكلمة إذا وقف عليها على ما يوافق خط المصحف، إلا إذا وردت رواية تخالف ذلك فيَتَّبع الرواية» اهـ.

وقال غانم قدوري الحمد: «يمكن تقسيم ما ورد في المصحف على أربعة أقسام:

١- ما يُلفظ وصلا ووقفا، وهو عامة ما رُسم في المصحف.

٢- ما لا يُلفظ لا وصلا ولا وقفا، وهو ما زيد من الحروف على الرسم، أو ما يُنطَق بغير ما هو مرسوم، وذلك مثل الواو في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، والألف في ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾. وحكمُه أن يُترك النطق به. وقد قال ابن المنادي: «إن من الخط المكتوب ما لا تجوز به القراءة من وجه الإعراب، وأنّ حكمه أن يُتركَ على ما خُطَّ، ويُطلَقَ للقارئين أن يَقرءوا بغير الذي يرونه مرسوما».

٣- ما يلفظ في الوقف دون الوصل، مثل هاء السكت.

٤- ما يُلفظ في الوصل ويُبدل في الوقف، مثل تنوين النصب وهاء التأنيث.

وعامة أحكام الوقف على مرسوم الخط تتعلق بالقسم الثالث والرابع، أما الأولان فلا خلاف فيهما بين العلماء» اهـ.

وللقراء مذاهب عامة في الوقف على مرسوم الخط، لخَّصها أبو عمرو الداني في «جامع البيان» بقوله: «اعلم أن الذين وردت عنهم الرواية باتّباع مرسوم الخط عند الوقف من أئمة القراءة خمسة: نافع، وأبو عمرو، والكوفيون عاصم وحمزة والكسائي، ولم يرد عن ابن كثير وابن عامر في ذلك شيء يُعْمَل عليه، واختيارنا أن يوقف في مذهبهما على مرسوم الخط كمذهب من جاء عنه ذلك نصّا؛ إذ مخالفته

والزوال عنه إلى غيره بغير دليل من خبر ثابت أو قياس صحيح غير جائز» اهـ.

وقال ابن الجزري: «وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الأَدَاءِ وَأَئِمَّةُ الإِقْرَاءِ عَلَى لُزُومِ مَرْسُومِ المَصَاحِفِ فِيمَا تَدْعُو الحَاجَةُ إِلَيْهِ اخْتِيَارًا وَاضْطِرَارًا، فَيُوقَفُ عَلَى الكَلِمَةِ المَوْقُوفِ عَلَيْهَا أَوِ المَسئولِ عَنْهَا عَلَى وَفْقِ رَسْمِهَا فِي الهِجَاءِ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الأَوَاخِرِ، مِنَ الإِبْدَالِ، وَالحَذْفِ، وَالإِثْبَاتِ، وَتَفْكِيكِ الكَلِمَاتِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ مِنْ وَصْلٍ وَقَطْعٍ، فَمَا كُتِبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مَوْصُولَتَيْنِ لمْ يُوقَفْ إِلَّا عَلَى الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا، وَمَا كُتِبَ مِنْهُمَا مَفْصُولًا يُوقَفُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ العَمَلُ عَنْ أَئِمَّةِ الأَمْصَارِ فِي كُلِّ الأَعْصَارِ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ نَافِعٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَعَاصِمٍ، وَحَمْزَةَ، وَالكِسَائِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَخَلَفٍ، وَرَوَاهُ كَذَلِكَ نَصًّا الأَهْوَازِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ، وَرَوَاهُ كَذَلِكَ أَئِمَّةُ العِرَاقِيِّينَ عَنْ كُلِّ القُرَّاءِ بِالنَّصِّ وَالأَدَاءِ، وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنَا لِلْجَمِيعِ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُوجَدُ نَصٌّ بِخِلَافِهِ، وَبِهِ نَأْخُذُ لِجَمِيعِهِمْ...» اهـ.

ولا يعني ما تقدم من جواز الوقف على الكلمة الأولى مما رسم مفصولا لزومُ الوقفِ عليها، وإنما -كما قال الداني في «جامع البيان»- يُذكر الوقفُ على مثل هذا مما يتعلق بما يتصل به على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفَس عنده، لِخَبَرٍ وَرَدَ عنهم، أو لقياس يوجبه قولهُم، لا على سبيل الإلزام والاختيار؛ إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدّمناه في هذا الباب بتامّ ولا كافٍ، وإنما هو وَقْفُ ضرورةٍ وامتحانٍ وتعريفٍ لا غير.

والوقف على مرسوم الخط قسمان: قسم متفق عليه، وقسم مختلف فيه.

أولًا- القسم المتفق عليه بين القراء العشرة:

هو نحو الوصل والقطع بين الكلمات، والإثبات والحذف في حروف العلة. وهو كثير يؤخذ من المصنفات في ذلك؛ فلا نطيل بذكره.

٢- القسم المختلف فيه بين القراء العشرة

هذا القسم واقع في ألفاظ مخصوصة، وفي أصول مطردة، وهي:

١- هاء التأنيث المرسومة بالتاء وملحقاتُها(١).

٢- كَأَيِّن.

٣- ﴿أَيُّهَ﴾ (المحذوفةُ الألِفِ).

٤- ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾.

٥- ﴿مَالِ﴾.

٦- ﴿أَيًّا مَّا﴾.

٧- (فيم) الاستفهاميةُ وأخواتُها.

٨- {هو} و{هي}.

---

(١) ويمكنك الهاءات التأنيث التي رسمت بالتاء إذا حفظتَ وفهمتَ هذه الأبيات من «الجزرية»:

وَرَحْـمَـتُ الـزُّخْـرُفِ بِالـتَّـا زَبَـرَهْ   لَاعْـرَافِ رُومٍ هُودَ كَـافَ البَـقَـرَهْ
نِعْمَـتُـهَـا، ثَـلَاثُ نَـحْـلٍ، إبْـرَهَمْ   مَعًـا أَخِيـرَاتٌ، عُقُـودُ الـثَّـانِ هَـمّْ
لُـقْـمَـانُ، ثُمَّ فَـاطِرٌ، كَـالـطُّورِ   عِـمْـرَانَ، لَـعْـنَـتُ بِـهَـا، وَالنُّورِ
وَامْرَأَتٌ: يُوسُفَ، عِمْرَانَ، القَصَصْ   تَحْرِيـم، مَعْصِيَتْ بِقَـدْ سَمِعْ يُخَصّْ
شَـجَـرَتُ الدُّخَـانِ سُـنَّـتْ فَـاطِـرِ   كُلًّا، وَالَانْـفَـالِ، وَحَرْفِ غَـافِرِ
قُـرَّتُ عَيْـنٍ، جَـنَّـتٌ فِـي وَقَـعَـتْ   فِطْرَتْ، بَقِيَّتْ، وَابْنَتٌ، وَكَلِمَـتْ
أَوْسَطَ الَاعْرَافِ، وَكُلُّ مَا اخْتُلِـفْ   جَمْـعًـا وَفَـرْدًا فِيـهِ بِالـتَّاءِ عُرِفْ

وقد نظم المتولي التاءات المختلف فيها بين الجمع والإفراد في منظومته: «اللؤلؤ المنظوم»، ولكن لا حاجة بنا لإيرادها هنا؛ لأن قالون قرأها كلها بالجمع، وعليه؛ فهو يقف عليها بالتاء ضرورةً؛ لأن من المقرر أن من قرأ بالجمع وقف بالتاء.

٩- نون جمع الإناث الغائبات.

١٠- ياء المتكلم المشددة.

١١- ألف الندبة.

١٢- (ثَمَّ) الظرفيةُ مفتوحةُ الثاءِ.

١٣- ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿اقْتَدِهْ﴾ و﴿حِسَابِيَهْ﴾ و﴿كِتَابِيَهْ﴾ و﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ و﴿مَاهِيَهْ﴾.

وهذه المواضع متكلَّمٌ عليها بالتفصيل في كتب القراءات، فمن أراد الوقوف على تفاصيلها فليرجع إليها ثَمَّ، وأما هنا فسأختصر الكلام عليها، وذلك بوضع ضابطٍ يجمع أحكام هذه الكلمات في رواية قالون، فأقول:

قالون في هذه المواضع يعتني بمتابعة الرسم؛ فيقف بالحذف على حُذف رسما، وبالإثبات على ما رسم بالإثبات، وبالهاء على ما رسم من هاءات التأنيث بالهاء، وبالتاء على ما رسم منها بالتاء، وما كُتِبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مَوْصُولَتَيْنِ لا يقف إِلَّا عَلَى الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا، وَمَا كُتِبَ مِنْهُمَا مَفْصُولًا يقف عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، وهكذا. إلا إنه اختُلف عنه في موضعين من المقطوع رسما، هما:

١- ﴿مَالِ﴾، وقد وردت في أربعة مواضع، هي: {مال هذا الرسول}، و{مال هذا الكتاب}، و{فمال هؤلاء القوم}، و{فمال الذين كفروا}، وهذه الأربعة كتبت في المصحف بانفصال اللام مما بعدها، واختار الشاطبي وغيرُه لقالون أن يوقف على اللام -سواء كان الوقف اضطراريا أو اختباريا[1]- ولا يوقفَ على (ما)، واختار

(١) ولا يكون الوقف في هذا الموضع اختياريا؛ لأنه ليس مما يصح الوقف عليه؛ لارتباطه بما بعده لفظا ومعنى.

ابن الجزري وغيره جواز الوقف على (ما) كذلك. والمأخوذُ به من طريق «الشاطبية» هو اختيار الشاطبي ولا شك؛ لأننا نقرأ من طريقه، وهذا اختيارُه، فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟!

قال الشاطبي:

وَمَالِ لَدَى الفُرْقَانِ وَالكَهْفِ وَالنِّسَا ... وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالخُلْفُ رُتِّلَا

قال ابن القاصح: «أخبر أن المشار إليه بالحاء في قوله: (حج) وهو أبو عمرو وقف على (ما)...، ثم قال: (والخلف رتلا) أخبر أن المشار إليه بالراء في قوله: (رتلا) وهو الكسائي اختلف عنه في هذه المواضع الأربعة؛ فروي عنه الوقف على ما كأبي عمرو، وروي عنه الوقف على اللام كالباقين.

...ومن وقف على (ما) ابتدأ باللام متصلة بما بعدها، ومن وقف على اللام ابتدأ بما بعدها من الأسماء. وكذلك قرأتُ من طريق «المبهج» و«التذكرة»، ونص عليه صاحب «المبهج» في كتاب: «الاختيار»، وابن غلبون في «التذكرة»، والصفراوي في كتاب: «الإعلان»، ولم يذكر الناظم الابتداء تبعا لـ«التيسير»» اهـ باختصار.

٢- ﴿أَيًّا مَّا﴾، وقد وردت في موضع واحد، وهو قوله تعالى في سورة الإسراء: {أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى}.

اختار الشاطبي وغيرُه أن يوقف لقالون على (ما) فقط -سواء كان الوقف اضطراريا أو اختباريا[١]-، ولا يوقفَ على (أيًّا)، واختار ابن الجزري وغيره جواز الوقف على (أيًّا) كذلك. ويقال هنا ما قيل في ﴿مَالِ﴾.

قال الشاطبي:

---

(١) كذلك لا يكون الوقف في هذا الموضع اختياريا؛ للسبب السابق.

وَأَيًّا بـأَيًّـا مَـا شَــفَـا وَسِــوَاهُمَـا بِمَا وَبِوَادِي النَّمْلِ بِاليَـا سَــنًا تَلَا

قال ابن القاصح: «أخبر أن الوقف على (أيا) من {أياما تدعوا} بالإسراء على ما لفظ به من إبدال التنوين ألفا للمشار إليهما بالشين في قوله: (شفا)، وهما: حمزة والكسائي، ثم قال: (وسواهما بما) أخبر أن الباقين وقفوا على (ما) لا على (أيا)» اهـ.

قال ابن الجزري: «وإنّ قَوْلَ أَئِمَّةِ القِرَاءَةِ: (إِنَّ الوَقْفَ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الأَوَاخِرِ مِنْ حَذْفٍ وَإِثْبَاتٍ وَغَيْرِهِ) إِنَّمَا يَعْنُونَ بِذَلِكَ الحَذْفَ المُحَقَّقَ لَا المُقَدَّرَ مِمَّا حُذِفَ تَخْفِيفًا لِاجْتِمَاعِ المِثْلَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وكذلك أَجْمَعُوا عَلَى الوَقْفِ عَلَى نَحْوِ: ﴿مَآءً﴾ وَ﴿دُعَآءً﴾ وَ﴿مَلْجَـًٔا﴾ بِالأَلِفِ بَعْدَ الهَمْزَةِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الوَقْفِ عَلَى ﴿تَرَٰٓءَا﴾ وَ﴿ورءيا﴾ وَنَحْوَهُ مِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ اليَاءُ، وَكَذَا الوَقْفُ عَلَى نَحْوِ: ﴿يُحْيِۦ﴾ وَ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ باليَاءِ، وَكَذَلِكَ يُرِيدُونَ الإِثْبَاتَ المُحَقَّقَ لَا المُقَدَّرَ، فَيُوقَفُ عَلَى نَحْوِ: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ وَ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُاْ﴾ عَلَى الهَمْزَةِ، لَا عَلَى اليَاءِ وَالوَاوِ؛ إِذِ اليَاءُ وَالوَاوُ فِي ذَلِكَ صُورَةُ الهَمْزَةِ. وَمَنْ وَقَفَ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ وَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِ تَخْفِيفُ الهَمْزِ وَقْفًا يَقِفُ بِالرَّوْمِ بِاليَاءِ وَبِالوَاوِ...، وَلِهَذَا لَوْ وَقَفُوا عَلَى نَحْوِ: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ فِي سُورَةِ الحَجِّ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ بِالأَلِفِ إِلَّا مَنْ يَقْرَأُ بِالنَّصْبِ، وَمَنْ يَقْرَأُ بِالخَفْضِ وَقَفَ بِغَيْرِ أَلِفٍ، مَعَ إِجْمَاعِ المَصَاحِفِ عَلَى كِتَابَتِهَا بِالأَلِفِ، وَكَذَا الوَقْفُ عَلَى نَحْوِ: {وَعَادًا وَثَمُودًا} لَا يَقِفُ عَلَيْهِ بِالأَلِفِ إِلَّا مَنْ نَوَّنَ -وَإِنْ كَانَ قَدْ كُتِبَ بِالأَلِفِ فِي جَمِيعِ المَصَاحِفِ-» اهـ.

وقال المرصفي في «الطريق المأمون»: «أجمع العلماء وأهل الأداء على لزوم اتباع الرسم العثماني حالة الوقف حذفا كان أو إثباتا، لجميع القراء، غير أن هناك حروفا ثابتة في رسم المصحف الشريف لا يجب اتباع الرسم فيها قراءةً، لا في

الوصل ولا في الوقف، بل تُرسم ولا تُقرأ، وأن فيه حروفا محذوفة في الرسم ولكن يجب التلفظ بها قراءةً في الوصل والوقف. وإليك بعض الأمثلة على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر:

فمن الصورة الأولى ثمانية أشياء:

١- الألف المتطرفة الزائدة في الخط، نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ﴾، هذه الألف لا يوقف عليها، بل على الواو التي قبلها، خلافا للرسم. ومِثْلُ الوقف في ذلك الوصلُ.

٢- الياء والواو إذا كانتا عِوَضَيْنِ عن الألف في الرسم، فالياء نحو: ﴿أَبَىٰ﴾ و﴿ٱلْهَوَىٰٓ﴾، والواو نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فالوقف هنا يكون بالألف وليس بالياء ولا بالواو، خلافا للرسم. ومثلُ الوقف في ذلك الوصلُ.

٣- الحرف الذي جُعِلَ صورةَ الهمز، سواء كان ألفا -كما في نحو: ﴿بِنَبَإٍ﴾ و﴿تَبُوٓأَ﴾-، أو واوا -نحو: ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾-، أو ياء -نحو: ﴿ٱمْرِيٍ﴾ و﴿وَهَيِّئْ﴾-، فالوقف هنا يكون على الهمزةِ ساكنةً، وليس على الألف ولا على الواو ولا على الياء. ومثلُ الوقف في ذلك الوصلُ، غير أنه بتحريك الهمزة.

٤- الهمزة المتطرفة التي رسمت على الواو ورسم بعد الواو ألف، سواء وقع قبل الهمزة ألف أم لم يقع، نحو: ﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾ و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ و﴿يَعْبَؤُاْ﴾، فكل هذه الكلمات ونحوها -وهي معروفة- يوقف فيها على الهمزة ساكنة، ولا يوقف على الواو، ولا على الهمزة ممدودة بواو من أجل الألف التي بعدها -كما قد يتبادر-. ومثلُ الوقف في ذلك الوصلُ، غير أنه بتحريك الهمزة.

٥- الهمزة المتطرفة التي رسمت على الياء، سواء وقع قبل الهمزة ألف أم لم

يقع، نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ و﴿نَبَإِيْ﴾ ﴿يُبْدِئُ﴾، فكل هذه المواضع ونحوها -وهي معروفة- يوقف فيها على الهمزة ساكنة، ولا يوقف على الياء ولا على الهمزة ممدودة بياء -كما قد يتبادر-. ومثلُ الوقف في ذلك الوصلُ، غير أنه بتحريك الهمزة.

٦- الألف الزائدة في الخط كالتي في لفظ: ﴿لِشَاْيْءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾، وكالتي في لفظ: ﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، وكالتي بعد اللام في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾، وكذلك الياء الزائدة التي بعد الياء في نحو: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾، وكذلك الواو الزائدة في نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، فكل هذه الحروف ترسم في الخط ولا يتلفظ بها في القراءة مطلقا.

٧- الألف المرسومة واوا في نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، فهذه الألف تُقرأ ألفا مطلقا، ولا تبدل واوا.

وهذه السبعةُ الأشياءِ المتقدمةُ الحكمُ فيها متفق عليه بين القراء، باستثناء حمزة وهشام؛ فإن لهم حكما خاصا في بعضها ليس هذا محلَّ ذِكْرِه.

٨- الياء المرسومة في لفظ: ﴿ٱلَّٰٓئِي﴾، فهذه بالنسبة لقالون لا يُنطق بها مطلقا، خلافا لرسمها، والوقف يكون على الهمزة كالوقف على {السماء}.

وأما الصورة الثانية فهي التي تكون فيها الحروف محذوفة في الرسم ولكن يُتلفظ بها في القراءة، فمن مواضعها:

١- الحرف المحذوف لاجتماع صورتين متماثلتين، كالياء المتطرفة في نحو: ﴿يُحْيِۦ﴾، فإذا وُقف عليه وُقف بإثبات الياء الثانية المحذوفة من الرسم حرف مدٍّ ولينٍ.

٢- الحروف المقطعة الواقعة في فواتح السور، وهذه الحروف يوقف على الحرف الأخير من أسمائها، لا على الحرف المرسوم، فيوقف -مثلا- على النون ساكنة في ﴿يسٓ﴾، لا على سِينٍ ساكنةٍ، ويوقف على الدال ساكنة في ﴿ صٓ ﴾، لا على صادٍ ساكنةٍ، وإن كانت هذه الحروف غير موجودة في الرسم.

فهذه عشرة أشياء لا يُتَّبَع فيها الرسم. وليست كلَّ ما هنالك، فهناك أشياء أخرى غيرُها تُعْرَف بالتأمل. وينبغي لقارئ القرآن الكريم أن يلم بشيء من قواعد علم الرسم، سيما ما يتعلق بالأداء، كتاءات التأنيث المرسومة بالتاء، والمقطوع والموصول، والإثبات والحذف لحروف العلة، ونحو ذلك. وأَفْضَلُ المتونِ المختصرة في علم الرسم: منظومة: «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» للإمام الشاطبي، التي نَظَمَ فيها مسائلَ كتاب: «المقنع» للإمام الداني، وهي منظومة عذبة الألفاظ، يسيرة الحفظ، مخدومة بالشروح.

الباب السابع عشر
يـاءات الإضافـة

ياء الإضافة: هي الياءُ الزائدةُ الدالةُ على المتكلم.

فخرج بقولنا: (الياء الزائدة) الياء الأصلية، نحو: {يهدي}.

وخرج بقولنا: (الدالة على المتكلم) الياء في جمع المذكر السالم -نحو: {عابري سبيل}-، وياء المؤنثة المخاطبة -نحو: {اقنُتِي}-.

وياء الإضافة تتصل بالاسم -نحو: {نفسي}-، وبالفعل -نحو: {فطرني}-، وبالحرف -نحو: {لي}-، فتكُونُ مَعَ الِاسْمِ مَجْرُورَةَ المَحَلِّ، وَمَعَ الفِعْلِ مَنْصُوبَتَهُ، وَمَعَ الحَرْفِ مَنْصُوبَتَهُ وَمجْرُورَتَهُ بِحَسَبِ عَمَلِ الحَرْفِ. وَقَدْ أَطْلَقَ أَئِمَّةُ القِرَاءَةِ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ عَلَيْهَا تجَوُّزًا مَعَ مجِيئِهَا مَنْصُوبَة المَحَلِّ غَيْرَ مُضَافٍ إِلَيْهَا نَحْوَ: {إِنِّي} وَ{آتَانِيَ}.

وعلامة ياء الإضافة أن يصحَّ عربيةً إحلالُ هاءِ الغَيْبِةِ أو كافِ الخطابِ محلَّها، فإذا رجعنا إلى الأمثلة السابقة فيمكننا أن نقول: (نفسه) و(نفسك)، و(فطره) و(فطرك)، و(له) و(لك). وهذه العلامة نافعةٌ لك فيما إذا التبست عليك ياءُ إضافةٍ بغيرها، فجرب أن تحُلَّ محلَّها هاءَ الغيبة أو كافَ الخطاب، فإن كان ذلك يصلح عربيةً فهي ياء إضافة، وإن لم يصلح فليست بياء إضافة.

قال الشاطبي:

وَلَيْسَـــتْ بِلاَمِ الفِعْـلِ يَـاءُ إِضَـــافَـةٍ ... وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الأُصُـــولِ فَتُشْـــكِلا
وَلكِنَّهَـا كـالهَـاءِ وَالكَـافِ كُـلُّ مَـا ... تَلِيـهِ يُرى لِلهَـاءِ وَالكَـافِ مَـدْخَلا

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ يَاءَاتِ الإِضَافَةِ فِي القُرْآنِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ:

الأول- مَا أَجْمَعُوا عَلَى إِسْكَانِهِ، وَهُوَ الأَكْثَرُ، وجُمْلَتُه ٥٦٦ ياءً.

الثاني- مَا أَجْمَعُوا عَلَى فَتْحِهِ، وَذَلِكَ لِمُوجِبٍ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ -لَامُ تَعْرِيفٍ أَوْ شِبْهُهُ-[١]، وهذه حُرِّكَتْ بِالفَتْحِ حَمْلًا عَلَى النَّظِيرِ فِرَارًا مِنَ الحَذْفِ، أَوْ أن يكون قَبْلَهَا سَاكِنٌ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ[٢]، وَحُرِّكَتِ اليَاءُ فِي ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكَانَتْ الحركةُ فَتْحَةً حَمْلًا عَلَى النَّظِيرِ، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي نَحْوِ: {إِلَيَّ} وَ{عَلَيَّ} لِلتَّمَاثُلِ.

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرْبَيْنِ المَجْمَعِ عَلَيْهِمَا ٦٦٤ يَاءً.

الثالث- مَا اخْتَلَفُوا فِي إِسْكَانِهِ وَفَتْحِهِ، وقد عدها ابنُ الجزري ٢١٢ يَاءً، وَعَدَّهَا الدَّانِيُّ وَآخرون ٢١٤، وَزَادَ آخَرُونَ اثْنَيْنِ آخَرَيْنِ.

ولكن ابن الجزري والشاطبي ذَكَرَا أن ذِكْرَ هَذِهِ الأَرْبَعِ فِي بَابِ الزَّوَائِدِ أَوْلَى؛ لِحَذْفِهَا فِي الرَّسْمِ وَإِنْ كَانَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِهَذَا البَابِ مِنْ حَيْثُ فَتحُهَا وَإِسْكَانُهَا أَيْضًا.

هذا مجملُ القولِ في ياءات الإضافة. وسأفصِّلُ فيما يلي مذهبَ قالون في ياءات الإضافة، غيرَ مُمَيِّزٍ بين ما كان موضع اتفاق أو موضع خلاف بين القراء. ومن أراد التمييز بينهما فليرجع إلى كتب الخلاف، ولا سيما كتاب: «النشر».

اعلم ياء الإضافة إما مُدغَمٌ فيها ما قبلها، وإما غير مدغَم.

والتي أدغم فيها ما قبلها إما أن تكون مسبوقة بالألف، وإما أن تكون مسبوقة بغير الألف.

والمسبوقة من ذلك بغير الألف يمكن تقسيمها بالنسبة لما يأتي بعدها إلى

---

(١) وَجُمْلَتُهُ ١١ كَلِمَةً فِي ١٨ مَوْضِعًا.

(٢) الَّذِي بَعْدَ أَلِفٍ ٦ كَلِمَاتٍ فِي ٨ مَوَاضِعَ، وَالَّذِي بَعْدَ اليَاءِ ٩ كَلِمَاتٍ وَقَعَتْ فِي ٧٢ مَوضِعًا.

قسمين: ما وقع بعده همزة، وما وقع بعده حرفٌ غير الهمزة.

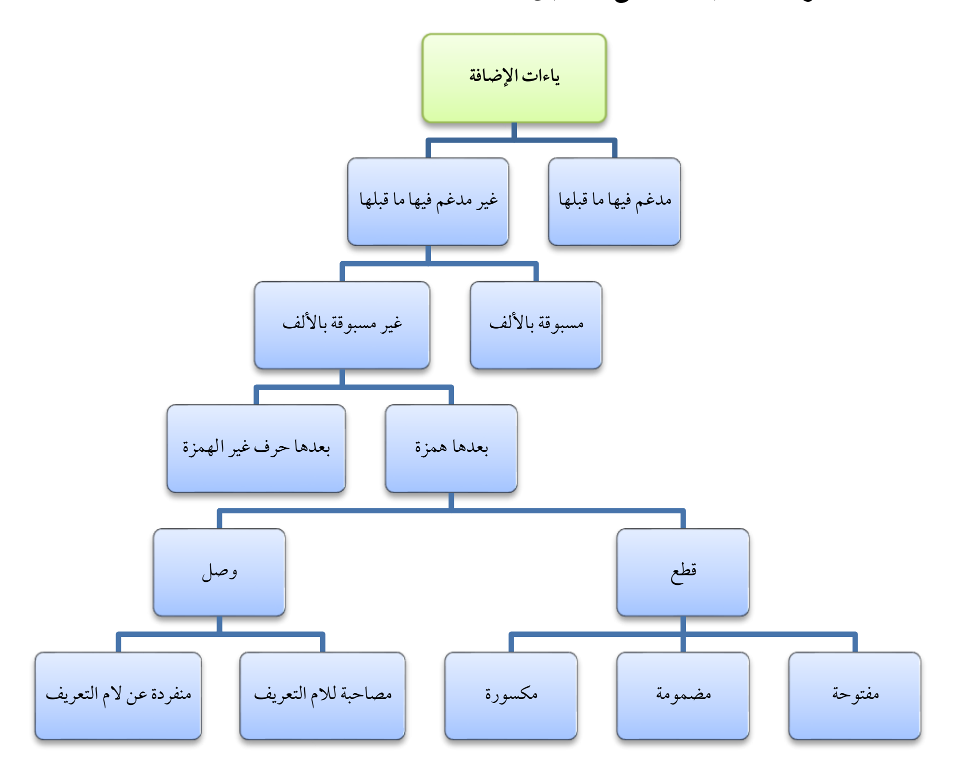
والهمزة إما همزة قطع، وإما همزة وصل.

وهمزة القطع إما مفتوحة، وإما مضمومة، وإما مكسورة.

وهمزة الوصل إما مصاحبة للام التعريف، وإما منفردة عنها.

فبهذا يكون مجموعُ أنواعِ الياءات التي لم تُسْبق بالألف ستةُ أنواعٍ.

وهذه خريطة ذهنية تلخص ما سبق:



وإليك تفصيل كل نوع مما سبق:

أولا- المدغم فيها ما قبلها:

قد فتح قالونُ من هذا النوع ثماني ياءات:

١- إِلَيَّ

٢- عَلَيَّ

٣- لَدَيَّ

٤- بَنِيَّ

٥- ابنتَيَّ

٦- والِدَيَّ

٧- بمصرِخِيَّ

٨- يَدَيَّ

وكسَر منها ياء واحدة، هي: بُنَيِّ.

ثانيا- غير المدغم فيها ما قبلها:

المسبوق منها بالألف فَتَحَ منها خمسًا، هي:

١- هُدايَ

٢- إيَّايَ

٣- مثوايَ

٤- رُؤْيايَ

٥- عَصَايَ

وأما المسبوق منها بغير الألف فهذا تفصيله:

* الواقع بعدها همزة قطع مفتوحة قرأها بالفتح عدا تسع ياءات:

١- فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ

٢- أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ (بموضعَيْها)

٣- ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ□

٤- ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ□

٥- أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ

٦- وَلَا تَفۡتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْ
٧- وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن
٨- فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ

* الواقع بعدها همزةُ قطعٍ مكسورةٌ قرأها بالفتح إلا الياءات الآتية:

١- مِنۢ بَعۡدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بَيۡنِي وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓ إِنَّ□
٢- أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ□
٣- فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ (بموضعَيْها) □
٤- ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ□
٥- يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ□
٦- وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ□
٧- لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ□
٨- وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبۡتُ إِلَيۡكَ□
٩- فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ□
١٠- وَلَئِن رُّجِعۡتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ (في أحد الوجهين. والفتح هو المختار).□

* الواقع بعدها همزةُ قطعٍ مضمومةٌ قرأها بالفتح إلا ياءين:

١- بِعَهۡدِيٓ أُوفِ□
٢- ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ□

* الواقع بعدها همزةُ وصلٍ مصاحبةٌ لِلَامِ التعريف قرأها كلها بالفتح.

* الواقع بعدها همزةُ وصلٍ مجردةٌ عن لام التعريف قرأها بالفتح إلا ثلاث ياءات:

١- إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ□
٢- هَٰرُونَ أَخِي ٱشۡدُدۡ□
٣- يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا□

* الواقع بعدها حرفٌ من حروفِ الهجاء غيرَ ما سبق قرأها بالإسكان إلا سبع ياءات:

١- بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ (بموضعيها)

٢- أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ

٣- وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي

٤- وَمَمَاتِيَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ

٥- وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ

٦- وَلِيَ دِينِ

هذا تفصيلُ ما أردتُ تفصيلَه. والحمد لله على توفيقه.

واعلم أن ياء الإضافة إذا سكنت قبل همزةِ وصلٍ فإنها تُحذَفُ لفظًا في الوصل تـخلصًا من التقاء الساكنين، وتثبتُ في الوقف لانتفاء العارض.

واعلم أيضا أن ما انْفَتَحَ مِن ياءات الإضافة مطلقًا فهو في الوصل فقط، وأما في الوقف فتُسَكَّنُ الياءُ حرف مدٍّ ولينٍ.

فمثلا: {إنِّيَ أعلم} يوقف عليها: {إنِّي}.

وهذا على القاعدة العامة في الوقف؛ وهي أن الوقف بالحركة الكاملة غير جائز.

الباب الثامن عشر
يــاءات الزوائد

الياء الزائدة: هي الياءُ المتطرفةُ الزائدةُ في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية. وسميت زائدة لأنها زادت في التلاوة على الرسم عند من أثبتها على حال، ومن لم يُثْبِتْ ياءً فليست زائدة له.

وهي بعد ذلك تنقسم إلى ما هو زائد وأصلي. ونعني بالزائد: ما ليس بلام الكلمة، وبالأصلي: ضد ذلك.

والفرق بينها وبين ياءات الإضافة يمكن تلخيصه في الآتي:

ياءات الإضافة	ياءات الزوائد
تكون في الأسماء والأفعال والحروف	تكون في الأسماء والأفعال فقط
ثابتة في الرسم	محذوفة في الرسم
الخلاف فيها دائر بين الفتح والإسكان	الخلاف فيها دائر بين الحذف والإثبات
لا تكون إلا زائدة	تكون أصلية وزائدة
الخلاف فيها جارٍ في الوصل فقط	الخلاف فيها جارٍ في الوصل والوقف

واعلم أن جملة ياءات الزوائد في القرآن الكريم ١٢١ ياءً، وقد اختُلف فيها بين القراء؛

- فمنهم من أثبتها كلها في الوصل والوقف
- ومنهم من حذفها كذلك

- ومنهم من أثبت بعضها في الحالين

- ومنهم من أثبت البعض في الوصل وحَذَفه في الوقف.

وتفصيل هذا الخلاف مبسوط في كتب القراءات. وإنما سنذكر هنا مذهبَ قالون من طريق «الشاطبية». فأقول:

أثبت قالون ٢٤ ياء فقط من جملة ياءات الزوائد، وهي عنده على ثلاثة أقسام:

الأول- ما أثبته وصلا وحذَفَه وقفا من غير خلاف

ويندرج تحت هذا القسم ١٩ ياءً، هي:

١- وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۦ وَقُل لِّلَّذِينَ

٢- يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ

٣- لَئِنْ أَخَّرْتَنِۦ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ

٤- وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۦ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ

٥- مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۦ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا

٦- وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِۦ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَـٰذَا رَشَدًا

٧- إِن تَرَنِۦ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا

٨- فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِۦ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ

٩- قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۦ

١٠- قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِۦ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا

١١- أَلَّا تَتَّبِعَنِۦ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي

١٢- قَالَ أَتُمِدُّونَنِۦ بِمَالٍ

١٣- وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِۦ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ

١٤- وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِۦ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ

١٥- وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِۦ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ

١٦- مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۦ

١٧- وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ
١٨- فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ
١٩- فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ

الثاني- ما حذفه في الوقف وأجرى فيه الوجهين في الوصل

ويندرج تحت هذا القسم ٤ ياءات، هي:

١، ٢ - ياء ﴿ٱلدَّاعِ﴾ وياء ﴿دَعَانِ﴾ في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

٣، ٤- ياء ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ وياء ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في سورة غافر.

والأشهر في هذه الياءات هو الحذف وصلًا ووقفًا.

قال الشاطبي في {الداع} و{دعان}:

وَمَعْ دَعْوَةَ الدَّاعِ دَعَانِي حَلاَ جَنا وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الغُرِّ سُبَّلَا

قال أبو شامة: «...(وليسا) يعني الياءين في هاتين الكلمتين (لقالون) أي لم يشتهر إثباتهما له، وإن كان قد روي عنه إثباتهما وإثبات الأول دون الثاني وعكسه، و(الغر): المشهورون، جمع أغَرّ، أي عن النقلة الغر، و(سبلا) حال منهم، وهو جمع سابلة، وهم المختلفون في الطرق، يريد أنهم سلكوا طرق النقل، وقبلوها خبرة بها» اهـ.

وقال ابن القاصح: «(وليسا لقالون عن الغرّ سبلا) يعني أن الياء في هاتين الكلمتين ليست لقالون عن الغر، أي عن الأئمة الغرّ المشهورين، و(سبلا) أي طرقا. وفي هذا الكلام إشارة إلى أن إثباتهما ورد عن قالون ولم يأخذ بذلك الأئمة الغر؛ لأنه لم يصح عندهم عنه سوى حذفهما والاعتماد عليه.

وقد تلخص من ذلك أن... قالون يحذفهما في الوقف، وله فيهما في الوصل وجهان: الحذف، والإثبات. فإن قلت ما الذي دل على هذا التقدير؟ قلت: تقييد النفي

بالمشهورين، إذ لو أراد مطلق النفي لقال: (وليسا منقولين عنه) وأمسَكَ، بل الإثبات منقول عن رواة دونهم في الشهرة» اهـ باختصار وتصرف.

وقال ابن الجزري في «النشر»: «واختُلف فيهما عن قالون؛ فقطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين بالحذف فيهما، وهو الَّذِي فِي «التَّيْسِيرِ»...، وَ«الشَّاطِبِيَّةِ»، وَقَطَعَ بِالإِثْبَاتِ فِيهِمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ الحَافِظُ أَبُو العَلَاءِ فِي «غَايَتِهِ»، وَأَبُو مُحَمَّدٍ فِي «مُبْهِجِهِ»، وَهِيَ رِوَايَةُ العُثْمَانِيِّ عَنْ قَالُونَ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ لَهُ بِالإِثْبَاتِ فِي {الدَّاعِ} وَالحَذْفِ فِي {دَعَانِ}، وَهُوَ الَّذِي فِي «الكِفَايَةِ» فِي السِّتِّ، وَ«الجَامِعِ» لِابْنِ فَارِسٍ، وَ«المُسْتَنِيرِ»، وَ«التَّجْرِيدِ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَفِي «المُبْهِجِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُويَانَ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَعَكَسَ آخَرُونَ فَقَطَعُوا لَهُ بِالحَذْفِ فِي {الدَّاعِ} وَالإِثْبَاتِ فِي {دَعَانِ}، وَهُوَ الَّذِي فِي «التَّجْرِيدِ» مِنْ طَرِيقِ الحُلْوَانِيِّ، وَهِيَ طَرِيقُ أَبِي عَوْنٍ، وَبِهِ قَطَعَ أَيْضًا صَاحِبُ «العُنْوَانِ».

قُلْتُ: وَالوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ قَالُونَ، إِلَّا أَنَّ الحَذْفَ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ» اهـ.

وقال الضباع في «الإضاءة»: «وقرأ [قالون] بالحذف والإثبات في...{الداع} و{دعان} في البقرة» اهـ مختصرا.

وقال إيهاب فكري في «إنصاف الإمام الشاطبي»: «في {الداع} و{دعان} الحذف، وزاد الشاطبيُّ الإثباتَ في الحالين» اهـ بتصرف.

وقال الشاطبي في {التلاق} و{التناد}:

وَفِي الْمُتَعَالِي دُرُّهُ وَالتَّلَاقِ وَالتْـ ... تَنَادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَّلَا

قال السخاوي: «والخلف الذي أشار إليه عن قالون أراد به قول أبي عمرو: وقرأتُ على فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن بالإثبات والحذف -يعني في الوصل-.

وروى أحمد بن صالح العثماني عن قالون الإثبات في الوصل أيضا.

و(درا باغيه) لهذا الخلف (جهلا)، أي دفعهم، وأصله (درأ) فخفف الهمز، يعني أنه درأهم عن التعصب لمذهب الإثبات أو لمذهب الحذف بالجمع بينهما» اهـ.

وقال أبو شامة: «وأثبت... قالون بخلافٍ عنه ياءَ {التلاق} و{التناد} في الوصل. و(درا) بمعنى دفع، فأبدل من الهمزة ألفا، و(باغيه) بمعنى طالبه، و(جهلا) جمع جاهل، وهو مفعول درا، أي دفع قارئه الجهال عن تضعيفه بكونه رأس آية، فلا ينبغي أن يثبت الياء؛ لئلا يخرج عن مؤاخاة رءوس الآي، فأتى بالخلف ليرضى به كل فريق؛ لأن كلا الأمرين لغة فصيحة» اهـ.

وقال ابن الجزري في «النشر»: «...وانْفَرَدَ أَبُو الفَتْحِ فَارِسُ ابْنُ أَحْمَدَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ البَاقِي بْنِ الحَسَنِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ قَالُونَ بِالوَجْهَيْنِ -الحَذْفِ وَالإِثْبَاتِ- فِي الوَقْفِ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الدَّانِيُّ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ، وَأَثْبَتَهُ فِي «التَّيْسِيرِ» كَذَلِكَ، فَذَكَرَ الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْهُ، وَتَبِعَهُ الشَّاطِبِيُّ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ خَالَفَ عَبْدُ البَاقِي فِي هَذَيْنِ سَائِرَ النَّاسِ، وَلَا أَعْلَمُهُ وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ مِنَ الطُّرُقِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ وَلَا الحُلْوَانِيِّ بَلْ وَلَا عَنْ قَالُونَ أَيْضًا فِي طَرِيقٍ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْوَانَ عَنْهُ، وَذَكَرَهُ الدَّانِيُّ فِي «جَامِعِهِ» عَنِ العُثْمَانِيِّ أَيْضًا، وَسَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ قَالُونَ عَلَى خِلَافِهِ» اهـ بتصرف.

وقال إيهاب فكري في «الإنصاف»: «في {التلاق} و{التناد} الحذف، وزاد الشاطبي الإثبات» اهـ بتصرف.

الثالث- ما أثبتَه مفتوحَ الياءِ في الوصل، وأجرى فيه الوجهين في الوقف:

ويندرج تحت هذا القسم ياء واحدة فقط، هي ياء ﴿ ءَاتَىٰنِۦَ ﴾ بسورة النمل، فأثبتها قالون مفتوحةً في الوصل وجها واحدا، واختُلف عنه في الوقف، فروى عنه جماعةٌ إثباتَ الياء ساكنةً حرفَ مدٍّ ولينٍ، وروى آخرون حذفَها والوقفَ على النون

ساكنةً، وكلا الوجهين صحيح.

قال الشاطبي:

وفي النّمـل آتـاني ويُفتَحُ عن أُولِي حِمًى وخلافُ الوقفِ بين حُلًا عَلَا

قال ابن القاصح: «أخبر أن المشار إليهم بالعين والهمزة والحاء في قوله: (عن أولي حمى) وهم: حفص، ونافع، وأبو عمرو؛ قرءوا بالنمل {فما آتان الله} بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ثم أخبر أن المشار إليهم بالياء والحاء والعين في قوله: (بين حلا علا) وهم: قالون، وأبو عمرو، وحفص، وهم المذكورون في الترجمة الأولى إلا ورشا؛ اختلف عنهم في الوقف؛ فروي عنهم إثباتها ساكنة وحذفها...» اهـ.

وقال ابن الجزري في «النشر»: «أَمَّا {آتَان الله} فَأَثْبَتَ اليَاءَ فِيهَا مَفْتُوحَةً وَصْلًا نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ وَحَفْصٌ وَرُوَيْسٌ، وَحَذَفَهَا البَاقُونَ فِي الوَصْلِ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَاخْتَلَفُوا فِي إِثْبَاتها فِي الوَقْفِ؛ ...وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ وَحَفْصٍ؛ ...وَأَطْلَقَ لَهُمُ الخِلَافَ فِي «التَّيْسِيرِ»، وَ«الشَّاطِبِيَّةِ»...» اهـ.

القسم الثالث

التتمة

تتضمن هذه التتمةُ -كما ذكرنا في المقدمة- ذِكرَ مسائلَ هامةٍ لقالون لا بد للقارئ من معرفتها جيدًا، وهي ست مسائل:

١- تحريك الحرف الساكن الواقع قبل همزة الوصل.

٢- السكت.

٣- الضميران (هُوَ) و(هِيَ).

٤- {نِعما} و{تَعدوا} و{يَهدي} و{يَـخصمُون}.

٥- {سيء} و{سيئت}.

٦- التكبير.

وهذه المسائل بعضُها خاص بموضعه، وبعضُها مطَّرِدٌ في القرآن الكريم، وإليك تفصيلُ ذلك:

تحريك الحرف الساكن الواقع قبل همزة الوصل

همزة الوصل: هي الهمزة التي تثبت نطقًا في الابتداء، وتسقط في الدَّرْجِ -أي في وسط الكلام-، وبعبارة أخرى: تسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ولا تكون في حرفٍ غيرِ (ال)، ولا في فعلٍ مضارعٍ مطلقًا، ولا في ماضٍ ثلاثي أو رباعي، بل تكون في الخماسي والسداسي، وأمرِهما، وأمرِ الثلاثي الساكنِ مضارعُه لفظًا، ولا تكون في اسمٍ إلا مصادر الخماسي والسداسي، وفي عشرة أسماء مسموعة، ولم يقع من هذه العشرة الأسماء في القرآن إلا سبعة، هي: ابن، ابنة، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، اسم.

وسميت همزة الوصل بذلك لأنه يُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن الواقعِ في أولِ الكلمةِ عند الابتداء بهذه الكلمة، وذلك لأن العرب لا تبدأُ بساكنٍ.

فإذا وقعَ قبلَ همزةِ الوصلِ كلمةٌ آخرُها حرفٌ ساكنٌ؛ فعند وصْلِهما ببعضهما سيلتقي ساكنان (الساكن الذي في آخر الكلمة الأولى، والساكن الذي في أول الكلمة الثانية)، حيث إن همزة الوصل ستسقط عند وصل الكلمتين ببعضهما -كما تقدم-، وحينئذ ننظر في نوع الساكن الأول، وهو لا يخلو من حالاتٍ ثلاثٍ:

- إما أن يكون حرفَ مدٍّ ولين
- وإما أن يكون حرف لين فقط
- وإما أن يكون غيرَ ذلك

وقد سبق الكلامُ على الحالتين الأُولَيَيْنِ في أثناء هذا الكتاب، وبقي لنا الكلام على الحالة الاخيرة، ويندرج تحتها من الحالات ما يلي:

الأولى- أن يكون ميمَ جمعٍ، فعندئذ تُحرَّكُ بالضم، واختير الضمُّ لأنه حركتُها الأصلية، فهي أَوْلَى مِن حركةٍ عارضةٍ.

مثال ذلك: {ومنهمُ الذين}، {فقال لهمُ الله}.

ولَـمْ تمُكَّنِ الصلةُ في هذه الحال؛ لأن إثباتها يؤدي إلى حذفِها؛ لأجلِ ما بعدها من الساكن؛ حيثُ إنها حرفُ مدٍّ ولينٍ، وقد سبق ذلك في باب ميم الجمع.

قال الشاطبي:

وَمِنْ دُونِ وَصْـلٍ ضَـمُّهَا قَبْلَ سَـاكِنٍ لِكُـلٍ وَبَعْـدَ الهَـاءِ كَسْـرُ فَتَى العَلاَ

الثانية- أن يكون نونَ حرفِ الجرِّ: (مِنْ)، فعندئذ تُحرَّكُ بالفتح.

مثال ذلك: {مِنَ الـمؤمنين}، {مِنَ الَّذِين}.

الثالثة- أن يكون الميمَ الأخيرةَ مِن قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ﴾ في أول سورة آل عمران، فعندئذ تُحرَّك بالفتح. قال عبد الفتاح القاضي في «البدور الزاهرة»: «وإنما اختير التحريك بالفتح هنا دون الكسر -مع أن الأصلَ فيما يحرَّكُ للتخلص من التقاء الساكنين أن يكون تحَرُّكُه بالكسر- مراعاةً لتفخيم لفظ الجلالة، ولخفة الفتح» اهـ.

الرابعة- أن يكون واوَ الجماعة اللينة، نحو: ﴿ٱبۡتَغَوُاْ ٱلۡفِتۡنَةَ﴾، فحينئذ يحرَّك بالضم.

الخامسة- أن يكون غيرَ ما ذُكِرَ في الحالات الثلاث السابقة، فحينئذ يُحَرَّك بالكسر، على الأصل(١)، إلا إذا كانت الكلمةُ الثانيةُ فعلاً فاؤه ساكنةٌ وثالثُه مضمومٌ ضمًّا لازمًا؛ فحينئذ يحرَّك بالضم؛ موافقةً لضمة العين اللازمة.

---

(١) وممن أشار إلى هذا الأصلِ الإمامُ ابنُ مالكٍ في «الكافية الشافية»، فقال:

وإنْ ساكنـانِ التقَيَا اكسِرْ مـا سَبَقْ وإن يكنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسـتَحَقْ

وَوَصْفُ الضمِّ باللزوم احترازًا من الضم العارض[١]. وضابط الضم اللازم أن تكون الألف التي تدخل على الساكن الثاني إذا ابتدئ بها ابتدئ بالضم[٢]، نحو: ادعُوا، انقُصْ، انظُرْ.

والساكنُ الأول الذي يُضَمُّ لقالون في عموم القرآن بهذا الشرط هو أحدُ حروفٍ ستةٍ مجموعةٍ في قول بعضِهم: «نِلْتَ ودًّا»، وهي: النون، واللام، والتاء، والواو، والدال، والتنوين. وهذه أمثلة لكل واحد من هذه الحروف: {فَمَنُ اضْطُرَّ}، {قُلُ ادْعُوا}، {وَقَالَتُ اخْرُجْ}، {أَوُ اخْرُجُوا}، {وَلَقَدُ اسْتُهْزِئَ}، {فَتِيلًا انْظُرْ}.

قال الشاطبي:

وَضَـمُّكَ أُولَى السَّـاكِنَيْنِ لِثَالِثٍ ... يُضَمُّ لُزُومـاً كَسْـرُهُ فِـي نَـدٍ حَـلَا
قُلِ ادْعُوا أَوِ انْقُصْ قَالَتِ اخْرُجْ أَنِ ... وَمحْظُوراً انْظُرْ مَعْ قَدِ اسْـتُهْزِئَ اعْتَلَا
سِوى أَوْ وَقُـلْ لِابْنِ العَـلاَ وَبِكَسْـرِهِ ... لِتَـنْـوِينِـهِ قـالَ ابْـنُ ذَكْـوَانَ مُـقْـوِلَا
بِـخُـلْـفٍ لَـهُ فِي رَحْمَـةٍ وَخَـبِـيـثَـةٍ ... .

قال ابن القاصح: «يعني إذا كان آخرُ الكلمة ساكنا، ولقي ساكنا من كلمة أخرى، وهو فاءُ فعْلٍ، وكان الحرف الثالث من الكلمة الثانية مضموما ضما لازما؛ فإن ذلك الساكن الأول يُضم لمن لَمَ يَذكر الكسرَ له، ويُكسر للمشار إليهم بالفاء والنون والحاء في قوله: (في ند حلا) وهم: حمزة، وعاصم، وأبو عمرو.

---

(١) كما في نحو: {أنِ امشوا}، فإن ضمة الشين عارضة، إذ إن أصله: امشِيُوا، إلا أنك إذا أمرت الواحد أو الاثنين قلتَ: امشِ وامشِيَا، فتجد الشين مكسورة، فتعلم أن الضمة عارضة. وكذلك {أن اتقوا الله} و{إنِ امرؤ} ونحوُه الضمةُ فيه عارضة، فيبتدأ بالكسر في جميع ما سبق. وفي نحو: {قُلِ الرُّوحُ} يُبتدأ بالفتح.

(٢) خرج بذلك ما كانت همزتُه تكسر عند الابتداء، نحو: {أن اسر}، و{قل استهزءوا}.

وقوله: (سوى أو وقل لابن العلا) أخبر أن أبا عمرو بن العلاء استثنى الواوَ من (أو) واللامَ من (قل) حيث وقعا، فقرأ فيهما بالضم.

وأخبر أن ابن ذكوان كسر التنوين، وأن عنه في {برحمة ادخلوا الجنة} و{خبيثة اجتثت} الكسرُ والضمُّ.

وقرأ عاصم وحمزة بكسر الساكن الأول في جميعه» اهـ بتصرف واختصار.

واعلم أن جميعَ ما ذُكِرَ مِن الحالات السابقة إنما هو في الوصل فحسب، وأما إذا وقفنا على الساكن الأول فإننا نقف بالسكون؛ لانتفاء علة التحريك -وهي التقاء الساكنين-.

السكت

السكت في عُرْفِ القراء: قَطْعُ الصوتِ زمنًا هو دون زمنِ الوقفِ عَادَةً، مِن غَيْرِ تَنَفُّسٍ.

وهذا الزمن يضبط بالمشافهة.

وليس لقالون من طريق «الشاطبية» سكتٌ إلا في موضعين:

الأول – عند وصلِ آخرِ سورةٍ بأولِ سورةِ التوبة، وهو أحدُ الوجهين الجائزين عند الوصل في هذا الموضع -كما سبق في باب البسملة-.

الثاني – عند وصل ﴿ مَالِيَهۡۜ ﴾ بـ﴿ هَلَكَ ﴾ في سورة الحاقة.

والمختار في هذا الموضِع أن نقف على ﴿مَالِيَهۡۜ﴾ ولا نَصِل؛ لأن هاء السكت إنما اجتُلبت للوقف. وإن وَصَلْنا فالمختار الإظهار، والمراد بالإظهار: أن نسكت على هاء السكت في ﴿ مَالِيَهۡۜ ﴾ سكتةً لطيفةً ولا ندغمَها في الهاء التي بعدها؛ لأن الهاء موقوف عليها في النية، والثانية منفصلة منها؛ فلا إدغام.

وقد تقدم الكلام على هذا الموضع.

{هُوَ} و{هِـيَ}

في رواية قالون تُضَمُّ هاءُ (هو) وتُكسر هاءُ (هي) وصلًا ووقفًا وابتداءً، إلا إن اتصل بهذين الضميرين واوٌ(١)، أو فاءٌ(٢)، أو لامٌ مؤكِّدةٌ(٣)، أو (ثُمَّ)(٤)، ففي هذه الحالات الأربع تسكَّن هاءُ كلٍّ منهما وقفا ووصلا(٥)، وأما عند الابتداء فثَمَّ تفصيلٌ؛ فما اتصلت به الواو أو الفاء أو اللام فلا يُبتَدَأُ به إلا متصلا بها(٦)؛ لعدم إمكان فصلها عنه، وعليه فالأمر في هذه الحالات كما هو عند الوصل، وأما ما سُبِق بـ(ثم) فيمكن فصلُه عنه، وكما ذكرنا في الحاشية لم يَرِدْ هذا إلا مع (هو)، فإذَا نحن ابتدأنا بـ(هو) هنا فإننا نضم الهاء، وهذا الابتداء لا يكون إلا اختباريًّا -بطبيعة الحال-؛ إذ ليس هو مما يجوز الابتداء به في حال الاختيار.

قال الشاطبي:

---

(١) أي: {وهو}، و{وهي}.

(٢) أي: {فهو}، و{فهي}.

(٣) أي: {لَهْيَ} و{لَهْوَ}، كما في نحو: {وإن الدار الآخرة لهي الحيوان} و{وإن الله لهو العزيز الحكيم}. ولا يراد بهذا نحوُ: {ومن الناس من يشتري لهو الحديث}؛ فإن {لهو} هنا اسمٌ منصوبٌ، وليس ضميرا متصلةً به اللامُ المؤكدة، فتنبَّه.

(٤) أي: {ثم هو}، وقد ورد هذا مع (هو) فقط، وفي موضع واحد في القرآن، وهو قوله تعالى في سورة القصص: {ثم هو يوم القيامة من المحضرين}.

(٥) أي ينطق بهما هكذا: {وهْوَ} و{وَهْيَ}.

(٦) أي متصلا بالواو أو الفاء أو اللام.

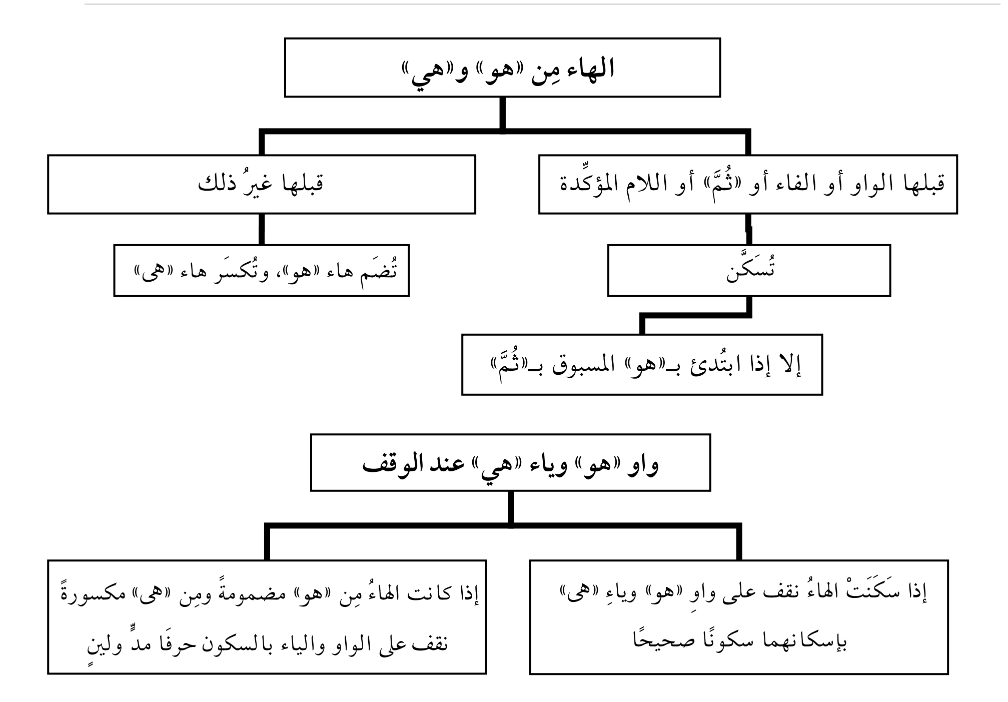
وَهَـا هُوَ بَعْـدَ الوَاوِ وَالفَـا وَلاَمِهَـا   وَهَا هِيَ أَسْـكِنْ رَاضِـياً بَارِداً حَلَا
وَثُمَّ هْوَ رِفْقًـا بَـانَ وَالضَّـمُّ غَيْرُهُمُ   وَكَسْـرٌ وَعَـنْ كُـلٍّ يُمِلَّ هُـوَ انْـجَلَى

قال ابن القاصح: «أمر بإسكان الهاء من لفظ: {هو} ولفظ: {هي} بعد واوٍ أو فاءٍ أو لام زائدة للمشار إليهم بالراء والباء والحاء في قوله: (راضيا باردا حلا) وهم: الكسائي، وقالون، وأبو عمرو. ثم أمر بإسكان الهاء من {ثم هو يوم القيامة من المحضرين} للمشار إليهما بالراء وبالباء في قوله: (رفقا بان) وهما: الكسائي، وقالون. ثم أخبر أن غير المذكورين يضمون الهاء من {هو} ويكسرونها من {هي}، فقال: (والضم غيرهم وكسر). ثم أخبر أن كلهم قرءوا {أن يمل هو} بضم الهاء على ما لفظ به» اهـ مختصرا.

فصل:

الواو في (هو) والياء في (هي) عند الوقف تُسَكَّنان مطلقًا، سواء سكنت الهاء قبلهما أو تحركَت، إلا أنهما في الحال التي تكون فيها الهاءُ ساكنةً تسكنان سكونًا صحيحًا؛ لأنه لمَّا زالت الفتحة التي على كل منهما بسبب الوقف التقى ساكنان، فينطق بهما هكذا: (وَهْوْ)، (وَهْيْ). وأما في الحال التي تكون فيها الهاءُ متحركة تسكنان حرفيْ مدٍّ ولينٍ؛ لوقوعِ الواوِ إثرَ ضمٍّ ووقوعِ الياءِ إثرَ كسرٍ، فننطق بهما هكذا: (وَهُو)، (وَهِي).

وهذه خريطة ذهنية لما سبق:


الهاء مِن «هو» و«هي»
قبلها الواو أو الفاء أو «ثُمَّ» أو اللام المؤكِّدة
قبلها غيرُ ذلك
تُسَكَّن
تُضَم هاء «هو»، وتُكسَر هاء «هي»
إلا إذا ابتُدئ بـ«هو» المسبوق بـ«ثُمَّ»
واو «هو» وياء «هي» عند الوقف
إذا سَكَنَتْ الهاءُ نقف على واوِ «هو» وياءِ «هي» بإسكانهما سكونًا صحيحًا
إذا كانت الهاءُ مِن «هو» مضمومةً ومِن «هي» مكسورةً نقف على الواو والياء بالسكون حرفًا مدٍّ ولينٍ

{نِعما} و{تَعدوا} و{يَهدي} و{يـَخصمُون}

قرأ قالونُ ﴿ نِعِمَّا ﴾ في قوله تعالى: {إن تبدوا الصدقات فنعما هي} بالبقرة، وقوله: {إن الله نعما يعظكم به} بالنساء – قرأها بإخفاء كسرة العين مع تشديد الميم.

وقرأ ﴿ تَعْدُّواْ ﴾ في قوله تعالى: {وقلنا لهم لا تعدوا في السبت} بالنساء – قرأها بإخفاء فتحة العين مع تشديد الدال.

وقرأ ﴿ يَهْدِّى ﴾ في قوله تعالى: {أمّن لا يهدي إلا أن يهدى} بيونس – قرأها بإخفاء فتحة الهاء مع تشديد الدال.

وقرأ ﴿ يـَخْصِّمُونَ ﴾ في قوله تعالى: {ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصمون} بيس – قرأها بإخفاء فتحة الخاء مع تشديد الصاد.

وقد سبق تعريف الإخفاء عند كلامنا على كلمة {تأمنا} بما يغني عن إعادته هنا، فليُرجع إليه هناك. وقد ذكرنا هناك أيضا أن الإخفاء والاختلاس بمعنًى.

وما ذكرنا في هذه الكلمات الأربع هو مضمَّنُ «الشاطبية». وهذه بعض النصوص تؤيد ذلك:

قال الشاطبي في {نعما}:

نِعِمَّا مَعـاً في النُّونِ فَتْحٌ كَمَا شَــفَـا وَإِخْفَـاءُ كَسْـرِ العَيْـنِ صِيغَ بِهِ حُـلَا

قال ابن القاصح: «...ثم أخبر أن المشار إليهم بالصاد والباء والحاء في قوله: (صيغ به حلا) وهم شعبة وقالون وأبو عمرو قرءوا بإخفاء كسرة العين، والمراد بالإخفاء هنا اختلاس كسر العين...» هـ.

وقال ابن الجزري في «النشر»: «...وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ وَأَبِي بَكْرٍ؛

فَرَوَى عَنْهُمُ المَغَارِبَةُ قَاطِبَةً إِخْفَاءَ كَسْرَةِ العَيْنِ لَيْسَ إِلَّا -يُرِيدُونَ الاِخْتِلَاسَ-؛ فِرَارًا مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، وَرَوَى عَنْهُم العِرَاقِيُّونَ وَالمَشْرِقِيُّونَ قَاطِبَةً الإِسْكَانَ، وَلَا يُبَالُونَ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ؛ لِصِحَّتِهِ رِوَايَةً وَوُرُودِهِ لُغَةً، ...وَرَوَى الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْهُ الحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَالإِسْكَانُ آثَرُ، وَالإِخْفَاءُ أَقْيَسُ.

قُلْتُ: وَالوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، غَيْرَ أَنَّ النَّصَّ عَنْهُمْ بِالإِسْكَانِ، وَلَا يُعْرَفُ الاِخْتِلَاسُ إِلَّا مِنْ طُرُقِ المَغَارِبَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ كَالمَهْدَوِيِّ وَابْنِ شُرَيْحٍ وَابْنِ غَلْبُونَ وَالشَّاطِبِيِّ، مَعَ أَنَّ الإِسْكَانَ فِي «التَّيْسِيرِ»، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الشَّاطِبِيُّ» اهـ.

وقال الشاطبي في {تعدوا}:

بِالإِسْكَانِ تَعْدُوا سَكِّنُوهُ وَخَفِّفُوا ... خُصُوصاً وَأَخْفَى العَيْنَ قَالُونُ

قال ابن القاصح: «... ثم أخبر أن قالون أخفى العين، أي اختلس حركتها...» اهـ.

وقال ابن الجزري في «النشر»: «... واخْتُلِفَ [عن قالون] فِي إِسْكَانِ العَيْنِ وَاخْتِلَاسِهَا؛ فَرَوَى عَنْهُ العِرَاقِيُّونَ مِنْ طَرِيقَيْهِ إِسْكَانَ العَيْنِ مَعَ التَّشْدِيدِ، وَهَكَذَا وَرَدَت النُّصُوصُ عَنْهُ، وَرَوَى المغارِبَةُ عَنْهُ الاِخْتِلَاسَ لِحَرَكَةِ العَيْنِ -وَيُعَبِّرُ بَعْضُهُم عَنْهُ بِالإِخْفَاءِ-؛ فِرَارًا مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، وَهَذِهِ طَرِيقُ ابْنِ سُفْيَانَ وَالمَهْدَوِيِّ وَابْنِ شُرَيْحٍ وَابْنِ غَلْبُونَ وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَذْكُرُوا سِوَاهُ، وَرَوَى الوَجْهَيْنِ عَنْهُ جَمِيعًا الحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَقَالَ: إِنَّ الإِخْفَاءَ أَقْيَسُ، وَالإِسْكَانَ آثَرُ» اهـ.

وقال الشاطبي في {يهدي}:

وَيَا لاَ يَهَدِّي اكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ ... وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشُلَا

قال ابن القاصح: «...ثم أخبر ان المشار إليهم بالباء والحاء في قوله: (بنو حمد) وهما قالون وأبو عمرو أخفيا -يعني حركةَ هائه-...» اهـ.

وقال ابن الجزري في «النشر»: «...وَرَوَى أَكْثَرُ المَغَارِبَةِ وَبَعْضُ المِصْرِيِّينَ عَنْ

قَالُونَ الِاخْتِلَاسَ كَاخْتِلَاسِ أَبِي عَمْرٍو سَوَاءً، وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانيِّ الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ بِسِوَاهُ، مَعَ نَصِّهِ عَنْ قَالُونَ بِالإِسْكَانِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَكِّيٌّ وَلَا المَهْدَوِيُّ وَلَا ابْنُ سُفْيَانَ وَلَا ابْنَا غَلْبُونَ غَيْرَهُ، ...وَرَوَى العِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً وَبَعْضُ المَغَارِبَةِ وَالمِصْرِيِّينَ عَنْ قَالُونَ الإِسْكَانَ، وَهُوَ المَنْصُوصُ عَنْهُ وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ وَالمُسَيِّبِيِّ، وَأَكْثَرُ رُوَاةِ نَافِعٍ عَلَيْهِ، نَصَّ عليه الدَّانِيُّ فِي «جَامِعِ البَيَانِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ «العُنْوَانِ» لَهُ سِوَاهُ، وَهُوَ أَحَدُ الوَجْهَيْنِ فِي «الكَافِي» اهـ.

وقال الشاطبي في {يخصمون}:

وَخَا يَخْصِمُونَ افْتَحْ سَمَا لُذْ وَأَخْفِـــوَ بَرٍّ وَسَكِّنْهُ وَخَفِّفْ فَتُكْمِلَا

قال ابن القاصح: «...ثم أمر بإخفاء فتح الخاء للمشار إليهما بالحاء والباء في قوله: (حلو بر) وهما أبو عمرو وقالون. والمراد بالإخفاء: الاختلاس» اهـ.

وقال ابن الجزري في «النشر»: «...فَأَمَّا قَالُونُ فَقَطَعَ لَهُ الدَّانِيُّ فِي «جَامِعِ البَيَانِ» بِإِسْكَانِ الخَاءِ فَقَطْ...، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ العِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً، وَلم يَذْكُرْ صَاحِبُ «العُنْوَانِ» لَهُ سِوَاهُ، وَقَطَعَ لَهُ الشَّاطِبِيُّ بِاخْتِلَاسِ فَتْحَةِ الخَاءِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ المَغَارِبَةِ، وَهُوَ الَّذِي فِي «التَّذْكِرَةِ» لِابْنِ غَلْبُون نَصًّا، وَفِي «التَّيْسِيرِ» اخْتِيَارًا، وَذَكَرَ لَهُ صَاحِبُ «الكَافِي» الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَذَكَرَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ بَلِّيمَةَ فِي «تَلْخِيصِهِ» وَغَيْرُهُ إِتْمَامَ الحَرَكَةِ كَوَرْشٍ، وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الحُلْوَانيِّ عَنْهُ فِيمَا رَوَاهُ القَاضِي أَبُو العَلَاءِ وَغَيْرُهُ، وَرِوَايَةُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ قَالُونَ أَيْضًا» اهـ.

فبان بوضوح أن طريق «الشاطبية» هو الإخفاء فقط. وظهر خطأُ الذين يلزمون الشاطبي بالأخذ بوجه الإسكان[1] أيضا بحجة أن الدانيَّ ذَكَرَ في «التيسير» الوجهين

---

(١) أي إسكان العين في {نِعما} و{تَعدوا}، وإسكان الهاء في {يَهدي}، وإسكان الخاء في {يَخصمُون}.

وجعل النصَّ عن قالون بالإسكان؛ وذلك لِما سَبَقَ تقريرُه في المقدمات من أن القارئ لا يلزمه أن يأخذ بجميع ما في طريقه.

أيضا بعضُ هؤلاء المحررين جَعَلَوا مِن مسوغات الإلزام أنّ الإسكان هو رواية العراقيين والمشرقيين قاطبة، وأما الاختلاس فلم يُعرف إلا من طريق المغاربة. هكذا قالوا. ولا وَجْهَ له؛ لأن وجه الإخفاء ما دام صحيحا فلا يضُرُّ الشاطبيَّ اختيارُه دون الإسكان وإن لم يكن هو المشهورَ، فهو فَعَلَ ذلك موافقةً لأهلِ قُطْرِه المغاربة؛ إذ هو اختيارهم، لصعوبة وجهِ الإسكان؛ لأن فيه تتاليَ ساكنين صحيحين.

{سـيء} و {سـيئت}

وردت لفظة: ﴿سِيٓءَ﴾ في القرآن الكريم في موضعين:

١- في قوله تعالى في سورة هود: {ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا}.

٢- في قوله تعالى في سورة العنكبوت: {ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا}.

ووردت لفظة: ﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ في موضع واحد، وهو قوله تعالى في سورة الملك: {فلما رأوه زلفة سيئت وجوه الذين كفروا}.

قرأ قالون هذين اللفظين بإشمامِ كسرةِ السينِ الضمَّ.

وحقيقة هذا الإشمام -كما قال الداني في «جامع البيان»- «أن تنحى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيرا؛ دلالةً على الضم الخالص قبل أن تُعَلَّ» اهـ.

وقال الشاطبي:

.........................يُشِــمُّها لدى كسـرِها ضـمّا رجـالٌ لِتَكْمُـلا

وقال السخاوي: «وحقيقة هذا الإشمام: أن تنحوَ بكسرةِ فاءِ الفعل نحو الضمة، فتمالُ كسرةُ فاءِ الفعل، وتمِيلَ الياءَ الساكنة بعدها نحو الواو قليلا؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها.

والعلماء يعبرون عن هذا بالإشمام، والروم، والضم، والإمالة.

وإنما اختارَ من هذه الألفاظ الإشمامَ لأنها عبارةُ عامة النحويين وجماعةٍ من القراء المتأخرين، وفي العبارة بها تنبيهٌ على أن أوَّلَ الفعل لا يُكسر كسرةً خالصة.

والذين سموه رومًا قالوا: هو روم في الحقيقة، وتسميته بالإشمام تَجَوُّزٌ في العبارة.

والذين سموه ضما -وهم عامة القراء- فإنما عبروا عنه بذلك كما عبروا عن الإمالة بالكسر تقريبا ومجازا، لأن الممال فيه كسر، وهذا فيه شيء من الضم.

والذين عبروا عنه بالإمالة فلأنه قد دخله من الخلط والشوب ما دخَل الإمالة، فالحركة ليست بضمة محضة ولا كسرة خالصة، كما أن الإمالة ليست بكسر محض ولا فتحٍ خالص» اهـ ملفقا من موضعين من شرحه.

وقال أبو شامة: «والمراد بالإشمام في هذه الأفعال أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة وبالياء بعدها نحو الواو، فهي حركة مركبة من حركتين كسر وضم، لأن هذه الأوائل وإن كانت مكسورة فأصلها أن تكون مضمومة؛ لأنها أفعالُ ما لم يسم فاعله؛ فأُشِمَّت الضمَّ دلالةً على أنه أصلُ ما تستحقه، وهو لغة للعرب فاشية، وأَبْقَوْا شيئا من الكسر تنبيها على ما استحقته هذه الأفعال من الاعتلال» اهـ.

وقال أبو محمد المالقي: «اعلم أن حقيقة هذا الإشمام أن تضم شفتيك حال النطق بكسرة القاف من {قيل} والغين من {غيض} والجيم من {جايء}، فيخرج صوت الكسرة مشوبا بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء من صوت الواو من غير أن ينتهي إلى الواو الخالصة، بل لا بد من أن يكون الغالبَ في النطق لفظُ الكسرة ولفظُ الياء» اهـ.

وبعض العلماء يطلِق على هذه الكيفية: الشُّيُوع.

وهذه الكيفية هي التي يحُمَلُ عليها كلامُ الشاطبي؛ لأنها ظاهرُ كلامِه، ولأنّ السخاويَّ فسَّرَ بها كلامَه -وهو مِن أدرى الناس بكلامِ شيخِه-، ولأن الداني نصَّ عليها -وهو صاحبُ طريقِه-.

وأما الكيفية الشائعة بين كثير من القراء في زماننا، والتي يطلق عليها البعضُ: الإفراز (وهي أن تجعل فاءَ الفعل محركةً بحركتين متتاليتين أُولاهُما ضمة والثانية كسرة، ويكون زَمَنُ جزءِ الضمّةِ أقلَّ مِن زَمَنِ جزءِ الكسرةِ، ثم تُتبعُ هذه الكسرةَ بياءٍ مديةٍ محضةٍ، وهذه الياء هي عينُ الفعل، وسببُ تمحُّضِها أن الذي سبقها هو جزء الكسرة)؛ فهذه الكيفية وإن كانت مذهبَ كثير من القراء من المتقدمين والمتأخرين، إلا أنها ليست المقصودة بكلام الشاطبي، وإن قال بها بعضُ شراح «الشاطبية» كالجعبري والضباع؛ إلا أن الأدلة تدل على خلافِ ما قالوا -كما سبق-.

وقد كنتُ في الأصل اعتمدتُ هذه الكيفية؛ وذلك لأنها هي المشهورة بين أكثر قراء وقتنا، وهي التي تلقيتها عن كل شيوخي الذين قرأتُها عليهم، وحتى عندما رأيتُ بعض المتأخرين يذكر الكيفية الأخرى ذكرها على أنها غير مشهورة. فلهذا لم يخطر ببالي أن المتقدمين على خلافِ ذلك؛ فلهذا لم أبحث أكثر في المراجع عن كيفيتها المختارة، وإنما عزوتها لأقرب مرجع متقدم كان بين يدي وقتها وهو شرح النويري على «طيبة النشر». ولكن بعد أن وقفتُ الآن على هذه النقول لا يسعني إلا أن أرجع عما قلتُ هناك، وأرجو أن تُعدَّلَ عبارةُ الأصلِ.

وبحمد الله تيسر لي مؤخَّرًا أن أتلقى هذا الوجه مشافهةً أيضا.

قال الشاطبي:

وقِيلَ وغِيضَ ثمّ جيء يُشِمُّها لدى كسرِها ضمّا رجالٌ لِتَكْمُلا

وحِيلَ بإشمامٍ وسيقَ كما رَسَا وسيء وسيئت كان راويه أَنْبَلا

قال ابن القاصح -وأقتصر على الشاهد من كلامه-: «أخبر أن المشار إليهم بالكاف والراء والهمزة في قوله: (كان راويه أنبلا) وهم ابن عامر والكسائي ونافع أشموا كسْرَ {سيء} و(سيئت) ضمًّا.

... ولم يَقتَصِر على ذكر الإشمام، بل قال: (يشمها لدى كسرها ضما)؛ لأنه لو سكت على الإشمام لحُمِل على ضم الشفتين المذكور في باب الوقف، وهذا يخالف الإشمامَ المذكور في باب الوقف؛ لأنه [١] في الأول، [٢] ويعم الوصل والوقف، [٣] ويُسمع، [٤] وحَرْفُه متحرك، وذاك [١] في الأخير، [٢] والوقف، [٣] ولا يسمع، [٤] وحرفه ساكن.

ويخالف الإشمامَ المذكورَ في الصاد، أعني النوع الثالث في اصطلاحه، وهو إشمام الصاد الزاي» اهـ باختصار وتصرف.

التكبير

التكبير في اصطلاح القراء: قول: (الله أكبر) قبل البسملة، وذكَر بعضُهم له صيغًا أُخَرَ تزيد على هذا اللفظ.

وهذا المبحث -في حقيقة الأمر- لا يتعلق برواية قالون من طريق «الشاطبية»، وإنما أوردتُه للتنبيه على ذلك؛ دفعًا لما قد يتوهمه بعض الطلبة من خلافِه.

خاتمة

في خاتمة هذا الكتاب أُحب أن أُذَكِّرَ إخواني طلابَ عِلْمَي التجويد والقراءات بأهمية العناية بالجانب النظريِّ لهذين العِلْمَيْن[١]؛ فإن هذا الجانب يعينُ الطالب على ضبطِ وإتقانِ ما يَقرأ به[٢]. وتتأكَّدُ أهمية العناية بهذا الجانب أكثر في حقِّ مَن يريدُ الحصولَ على الإجازة والتصدُّرَ للإقراء، وهذا أمرٌ لا يخفى على شَرِيفِ عِلْمٍ.

وإننا لو فَتَّشنا اليومَ في أوساطِ طلابِ القرآنِ عمَّا يقعُ من الخلل بسبب قِلَّةِ أو انعدامِ عنايةِ الكثيرِ منهم بهذا الجانبِ - لرأينا ما يُؤسَفُ له، فمثلاً: نَجِدُ مِن هؤلاء مَن لا يستطيع أن يُدرِّسَ التجويدَ أو القراءات[٣]، ومَن يقع في خَلْطِ الطُّرُق، ومَن يقرأ بأوجه لا تصح، ونجد منهم -كذلك- مَن لا يستطيع أن يميزَ بين الأقوالِ المعتَبَرَةِ وغيرِ المعتَبَرَةِ[٤]، فضلاً عن أن يستطيع الترجيحَ بين الأقوال المعتَبَرَة، بل إنّ بعضَهم لا يعرف ما هي الكتبُ المعتمَدة في هذين الفَنَّيْن!

ولكنّ الكثير من هؤلاء ليس التقصيرُ والتفريطُ منهم؛ وإنما هو مِن شيوخهم الذين

---

(١) وقد سَطَّرَ ابنُ الجزري في «منجد المقرئين» (ص٥٠-٥٤) وفي «النشر» (ج١ ص١٩٩) ومَكِّيُّ بنُ أبي طالب في «الرعاية» (ص٨٦-٩٢) كلامًا نفسيًا حول هذا الموضوع ينبغي لطالب القرآن أن يقرأه ويتأمَّلَه.

(٢) ومن ذلك: أنه يعينه على معرفة القواعدِ، والضوابطِ، والاستثناءاتِ، وضبط الطُّرُق، ومعرفة ما يُقرَأُ به منها وما لا يُقرَأُ به، ومواضعِ الاتفاق ومواضعِ الخلاف، وحُجَجِ المختلفين، والأقوالِ الضعيفة والشاذة، ومصطلحاتِ الفن،... إلى غير ذلك من المصالح.

(٣) إذْ فاقدُ الشيء لا يعطيه.

(٤) فيأخذ أحيانًا بأقوالٍ شاذةٍ لا سَنامَ لها ولا خطام!

لم يهتموا بتعليمهم هذا الجانب، بل ولم يقوموا -على الأقل- بتنبيههم إلى أهميته وإرشادهم إلى تَعَلُّمِه وتوجيههم في ذلك، ثم بعد ذلك أجازوهم وأذِنوا لهم بالتدريس والإقراء وهُمْ لَمْ يتأهلوا بَعْدُ.

كثيرٌ من الشيوخ -مع الأسف!- إذا جاءَ أحدَهم الطالبُ ليقرأ عليه لا يفتشُ عن مستواه في الجانب النظري، بل وربما يقرأُ عليه الطالبُ القرآنَ كُلَّه دون أن يوقفَه ويسألَه -ولو مرةً واحدةً-، ثم إذا انتهى الطالبُ مِن الختمة؛ يكتُبُ له في الإجازة: «أجزته أن يقرأ ويقرئ بما قرأ عليَّ في أي مكانٍ حَلَّ وفي أيِّ قُطْرٍ نَزَلَ»! فيذهبُ الطالبُ المسكينُ وهو يظن أنه أهلٌ لذلك حقًّا؛ فيتصدر للتدريس والإقراء وَحَالُهُ هذه؛ فيقعُ ما يُخشى أن يكون، فإنا لله وإنا إليه راجعون!

هذا آخرُ ما يَسَّرَ اللهُ كتابتَه. فما كان فيما كتبتُ مِن صوابٍ فَمِن الله وَحْدَهُ وبتوفيقِه وتسديدِه، وما كان فيه مِن خطإٍ فمِن نفسي ومِن الشيطان، وأستغفرُ اللهَ مِنه!

اللهم أصلح أحوالنا، ووفِّقْنا لما تحب وترضى، وارزقنا الإخلاص في القول والعمل وفي السر والعلن، واجعلنا مِن أهل القرآن الذين هم أَهْلُكَ وخاصَّتُك، واجعلنا ممن يقيم حروفَ القرآنِ وحدودَه، وارزقنا تلاوته على الوجه الذي يرضيك، واهدنا به سبل السلام، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور، واجعله حجةً لنا لا علينا، وارفع لنا به الدرجات، وأنقِذنا به من الدَّرَكات، وكفِّر عنا به السيئات، واغفر لنا ولوالدِينا ولجميع المسلمين، برحمتك يا أرحم الراحمين!

وصلِّ اللهم وسلِّمْ وبارِكْ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين!

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- «أبحاث في علم التجويد» لغانم قدوري الحمد، دار عمار – عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٣- «إبراز المعاني مِن حِرْز الأماني» لأبي شامَة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق إبراهيم عَطْوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، سنة ١٣٤٩ هـ.

٤- «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» لحِسَن بن خلف الحسيني، ضبط ومراجعة محمد أبو الخير وجمال الدين محمد شَرَف، دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة ١٤٢٢ هـ.

٥- «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، اعتنى به جمال الدين محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة - بطنطا، سنة ١٤٢٧ هـ.

٦- «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر – بيروت، سنة ١٤١٥ هـ.

٧- «الإتقان في أصول رواية الإمام قالون بن وردان» لإبراهيم بن محمد كشيدان، الطبعة الاولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٨- «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال» ضبط وتحقيق محمد فلاح المطيري، من منشورات قطاع المساجد بوزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٩- «الاختيار عند القراء .. مفهومُه، مراحلُه، وأثرُه في القراءات» (ماجستير) لأمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلاته، مِن مطبوعات جامعة أم القرى – مكة المكرمة، سنة ١٤٢١ هـ.

١٠- «الإشمام في اللغة.. حقيقته وأنواعه» لغانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد التاسع، سنة ١٤٣١هـ.

١١- «الإضاءة في بيان أصول القراءة» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.

١٢- «الإنباء في تجويد القرآن» لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي بن محمد بن الطحان الأندلسي، تحقيق أحمد بن محمد القضاة، من منشورات جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ.

١٣- «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١ هـ.

١٤- «التجويد المصور» لأيمن بن رشدي سويد، دار الغوثاني – دمشق، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٤ هـ.

١٥- «التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرآنية» لإبراهيم بن علي بن علي بن شحاتة السمنودي، نسخة مصفوفة على الكمبيوتر.

١٦- «التذكرة في القراءات الثمان» لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد (رسالة ماجستير)، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، الطبعة الاولى، سنة ١٤١٢هـ.

١٧- «التمهيد في علم التجويد» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق غانم قَدُّوري الحَمَد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ.

١٨- «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتوبرتزل، مراجعة علي الضّبّاع، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٩- «الثقات» لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان التميمي البُسْتي، مطبعة مجلس دارة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن - الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣ هـ.

٢٠- «الثُّمُر اليانع في رواية الإمام قالون عن نافع» لمحمد نبهان بن حسين مِصْري، مِن إصدارات موقع المؤلِّف على الإنترنت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٧ هـ.

٢١- «الجرح والتعديل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمِيّ اليَمَاني، مطبعة مجلس دارة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن - الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧١ هـ

٢٢- «الجواهر المضية على المقدمة الجزرية» لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي، تحقيق عزة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٢٣- «الجوهر المكنون في رواية قالون» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - مصر.

٢٤- «الدر النثير والعذب النمير» لأبي محمد عبد الواحد بن محمد الباهلي المالَقي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٢٥- «الدرر السنية في نظم تحريرات الشاطبية» لإبراهيم بن محمد كشيدان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٢٦- «الدقائق المُحْكَمَة في شرح المقدمة» لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، تعليق محمد غِيَاث صبَّاغ، مراجعة أبي الحسن محي الدين الكردي، طبع مطبعة الشام، توزيع مكتبة الغزَّالي – دمشق، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٢ هـ.

٢٧- «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» لأبي محمد مَكِّيّ بن أبي طالبٍ القَيْسِيّ، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار – عمان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧ هـ.

٢٨- «السر المصون في رواية قالون» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، نسخة مصفوفة على الكمبيوتر.

٢٩- «الشاطبية» = «حرز الأماني ووجه التهاني».

٣٠- «الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون» لعبد الفتاح السيد عَجَمي المَرْصَفِي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الاولى، سنة ١٣٩٠ هـ.

٣١- «العقد النضيد في شرح القصيد» لأبي العباس أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، مجموعة رسائل علمية مقدمة لجامعة أم القرى.

٣٢- «القراءات وأثرها في التفسير والأحكام» (دكتوراه) لمحمد بن عمر بازمول، دار الفرقان – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.

٣٣- «المعجم الوسيط»، صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق – مصر، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٣٢هـ.

٣٤- «المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه» لأبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق علي بن أمير المالكي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٧هـ.

٣٥- «المنهح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية» لعلي بن سلطان القاري، تحقيق أسامة عطايا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٣هـ.

٣٦- «المنير في أحكام التجويد» لمجموعة من المتخصصين، جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن، الطبعة السادسة والعشرون، سنة ١٤٣٥هـ.

٣٧- «الموسوعة الفقهية» صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، طباعة ذات السلاسل – الكويت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦ هـ.

٣٨- «الموضح في التجويد» لعبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٣٩- «النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت (مصوَّرة عن طبعة المطبعة التجارية الكبرى).

٤٠- «الوافي في شرح الشاطبية» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، مكتبة السوادي – جُدَّة، الطبعة الخامسة (والأولى لمكتبة السوادي)، سنة ١٤٢٠ هـ.

٤١- «تاج العروس مِن جواهر القاموس» لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (الشهير بمرتضى الزَّبِيدي)، تحقيق حسين نصّار، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٥ هـ.

٤٢- «تاريخ آداب العرب» لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت.

٤٣- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ.

٤٤- «تحفة الأطفال» = «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال».

٤٥- «تفسير ابن كثير» = «تفسير القرآن العظيم».

٤٦- «تفسير الطبري» = «جامع البيان في تأويل آي القرآن».

٤٧- «تفسير القرآن العظيم» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة – الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠ هـ.

٤٨- «تقريب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغِف الباكستاني، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣ هـ.

٤٩- «تقريب الشاطبية» لإيهاب بن أحمد فِكْري حيدر، المكتبة الإسلامية – القاهرة، الطبعة الثانية.

٥٠- «تقريب النشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، وضع حواشيه عبد الله ابن محمد الخليلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣ هـ.

٥١- «تهذيب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدَّكَن – الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٥ هـ.

٥٢- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ، تحقيق بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠ هـ.

٥٣- «تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن» لمحمد بن عمر بن سالم بَازْمُول، ومعه «غاية البيان فيتخريج أحاديث وآثار تهذيب وترتيب الإتقان» لأحمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الاستقامة – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠ هـ.

٥٤- «جامع البيان في القراءات السبع المشهورة» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦ هـ.

٥٥- «جامع البيان في تأويل آي القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، حققه وعلَّقَ حواشيه أبو فهر محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة ١٤٢٠ هـ.

٥٦- «جمال القُرَّاء وكمال الإقراء» لأبي الحسن عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق مروان العطية ومحسن خرّابة، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.

٥٧- «جهد المقل» لمحمد بن أبي بكر المرعشي، المعروف بساجقلي زاده، تحقيق سالم قدوري الحمد، دار عمار، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٩هـ.

٥٨- «حرز الأماني ووجه التهاني» لأبي محمد القاسم بن فِيرُّه الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزُّعبي، توزيع مكتبة دار الهدى – المدينة النبوية، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٦ هـ

٥٩- «رسالة في أجوبة المسائل العشرين» لسلطان بن أحمد المزَّاحِي، تحقيق وتعليق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣ هـ.

٦٠- «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي» لأبي البقاء علي بن عثمان العذري البغدادي (المعروف بابن القاصِح)، راجعه علي بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٧٣ هـ.

٦١- «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرُها السيء في الأمة» لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ..

٦٢- «سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المنير» لعلي بن محمد الضباع، عناية جمال محمد شرف، دار الصحابة – طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٦٣- «سِيَر أعلام النبلاء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥ هـ.

٦٤- «شذا العَرْف في فن الصرف» لأحمد الحملاوي، دار الفرقان – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

٦٥- «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن رشدي سويد الدمشقي، برنامج: «الإتقان لتلاوة القرآن».

٦٦- «شرح المقدمة الجزرية» لغانم قَدُّوري الحَمَد، من منشورات معهد الإمام الشاطبي بجُدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٦٧- «شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، تصحيح وضبط وتعليق السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.

٦٨- «شرح شُعْلَة» = «كنز المعاني شرح حرز الأماني».

٦٩- «شرح طيبة النشر» لأبي القاسم محمد بن محمد بن محمد النُّوَيْري، تقديم وتحقيق مجدي محمد سرور سعد باسْلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ.

٧٠- «شرح طيبة النشر» لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد الجزري (ابن الناظم)، ضبطه وعلق عليه أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠ هـ.

٧١- «شرح مقرب التحرير للنشر والتحبير» لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي، تحقيق إيهاب فكري وخالد أبو الجود، المكتبة الإسلامية – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٧٢- «طبقات القراء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.

٧٣- «طيبة النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق محمد تميم الزُّعبي، توزيع مكتبة دار الهدى – المدينة النبوية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ هـ

٧٤- «غاية النهاية في طبقات القُرَّاء» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، عُنِيَ بنشره ج برجستراسر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧ هـ.

٧٥- «فتح الوَصِيد في شرح القصيد» لأبي الحسن عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري (دكتوراه)، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢ هـ.

٧٦- «قواعد الإملاء وعلامات الترقيم» لعبد السلام محمد هارون، دار الطلائع – القاهرة، إعادة طبع، سنة ٢٠١٠م.

٧٧- «كنز المعاني شرح حرز الأماني» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي (المعروف بشُعْلَة)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ.

٧٨- «لسان العرب» لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرّم بن منظور الإفريقي المصري الخزرجي، المطبعة الكبرى الميرية – بولاق، الطبعة الأولى، سنة ١٣٠٠ هـ.

٧٩- «ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع»، لسامي بن محمد ابن عبد الشكور، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثامن، ذو الحجة سنة ١٤٣٠هـ.

٨٠- «مجْمَع الزوائد ومَنبَع الفوائد» لأبي الحسن نور الدين علي الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة، سنة ١٤١٤ هـ.

٨١- «مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات» لإبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٨٢- «مختصر بلوغ الأمنية شرح تحرير مسائل الشاطبية» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥ هـ.

٨٣- «مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ» لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي ابن محمد بن الطحّان، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٨، سنة ١٤١٥ هـ.

٨٤- «مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ.

٨٥- «مقدمات في علم القراءات» لمحمد أحمد مفلح القضاة وأحمد خالد شكري ومحمد خالد منصور، دار عمار - عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ.

٨٦- «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا» لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٩٣هـ.

٨٧- «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة.

٨٨- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢ هـ.

٨٩- «نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد» لمحمد مكّي نَصْر الجُرَيْسيّ، اعتنى به عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ.

٩٠- «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» لعبد الفتاح السيد عَجَمي المَرْصَفِي، مكتبة طيبة – المدينة النبوية، الطبعة الثانية.